

جامعة 8 ماي 1945

قائمة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في شعبة العلوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاد نقدي ومالي

بغنوان

تأثير السياسة النقدية على معدلات التضخم
-دراسة حالة الجزائر-

الأستاذ المشرف :

أ.د جدي عبد الحليم

من إعداد الطالبة:

لعياشة سيرين شهناز

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وعرفان

الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل، ونحمده على نعمة العلم والتيسير بجزيل الشكر والامتنان إلى أستاذي المشرف "جدي عبد الحليم"، تقديراً لجهوده القيّمة وتوجيهاته السديدة التي كان لها الأثر البالغ في إنجاز هذه المذكرة.

كما أشكر أساتذة كلية العلوم الاقتصادية، وخاصة أساتذة تخصص الاقتصاد النقدي والبنكي، على ما قدموه لنا من علم وتوجيه، سائلين الله أن يجعل هذا العمل خطوة في درب النجاح

لعايشة سيرين شهيناز

إهداء

إلى من غسوا في معنى الإصرار والنجاح، إلى والدي الغاليين، وكل من كان عوناً لي في هذا المسار.

والى أستاذي الفاضل جدي عبد الحليم، تقدياً لجهوده وتوجيهه النبيل

كل الشكر والتقدير والامتنان

ملخص

تهدف هذه المذكرة إلى دراسة فعالية السياسة النقدية في الحد من معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2022، وذلك بالنظر إلى أن التضخم يُعد من بين أبرز الإشكاليات الاقتصادية التي عانى منها الاقتصاد الجزائري خلال العقود الأخيرة، لما له من آثار سلبية على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. وقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل البيانات الكمية المتعلقة بأهم المؤشرات الاقتصادية والنقدية، قصد الوقوف على مدى تأثير أدوات السياسة النقدية على مستويات التضخم. وقد خلُصت الدراسة إلى وجود علاقة بين تطورات المعروض النقدي ومعدلات التضخم، حيث كشفت النتائج عن محدودية فعالية السياسة النقدية في التحكم بمستوى الأسعار في بعض الفترات، وذلك نتيجة لتأثير مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية. وبناء على ما سبق، توصي الدراسة بضرورة تفعيل أدوات السياسة النقدية بطريقة أكثر فعالية، بما يساهم في تعزيز استقرار الاقتصاد الوطني وتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، التضخم، الاستقرار الاقتصادي.

Abstract:

This dissertation aims to examine the effectiveness of monetary policy in reducing inflation rates in Algeria during the period from 2000 to 2022, given that inflation represents one of the most prominent economic challenges facing the Algerian economy in recent decades, due to its negative effects on economic and social stability. The study adopts a descriptive and analytical approach by analyzing quantitative data related to key economic and monetary indicators, in order to assess the extent to which monetary policy instruments influence inflation levels. The findings reveal a relationship between the evolution of the money supply and inflation rates, indicating that the effectiveness of monetary policy in controlling price levels has been limited in certain periods due to the influence of various internal and external factors. Based on these findings, the study recommends enhancing the implementation of monetary policy tools in a more effective manner, in order to promote

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
	شكر وعرفان
	الإهداء
	الملخص
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
أ - هـ	المقدمة
38-7	الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية
8	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية
8	المطلب الأول: ماهية السياسة النقدية واتجاهاتها
11	المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية
17	المطلب الثالث: قنوات انتقال السياسة النقدية
20	المبحث الثاني: تطور السياسة النقدية عبر المدارس الإقتصادية
20	المطلب الأول: التحليل الكلاسيكي للسياسة النقدية
24	المطلب الثاني: التحليل الكنزي للسياسة النقدية
27	المطلب الثالث : السياسة النقدية في المدرسة النقدية
30	المبحث الثالث: أدوات السياسة النقدية
31	المطلب الأول: الأدوات المباشرة للسياسة النقدية
32	المطلب الثاني: الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية
35	المطلب الثالث : الأدوات الأخرى للسياسة النقدية
71-40	الفصل الثاني: الإطار النظري لظاهرة التضخم
41	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة التضخم

41	المطلب الأول : تعريف ظاهرة التضخم
42	المطلب الثاني: أنواع التضخم
47	المطلب الثالث: أسباب التضخم
51	المبحث الثاني: النظريات المفسرة لظاهرة التضخم
51	المطلب الأول: التضخم في النظرية الكلاسيكية
54	المطلب الثاني: التضخم في النظرية الكنزوية
56	المطلب الثالث: التضخم في النظرية النقدية
57	المبحث الثالث : مقاييس التضخم وآثاره وطرق علاجه
57	المطلب الأول: معايير قياس التضخم
62	المطلب الثاني: آثار التضخم
67	المطلب الثالث : سبل علاج ظاهرة التضخم
107-74	الفصل الثالث: أثر السياسة النقدية على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)
75	المبحث الأول: السياسة النقدية في الجزائر
75	المطلب الأول: مسار السياسة النقدية في الجزائر
80	المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية في الجزائر
84	المبحث الثاني: ظاهرة التضخم في الجزائر
84	المطلب الأول: مصادر التضخم في الجزائر
88	المطلب الثاني: تطور معدلات التضخم في الجزائر
91	المطلب الثالث: تطور المعروض النقدي في الجزائر
98	المبحث الثالث : دور السياسة النقدية في التأثير على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)
98	المطلب الأول : انعكاسات الكتلة النقدية على التضخم في الجزائر (2000-2009)
101	المطلب الثاني : انعكاسات الكتلة النقدية على التضخم في الجزائر (2010-2017)

فهرس المحتويات

103	المطلب الثالث: انعكاسات الكتلة النقدية على التضخم في الجزائر (2017-2022)
109	الخاتمة
114	قائمة المراجع

فهرس الجداول

الصفحة	اسم الجدول	رقم الجدول
79	تطور معدل إعادة الخصم للفترة 2000-2020	1
80	تطور نسبة الاحتياطي الإلزامي (1994-2017)	2
85	تطور واردات الجزائر خلال الفترة (2000-2022)	3
87	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)	4
93	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)	5
96	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020	6

فهرس الأشكال:

الصفحة	اسم الشكل	رقم الشكل
26	تأثير التوسع في عرض النقود على التوازن في نموذج IS-LM	1
46	أنواع التضخم	2
50	نظرية دفع التكاليف للأسعار	3
53	العلاقة بين كمية النقود المعروضة والمستوى العام للأسعار	4
61	الفجوة التضخمية في الإقتصاد	5
88	تطور معدلات التضخم للفترة 2000-2022	6
98	تطور معدلات التضخم والكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)	7
101	تطور معدلات التضخم مقابل الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2010-2017)	8
103	تطور معدلات التضخم والكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2017-2022)	9

المقدمة

تعتبر ظاهرة التضخم واحدة من الظواهر الاقتصادية الأكثر شيوعاً في زمننا الحالي، وهي من أكبر التحديات التي تواجه اقتصادات الدول المتقدمة والنامية معاً. ومع ذلك، تختلف شدة هذه الظاهرة بين البلدان بناءً على العوامل والأسباب التي تؤدي إلى حدوثها، وكذلك النتائج التي تترتب عليها. لقد كانت هذه الظاهرة موضوعاً رئيسياً في أبحاث الاقتصاديين، حيث ظهرت مجموعة من المدارس الفكرية التي قدمت آراء متعددة لفهمها. تم ذلك من خلال تحليل وتفسير مختلف جوانب التضخم بهدف إيجاد حلول للحد منه أو السيطرة عليه قبل أن تتصاعد مشكلته. فالتضخم يعتبر خطراً كبيراً لأنه يؤثر سلباً على الفئات الاجتماعية التي تملك دخلاً منخفضاً، وهذا يمكن أن يؤثر على جميع المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية. لذلك، من الضروري اتباع سياسات مناسبة تساعد في حل هذه المشكلة، ومن بين هذه السياسات هي السياسة النقدية.

في الوقت الحالي، أصبحت السياسة النقدية واحدة من أبرز الاستراتيجيات المستخدمة لمكافحة التضخم، حيث أن صندوق النقد الدولي، الذي يتبع مبادئ مدرسة ميلتون فريدمان، يركز بشكل أساسي في البرامج الإصلاحية التي يفرضها على الدول التي تحتاج المساعدة في معالجة التضخم، من خلال تنفيذ سياسة نقدية صارمة للحد من زيادة معدلات التضخم.

ابتداءً من عام 2000، شهد الاقتصاد الجزائري تحسناً ملحوظة نتيجة لزيادة الأصول الخارجية، والتي جاءت من ارتفاع عائدات صادرات النفط والغاز، وهذا أدى إلى وجود فوائض نقدية كبيرة في السوق المالية. مع بداية الألفية الثالثة، تم تنفيذ سياسة نقدية بشكل مستقل ضمن إطار اقتصاد السوق، حيث أصبحت تؤدي دوراً مهماً من خلال التأثير على مختلف العوامل الاقتصادية مثل استقرار الأسعار، والنمو الاقتصادي، والحفاظ على الاستقرار الداخلي.

بناءً على ذلك، يمكن صياغة المشكلة التالية:

ما هو دور السياسة النقدية في الحد من معدلات التضخم في الجزائر؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي لمجموعة الأسئلة الفرعية التالية :

- ماهي الأدوات الرئيسية المستخدمة من قبل السياسة النقدية للتحكم في الكتلة النقدية ؟

- ماهي الأسباب الأساسية لظاهرة التضخم في الجزائر؟

- كيف تؤثر الزيادة في الكتلة النقدية على معدلات التضخم في الجزائر ؟

- ماهي درجة فعالية السياسة النقدية في ضبط معدلات التضخم في الجزائر؟

فرضيات الدراسة :

استنادا إلى الإشكالية والأسئلة الفرعية المطروحة، تم وضع الفرضيات التالية:

- تعتمد السياسة النقدية في الجزائر بشكل أساسي على أدوات تقليدية للتحكم في كمية النقود المتداولة.
- ترجع الأسباب الرئيسية لظاهرة التضخم في الجزائر إلى ارتفاع كمية النقود المتداولة، والاعتماد على الواردات ووجود اختلالات في سوق السلع والخدمات.
- زيادة كمية النقود المتداولة تساهم بشكل مباشر في ارتفاع معدلات التضخم.
- ساهمت السياسة النقدية في التخفيف من معدلات التضخم في الجزائر.

أهداف الدراسة :

نسعى من خلال هذه الدراسة للتوصل إلى :

- توسيع الفهم النظري لمفهوم السياسة النقدية من خلال دراسة أدواتها وأهدافها ودورها في الوصول إلى استقرار الاقتصاد الكلي، مع التركيز على ارتباطها بالتضخم.
- دراسة الأساليب المختلفة التي تنقل تأثير أدوات السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي، مع الانتباه إلى كيفية تأثير هذه الأساليب على معدلات التضخم عبر قنوات متعددة مثل الفائدة والائتمان وسعر الصرف.
- تحليل طبيعة التضخم من حيث أسبابه وأنواعه المختلفة والآثار التي تترتب عليه.
- تحليل وضع التضخم في الجزائر خلال السنوات الأخيرة من خلال دراسة تطور معدلاته والعوامل الرئيسية التي ساهمت في ارتفاعه أو انخفاضه.

- التعرف على الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي الجزائري في جهوده للحد من التضخم وتحقيق استقرار الأسعار.

أهمية الدراسة :

تستمد هذه الدراسة أهميتها من تناولها قضية اقتصادية بارزة تتعلق بدور السياسة النقدية في مواجهة ظاهرة التضخم، والتي تُعتبر من أكبر التحديات التي تواجه الاستقرار الاقتصادي في العديد من الدول. وتتبع هذه الأهمية أيضًا من محاولة معرفة كيف تؤثر أدوات السياسة النقدية على مستويات التضخم، مع التركيز على الحالة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة من 2000 إلى 2022.

منهج الدراسة :

المنهج الوصفي التحليلي: من خلال هذا المنهج، عرضنا أبرز التعريفات المرتبطة بالسياسة النقدية، وأدواتها، وأهدافها.

كما تناولنا النظريات الاقتصادية التي تفسرها. بالإضافة إلى ذلك، تطرقنا إلى الإطار المفاهيمي لمشكلة التضخم. قمنا أيضا بتحليل البيانات المتعلقة بتطور الكتلة النقدية، ومعدلات التضخم خلال الفترة التي تم دراستها.

أسباب اختيار الموضوع :

- توسيع المعرفة حول وظيفة السياسة النقدية كوسيلة للوصول إلى الاستقرار الاقتصادي
- ملاحظة التأثير المباشر لارتفاع الأسعار على القوة الشرائية في الجزائر خلال السنوات الماضية، مما زاد من أهمية هذا الموضوع.
- الأهمية العلمية لموضوع السياسة النقدية في ظل التغيرات الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد الجزائري.
- كون ان موضوع دور السياسة النقدية في الحد من ظاهرة التضخم ضمن تخصص اقتصاد نقدي ومالي.

دراسات سابقة :

تعتبر السياسة النقدية موضوعا مهما للباحثين، وقد تناولت العديد من الأبحاث هذا الموضوع سواء من زاوية عامة أو من خلال دراسة حالة الجزائر بشكل خاص، ومن بين هذه الأبحاث يمكننا الإشارة إلى:

- كوثر عطار، تقييم أداء السياسة النقدية في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2022، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، يبرز هذا الموضوع تحت إشكالية تحت إشكالية ما مدى مساهمة السياسة النقدية المطبقة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022 في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية ؟ حيث تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أداء السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة المدروسة وإبراز دورها في تحقيق الأهداف الاقتصادية، وقياس آثارها على مؤشرات الاستقرار الإقتصادي.

- عزازي سامية، محاولة تقييم أداء السياسة النقدية دراسة حالة الجزائر للفترة 1990-2021، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، يبرز هذا الموضوع تحت إشكالية مامدى فعالية أدوات السياسة النقدية في المساهمة في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين (1990-2021)؟ حيث تهدف هذه الدراسة إلى تقييم أداء أدوات السياسة النقدية في مدى تأثيرها على المؤشرات الاقتصادية الكلية من أجل تحقيق الاستقرار النقدي ومنه الاقتصادي في الجزائر.

الخطة وهيكل البحث :

للإجابة على التساؤلات المطروحة ولإختبار صحة الفرضيات إقتضت الضرورة لتقسيم هذا الموضوع إلى ثلاثة فصول نستعرضها في مايلي :

الفصل الأول: تناولنا فيه الإطار النظري للسياسة النقدية من خلال التعريف بها وبيان اتجاهاتها وأهدافها وقنوات انتقالها وأدواتها والنظريات المفسرة لها.

الفصل الثاني: شمل الإطار النظري لظاهرة التضخم حيث احتوى على الإطار المفاهيمي للتضخم من تعريف وأنواع وأسباب الظاهرة، النظريات المفسرة له، بالإضافة إلى معايير قياسه، آثاره، وأهم السياسات المعالجة له.

الفصل الثالث: خصص ليكون فصلا تطبيقيا، حيث تطرقنا فيه إلى توضيح مسار السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2022، وبيننا أهم أدواتها المستخدمة من قبل بنك الجزائر، ثم استعرضنا ظاهرة التضخم في الجزائر من خلال تبيان أهم مصادره وكذا تطور معدلاته وتطور المعروض النقدي في الجزائر، وأخيرا سعيينا من خلال هذا العمل لتحليل المتغيرين الأخيرين خلال فترة الدراسة.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية

تمهيد الفصل

تعتبر السياسة النقدية جزءاً مهماً من السياسة الاقتصادية العامة، لأنها تؤثر على مختلف الجوانب الاقتصادية. حيث تُحقق أهدافاً متعددة للجهات المسؤولة عن السياسة النقدية من خلال استخدام أدوات متعددة حسب أهدافها وقدرتها على التأثير في الدولة. تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي المثالي والحفاظ على الاستقرار النقدي، وتجميع المدخرات والموارد المطلوبة لتمويل المشاريع الاستثمارية، وضمان توزيع الثروة بصورة عادلة، كما تساعد في معالجة المشاكل والاختلالات الاقتصادية. تقوم أيضاً بتنظيم الكمية المتداولة من النقود في الاقتصاد بهدف تقليل البطالة وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات والحفاظ على استقرار الأسعار، مع مراعاة مدى ملاءمة النشاط الاقتصادي لأدوات السياسة النقدية المختلفة. لهذا، سنقوم في هذا الفصل سيتم تسليط الضوء على ثلاثة مباحث تتضمن الآتي:

المبحث الأول : مدخل عام للسياسة النقدية

يتناول هذا المبحث عرض مجموعة من التعريفات المتعلقة بالسياسة النقدية مختلف اتجاهاتها بالإضافة إلى إبراز أهم أهدافها وقنوات انتقال هذه السياسة.

المبحث الثاني : تطور السياسة النقدية عبر المدارس الاقتصادية

ويضم النظرية الكلاسيكية والكنزية وكذلك تحليل فريدمان لهذه السياسة.

المبحث الثالث : أدوات السياسة النقدية

يشمل المبحث الأخير من الفصل الأول على أدوات السياسة النقدية بخلاف أنواعها من الأدوات المباشرة وغير المباشرة وأدوات أخرى.

المبحث الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية:

تعد السياسة النقدية من أهم أدوات السياسة الاقتصادية الكلية التي تعتمد عليها الدول لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتوازن العام. وتتمثل أهميتها في دورها في توجيه النشاط الاقتصادي من خلال التحكم في السيولة النقدية بما يتناسب مع الأوضاع الاقتصادية المختلفة. وقد شهد مفهوم السياسة النقدية تطوراً ملحوظاً مع تطور النظريات الاقتصادية، كما تختلف أنواعها بحسب طبيعة المرحلة الاقتصادية التي تمر بها الدولة. وفي هذا المبحث، سيتم تناول مفهوم السياسة النقدية، إتجاهاتها، أهدافها، والقنوات التي تنتقل عبرها تأثيراتها داخل الاقتصاد.

المطلب الأول: ماهية السياسة النقدية واتجاهاتها

تعتبر السياسة النقدية من الأدوات الأساسية في السياسة الاقتصادية، إذ تؤثر بشكل مباشر في النشاط الاقتصادي من خلال دورها في تنظيم المعروض النقدي والسيطرة على السيولة، وهو ما يجعل السلطة النقدية أداة مهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

أولاً - تعريف السياسة النقدية: لقد عرفت السياسة النقدية العديد من التعاريف يمكن إيجازها فيما يلي:

- عرفها الاقتصادي **Einzig*** على أنها " تشمل جميع القرارات والإجراءات النقدية بصرف النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية، وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي"¹

*بول اينزيغ Paul Einzig: يعتبر واحداً من أهم المختصين والكتاب في مجالات الاقتصاد والنقد خلال القرن العشرين. ولد سنة 1897 في هنغاريا، ثم انتقل إلى بريطانيا حيث عمل كصحفي اقتصادي وكاتب حر. تميزت أعماله بتقديم تحليلات عميقة لمشاكل السياسة النقدية وأسواق العملات الأجنبية والأزمات المالية، كما تناولت كتبه العلاقة بين تغيرات الكتلة النقدية ومستويات التضخم، ودور البنوك المركزية في الحفاظ على الاستقرار النقدي. من بين كتبه الشهيرة: *Primitive Money* (1949)، *Foreign Exchange Crises* (1960)، و *The Control of the Purse* (1959) كان لكتاباته تأثير كبير في تعزيز الفهم للعلاقة بين أدوات السياسة النقدية والتغيرات الاقتصادية، خاصة خلال أوقات الأزمات المالية.

¹ صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2005، ص 98

- -تعرف السياسة النقدية أيضا بأنها مجموعة من الوسائل والإجراءات التي تستخدمها السلطات النقدية المهيمنة على النظام المالي من أجل التأثير على كمية النقود بما يتناسب مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة خلال فترة زمنية محددة.¹
- كما عرفها الإقتصادي G.L Bash * بأنها "ما تقوم به الحكومة من عمل يؤثر بصورة فعالة في حجم وتركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع غير المصرفي سواء كانت عملة أو ودائع أو سندات حكومية"²
- عرفها Kent* بأنها " إدارة التوسع والإنكماش في حجم النقد لغرض الحصول على أهداف معينة. أو هي مجموعة الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد بهدف بلوغ هدف اقتصادي معين بهدف الاستخدام الكامل."³
- ويقصد بالسياسة النقدية تلك الأساليب التي تتبعها السلطات النقدية أو الحكومة لإدارة كمية النقود ومعدل الفائدة، سعيا لتحقيق التشغيل الكامل في الاقتصاد الوطني وحمايته من التضخم.⁴

* جورج ليلاند باخ G.L Bash: يعتبر واحدا من أهم الاقتصاديين الأمريكيين في علم الاقتصاد الكلي والسياسات الاقتصادية. عمل كأستاذ للاقتصاد في جامعة ستانفورد، حيث ركز في بحثه على دراسة العلاقة بين السياسة النقدية والمالية وكيف تؤثر أدواتهما على الاستقرار الاقتصادي ومستويات التضخم. من بين أبرز إسهاماته توضيح كيفية تأثير الكتلة النقدية في تحفيز أو تقليل النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى تفسير كيفية تنسيق السياسات لتحقيق التوازن بين النمو واستقرار الأسعار.

* كريستوفر كنت Christopher Kent : يعتبر من الاقتصاديين المعروفين في ميدان السياسة النقدية، ويشغل وظيفة مساعد محافظ للبنك الاحتياطي الأسترالي. لقد ساهم في العديد من الأبحاث التي تتعلق بدراسة الرابط بين كمية النقود والتضخم، وكذلك دور أدوات السياسة النقدية في ضمان استقرار الأسعار. تؤكد أبحاثه على أهمية الإدارة الجيدة لنمو السيولة كطريقة فعالة للسيطرة على مستويات التضخم، خصوصا في الأسواق المفتوحة.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، دار الجامعية، الاسكندرية، بدون طبعة، 2013،

² علي بن قدور، بيريير محمد، السياسة النقدية والتوازن الاقتصادي الكلي، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2018، ص35

³ عبد الحسين جليل الغالبي، السياسات النقدية في البنوك المركزية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2015، ص 177

⁴ علي كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، دار المنهل اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى، 2012، ص452

يمكن القول من خلال التعاريف السابقة أن السياسة النقدية هي الإجراءات التي يتبناها البنك المركزي للتأثير في حجم النقود المتداولة في الاقتصاد، بما يتماشى مع متطلبات النشاط الاقتصادي و لأجل تحقيق الأهداف الإقتصادية للدولة.

ثانيا - اتجاهات السياسة النقدية¹:

السياسة النقدية هي مجموعة من الأدوات التي تستخدمها الجهات المسؤولة عن إدارة النقد والائتمان. يتم ذلك من خلال التأثير على كمية النقود أو وسائل الدفع لتتناسب الظروف الاقتصادية المحيطة، وتهدف هذه التأثيرات إلى إما تقليل السيولة الزائدة أو ضخ سيولة جديدة في الاقتصاد، أو كلا الأمرين.

أ - الإتجاه التوسعي للسياسة النقدية:

هذا يعني أن التحكم في كمية وسائل الدفع يجب أن يساهم في زيادة النشاط الاقتصادي، حتى لو أدى ذلك إلى زيادة مقبولة في معدل التضخم. بالطبع، سيؤدي هذا إلى ارتفاع الأسعار، إلا أنه في نفس الوقت سيعزز القوة الشرائية وزيادة الطلب الاستثماري ويوفر المزيد من فرص العمل. ويتم ذلك فقط إذا قام البنك المركزي بزيادة كمية وسائل الدفع وتخفيض معدل الفائدة وتشجيع الائتمان. وتعرف هذه الإجراءات أيضًا بالسياسة النقدية المتساهلة.

ب - الإتجاه التقييدي للسياسة النقدية:

في حال كانت هناك معدلات تضخم مرتفعة وزيادة في الأسعار، فإن ذلك يقابل دائمًا المطالبات بزيادة الأجور، لذا تسعى السلطات النقدية إلى تقليل الإنفاق والائتمان. يتخذ البنك المركزي خطوات لتقليل كمية وسائل الدفع وتقييد الإقراض في محاولة للسيطرة على الأجور والأسعار. كما يرفع سعر الفائدة ليشجع الأفراد على الادخار وتقليل الاستهلاك. هذا يُعرف باسم الانكماش، ويعني تقليل دور النقود في النشاط الاقتصادي وامتصاص الزيادة في الرصيد النقدي. كما يعرف أيضًا بسياسة التشدد النقدي، والتي هي بعكس السياسة النقدية المتساهلة.

¹ عبد الرزاق بن عمرة، السياسة النقدية من خلال الانتقال والتأثير دراسة تحليلية قياسية، ألفا للوثائق، الأردن، الطبعة الأولى، 2020، ص-ص 156-158

• الإتجاه المرن للسياسة النقدية:

هذا الاتجاه يناسب الدول النامية التي تعتمد بشكل كبير على الزراعة الموسمية أو تصدير المواد الخام. لذلك، تكون السياسة النقدية مرنة، حيث يقوم البنك المركزي بزيادة كمية وسائل الدفع في بداية موسم الزراعة ويمول المحصول، ثم يقلل منها عند بيع المحصول للحد من آثار التضخم ويربط كمية وسائل الدفع بالتغيرات الموسمية. كما يمكن أن ترتبط السياسة النقدية أيضًا باستراتيجية تنمية اقتصادية طويلة الأجل، تهدف إلى تجميع المدخرات وتمويل الإنتاج وتحديد كمية النقود بما يتماشى مع هذه الأهداف.

المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية

تسعى السياسة النقدية، باعتبارها إحدى أدوات السياسة الاقتصادية الكلية، إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تضمن استقرار الاقتصاد الوطني. وتختلف هذه الأهداف باختلاف الظروف الاقتصادية التي تمر بها الدولة، لكنها تهدف في مجملها إلى ضبط معدلات التضخم، تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، استقرار الأسعار، وتحفيز النمو الاقتصادي. وهذا المطلب يشمل أبرز الأهداف التي تسعى السياسة النقدية إلى تحقيقها. وقد تم تصنيف أهداف السياسة النقدية إلى فئات أولية، ووسيطية، ونهائية، لصعوبة التأثير المباشر للأدوات النقدية على المتغيرات الاقتصادية الكبيرة. وهذا يستلزم استخدام مجموعة مرتبطة من الأهداف تتيح السيطرة التدريجية على السياسة النقدية، مما يسهل عملية المتابعة والتقييم. حيث تستخدم الأهداف الأولية لضبط أدوات السياسة، بينما تكون الأهداف الوسيطة لمراقبة ردود فعل المتغيرات النقدية، وصولاً لتحقيق الأهداف النهائية التي تتعلق باستقرار الأسعار والتنمية الاقتصادية.¹

أولاً - الأهداف الأولية للسياسة النقدية:

ترتبط الأهداف الأولية للسياسة النقدية بالمتغيرات التي يمكن للسلطة النقدية التأثير عليها بشكل مباشر وفوري من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية المتنوعة مثل سعر الفائدة، ونسبة الاحتياطي الإلزامي، والعمليات في الأسواق المفتوحة. الهدف من ذلك هو تنظيم كمية السيولة المتداولة بالاقتصاد،

¹الحاج مسعود، السياسة النقدية في الجزائر بين النظرية والتطبيق، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى،

والتوجيه نحو تغيرات المتغيرات المالية والنقدية الأخرى. حيث تعد الأهداف الأولية جزءاً أساسياً من استراتيجية السياسة النقدية، حيث يسعى البنك المركزي للتحكم فيها من خلال التأثير على الأهداف الوسيطة. وتعتبر الأهداف الأولية رابطاً بين الأدوات النقدية والأهداف الوسيطة.¹

وتشمل مجموعتين من المتغيرات:

- **مجموعات الإحتياطات النقدية:** تتألف القاعدة النقدية من النقد المتاح لدى الجمهور والاحتياطي الموجود في البنوك، حيث تشمل الأموال المتداولة النقد والقطع النقدية والودائع، بينما يتضمن الاحتياطي المصرفي ما تحتفظ به البنوك في البنك المركزي، ويشمل الاحتياطي الإجباري والاحتياطي الإضافي والنقد المتوفر في خزائن البنوك. أما الإحتياطات المتاحة للودائع الخاصة فهي تمثل إجمالي الإحتياطات بعد خصم الاحتياطي الإجباري على ودائع الحكومة والودائع في بنوك أخرى. في حين أن الإحتياطات غير المقترضة تعادل إجمالي الإحتياطات بعد خصم الإحتياطات المقترضة.²

دارت مناقشات داخل وخارج النظام المصرفي حول ما هو المتغير الأكثر فعالية وسهولة في نظام الإحتياطات. وبات لكل خيار مؤيد ومعارض، حيث دافعت بعض البنوك المركزية في أمريكا عن القاعدة النقدية كهدف رئيسي لعدد من السنوات، بينما دعمت بعض الفروع الأخرى استخدام أنواع إحتياطات مختلفة كأهداف أساسية. وامتد النقاش بين الاقتصاديين حول أهمية كل نوع إحتياطي، وظل الموضوع مثار جدل لأنه يعتمد على التجربة وليس على التنظير فقط. ويرتبط الأمر بمدى قدرة السلطات النقدية على السيطرة على أي من الأنواع المذكورة، وكيف يرتبط ذلك بنمو المعروض النقدي الذي يشكل هدفاً وسطياً. وبما أن هذه الظروف قائمة، يبقى البنك المركزي متقلباً في استخدام أي من هذه الأنواع كهدف رئيسي أو تشغيلي.³

- **ظروف سوق النقد :**

¹ إبراهيم العربي، السياسة النقدية المفاهيم والأهداف والآليات، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2016،

ص 95

² صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 56

³ مرجع نفسه.

يعبر هذا المصطلح عن مدى سهولة أو صعوبة أسواق الائتمان. ويتعلق الأمر بمدى سرعة أو بطء استجابة المقرضين لنمو الائتمان، فضلاً عن مدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة، بالإضافة إلى شروط الإقراض الأخرى. يتجسد سعر الفائدة على الأرصدة البنكية في الفائدة المفروضة على الأموال المقرضة لفترات قصيرة، والتي عادة ما تكون يوماً أو يومين بين البنوك.

تشمل هذه المجموعة ما يعرف بالاحتياطات الحرة، إلى جانب معدل الأرصدة المصرفية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد. وتم استخدام أنواع متعددة من الأرقام القياسية، ومن أبرزها ما كان شائعاً في خمسينات وستينات القرن الماضي، وهو الاحتياطات الحرة، حيث تشمل الاحتياطات الزائدة للبنوك المشتركة في البنك المركزي. إلى جانب ذلك، يعد أسعار الفائدة على أدونات الخزنة والأوراق التجارية وكذلك الفائدة التي تفرضها البنوك على أفضل عملائها من الأرقام القياسية الهامة في سوق النقد، بالإضافة إلى سعر الفائدة بين البنوك.¹

ثانياً - الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية :

تشير الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية إلى متغيرات اقتصادية تستخدمها السلطة المسؤولة عن النقود للسيطرة على النشاط الاقتصادي. وهذا يتم من خلال ضبط السياسات النقدية للوصول إلى الأهداف النهائية. حيث تعتبر أدوات لقياس وتوجيه تأثير السياسة النقدية قبل أن تؤثر بشكل كبير على الاقتصاد.²

- **المجمعات النقدية :** هي عبارة عن بيانات إحصائية تشير إلى كمية المال المتاحة للتداول وتعكس قدرة الأفراد الماليين المقيمين على الإنفاق. تشمل وسائل الدفع التي يستخدمها هؤلاء الأفراد، ويتعلق عدد هذه المجموعات بنوع الاقتصاد ومدى تطور القطاع المصرفي والمنتجات المالية. كما تقدم هذه المجموعات معلومات للجهات المسؤولة عن النقد حول معدل نمو السيولة المختلفة. وقبل تحديد هذه المجموعات ومستوياتها، يجب مناقشة عرض وطلب النقود.³

¹ وليد بشيشي، دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الإقتصادي، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 2017، ص 68

² محمد ناصر العبيدي، السياسة النقدية الأسس النظرية والتطبيقات العملية، دار الفكر الجامعي، الأردن، الطبعة الأولى، 2016، ص 75

³ محمد صلاح، يونس قرواط، دراسة تحليلية لمحددات السياسة النقدية في تحقيق أهدافها، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد 04، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، 2018، ص 57

- **سعر الصرف** : التدخل الموجه لزيادة سعر صرف العملة مقابل العملات الأخرى يمكن أن يساعد في تقليل التضخم. وعادة ما يستخدم عندما يكون سعر الصرف ثابتاً أو ضمن نطاق معين، بينما إذا كان سعر الصرف مرناً، فلن يعد سعر الصرف جزءاً من أهداف السياسة النقدية. نظام سعر الصرف الثابت يعني أن الأسعار تبقى كما هي عند تبادل العملات المحلية والأجنبية. بينما في نظام سعر الصرف المرن، يتحرك سعر الصرف بشكل حر ليصل إلى مستوى توازن يتحدد حسب الطلب والعرض للعملة الأجنبية. ولكن هناك نوعان من التعويم: التعويم النظيف والتعويم غير النظيف. التعويم النظيف يعني أن سعر الصرف يحدد بحرية في السوق وفقاً لقوى العرض والطلب. أما التعويم غير النظيف، فيحدث عندما تتدخل الجهات المسؤولة في سوق العملات عن طريق البيع والشراء للتأثير على قيمتها لتحقيق أهداف معينة. عندما يتم اختيار معدل الصرف كهدف وسط، فإن ذلك يحمل عدة عيوب لأن أسواق الصرف غير مستقرة وتعاني من تغيرات. يلعب معدل الصرف دوراً حيوياً في فهم الاستراتيجية المالية والاقتصادية لحكومة معينة. لذلك، فإن اتخاذ قرار واع أو غير واع بعدم تقدير سعر صرف مناسب يمكن أن يؤدي إلى عدة نتائج فالحفاظ على مستوى منخفض للعملة قد يؤدي إلى ضغوط تضخمية وسياسة تيسيرية قصيرة الأجل، وهو ما يؤدي في نهاية المطاف إلى إضعاف القدرة الصناعية للبلاد وخفض مستويات معيشة الأفراد بمرور الوقت. وعلى العكس من ذلك، فإن السعي إلى تحقيق مستوى أعلى للعملة يفرض ضغوطاً انكماشية على الوكلاء الاقتصاديين، مما يؤدي إلى فشل محتمل للمؤسسات غير القادرة على التكيف، وهو ما يؤدي بدوره إلى إبطاء النمو الاقتصادي. وقد يؤدي هذا الوضع إلى اتباع نهج سياسي صارم قد يؤدي أيضاً إلى نتائج سلبية على الاقتصاد.¹

- **سعر الفائدة** : يتم تعريف الفائدة على أنها مبلغ المال المطلوب لاستخدام الأموال القابلة للإقراض، وتعود أهميتها في الاقتصاد إلى العصور القديمة، وتتزايد أهميتها يوماً بعد يوم في العصر الحديث. فبعد الحرب العالمية الثانية، بدأت البنوك المركزية في استخدام أسعار الفائدة كهدف وسيط للسياسة النقدية. عندما يتعلق الأمر بتحديد أسعار الفائدة، فمن الواضح أنها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بنمو المعروض النقدي، لكن لا يمكن للجهات المختصة أن تتجاهل مستوى أسعار الفائدة، حيث يعد هذا المستوى من العوامل المهمة المؤثرة على سلوك الأفراد والشركات. ويجب على السلطات النقدية مراقبة مستوى أسعار الفائدة والتأكد من بقاء التغيرات في هذه الأسعار ضمن نطاق ضيق نسبياً وحول المستويات المتوسطة التي

¹ عبد الرزاق بن عمرة، مرجع سبق ذكره، ص ص 179 180

تعكس توازن السوق. وينتج عن هذا التوازن هيكل محدد لأسعار الفائدة تكون فيه أسعار الفائدة على الأجل الطويل أعلى بشكل عام من أسعار الفائدة على الأجل القصير. يعد هيكل الأسعار هذا ضروريا لوجود المدخرات واستقرارها ولتوجيه الاستثمارات على أساس العوائد¹.

ثالثا - الأهداف النهائية للسياسة النقدية²:

تتمثل بداية استراتيجية السياسة النقدية في اختيار الأدوات المناسبة التي يحددها البنك المركزي للتأثير على الأهداف الأولية. من خلال هذه الأدوات، يسعى البنك المركزي إلى التأثير على الأهداف الوسيطة بهدف تحقيق الأهداف النهائية المرجوة، التي يتم تحديدها في سياق السياسة الاقتصادية العامة للدولة. ومن بين أهم هذه الأهداف النهائية نذكر :

- تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار :

الهدف البعيد المدى لمعظم البنوك المركزية في العالم هو تحقيق الإستقرار النقدي، والذي يعني الحفاظ على مستويات منخفضة وثابتة من التضخم من خلال المحافظة على قيمة العملة المحلية في السوقين المحلي والدولي، كما يتفق الخبراء الاقتصاديون بشكل عام على أن الغرض الرئيسي من السياسة النقدية هو الحفاظ على استقرار الأسعار وقوة شراء العملة المحلية. خاصة وأن ارتفاع أسعار السلع بشكل مستمر يمثل تهديداً حقيقياً لاستقرار والنمو الاقتصادي في أي دولة. لكن في الدول ذات الأسواق الناشئة، تكون تأثيرات التضخم أكثر سلبية وعميقة. وقد توصل الكثير من الأكاديميين والمخططين وصانعي السياسات في البنوك المركزية إلى أن استقرار الأسعار يجب أن يكون الهدف الأساس للسياسة النقدية على المدى الطويل. منذ نهاية الثمانينات، أصبح واضحاً أن التأثير غير المباشر على التضخم من خلال الطرق التقليدية مثل السيطرة على المتغيرات الوسيطة كالعرض النقدي أو أسعار الصرف، لم يكن فعالاً. لذا، اتجهت بعض الدول المتقدمة والنامية إلى استخدام أسلوب مباشر لمكافحة التضخم؛ حيث تتمثل هذه الاستراتيجية في تحديد معدل تضخم محدد من قبل السلطات النقدية كهدف خلال فترة معينة. هذا يكون مشروطاً بتحقيق خمسة متطلبات وضعها الاقتصادي ميشكين:

¹الحلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسن العصرية، لبنان، الطبعة الأولى،

2010، ص ص 64 65

²وليد بشبيشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 82-89

- يتم الإعلان عن هدف رقمي لمعدل التضخم على المدى المتوسط وتلتزم السلطة النقدية بشكل صريح بتحقيق مستوى محدد من التضخم خلال فترة معينة. تستخدم هذه الدول مجموعة متنوعة من الأساليب لنشر المعلومات حول معدل التضخم المستهدف والفترة الزمنية لتحقيق الهدف، مثل التقارير الرسمية والأخبار المطبوعة والرسائل الرسمية.

- تلتزم كل مؤسسة باستقرار الأسعار باعتباره الهدف الأساسي للسياسة النقدية طويلة الأجل وتلتزم بتحقيق هذا الهدف.

- اتباع استراتيجية معلوماتية شاملة تتعلق بمتغيرات متعددة حيث أن هذه المتغيرات ذات صلة بالتحكم في معدلات التضخم المستقبلية، وليس فقط المجاميع النقدية. ويتعين على البنوك المركزية أن تمتلك أدوات متقدمة للتنبؤ بمعدلات التضخم المحلية .

- زيادة الشفافية حول استراتيجية السياسة النقدية للتواصل مع الجمهور والأسواق، بالإضافة إلى تقديم خطط وأهداف صانعي السياسات النقدية.

- رفع درجة المساءلة بالنسبة للبنك المركزي اتجاه تحقيق هدف التضخم كهدف رئيسي للسياسة النقدية على المدى الطويل.

ويضيف الدكتور إسماعيل أحمد الشناوي شرطاً آخر، وهو أن يعتمد البنك المركزي على الأسلوب المستقبلي في تقدير معدل التضخم المستهدف، مما يضمن أن تكون أدوات السياسة النقدية مبنية على تقديرات للضغوط التضخمية المستقبلية، وهذا يمكن أن يساعد في التحكم بمعدل التضخم المستهدف كهدف أساسي للسياسة النقدية على المدى الطويل.

- العمالة الكاملة :

تعرف العمالة الكاملة بأنها الحالة التي تتحقق عندما يتم استخدام القوة العاملة بشكل فعال، مع وجود معدل بطالة منخفض يرتبط في الغالب بالتغيرات الديناميكية والظروف الهيكلية للاقتصاد. لا شك أن كل دولة، سواء كانت متقدمة أو في طريقها للنماء، تهدف إلى تحقيق العمالة الكاملة. حيث تُعنى السياسات الاقتصادية بتحقيق أعلى مستوى ممكن من التوظيف، بينما تعمل السياسات النقدية على تقليل معدلات البطالة إلى أدنى حد ممكن، عبر استخدام استراتيجيات ووسائل متاحة لتحقيق هذا الهدف. فعندما يصل

اقتصاد بلد إلى العمالة الكاملة، فإنه يصل إلى الحد الأعلى الممكن للناتج القومي الإجمالي، الذي يُعبر عن أفضل مستوى يمكن تحقيقه من الناتج القومي. وهذا يتوافق مع حجم الموارد المتاحة، والتكنولوجيا المستخدمة، وقوة العمل البشرية وإنتاجيتها، وكذلك المعدل الطبيعي للبطالة خلال فترة زمنية معينة. لذلك، يُعتبر الوصول إلى هذا المستوى هدفا مرغوبا. ولتحقيق عمالة كاملة ومكافحة البطالة، ينبغي أن تعمل السياسات النقدية على تنشيط الاقتصاد، ما يزيد من الاستثمار وبدوره يزيد من فرص العمل.

- ميزان المدفوعات :

تلعب السياسات المالية دورًا كبيرًا في الحفاظ على التوازن في ميزان المدفوعات للدولة، ويتم ذلك من خلال استخدام أدوات وأهداف معينة. هذا يتطلب وضع خطة مناسبة تتماشى مع الوضع الاقتصادي والأدوات المتاحة. على سبيل المثال، عندما يزيد البنك المركزي من سعر الخصم، تقوم البنوك الأخرى بزيادة أسعار الفائدة على القروض، مما يؤدي إلى انخفاض في الإقبال على أخذ القروض، وهذا قد يؤدي بدوره إلى هبوط الأسعار. عند انخفاض الأسعار، يزداد تشجيع الصادرات لأنها تصبح أكثر تنافسية. كما أن ارتفاع أسعار الفائدة في البلاد يمكن أن يجذب المستثمرين من الخارج لاستثمار أموالهم في البنوك المحلية، مما يساهم في دخول الاستثمار الأجنبي إلى البلاد، ويؤدي ذلك لتقليل العجز في ميزان المدفوعات.

المطلب الثالث: قنوات انتقال السياسة النقدية

تعد قنوات انتقال السياسة النقدية من الأدوات الأساسية التي تساهم في نقل تأثيرات التغيرات في السياسة النقدية إلى الاقتصاد الكلي. وتختلف فعالية هذه القنوات حسب طبيعة الاقتصاد ودور كل قناة في تحقيق الأهداف الاقتصادية.

1- قناة معدل الفائدة : تعتبر أسعار الفائدة وسيلة تقليدية لنقل تأثير السياسة النقدية، حيث تُعتبر كلفة بالنسبة للمستثمرين وعائدًا بالنسبة للمقرضين. إذا كانت السياسة النقدية تتجه نحو التوسع، يجب على البنك المركزي زيادة كمية النقود المعروضة، مما سيؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة.

هذا الانخفاض بدوره يشجع على زيادة الاستثمارات وبالتالي زيادة الإنتاج. لذلك، يمكننا القول أن تغيير أسعار الفائدة يؤثر على الائتمان والإنتاج، والعكس صحيح أيضاً.¹

2- قناة سعر الصرف : يُستخدم كهدف للسياسة النقدية لأن انخفاض أسعار الصرف يساعد على تحسين وضع ميزان المدفوعات، واستقرار هذا الميزان يعد ضماناً لاستقرار الدولة على الصعيد الخارجي. لذلك، تسعى بعض الدول لربط عملتها بالعملة القوية التي يمكن تحويلها، وتحرص على الحفاظ على استقرار سعر صرف عملتها مقابل هذه العملات. وعندما لا تتمكن السلطات النقدية من التحكم في هذا الهدف، فإنها تتدخل للتأثير على سعر الصرف، مستخدمة احتياطاتها للحفاظ على قيمة عملتها مقابل العملات المرتبطة بها، وهذا يعد تكلفة مقابل اختيار هدف استقرار سعر الصرف.² فهي تعمل بالتزامن مع معدل الفائدة، حيث نلاحظ أن انخفاض سعر الفائدة الحقيقي سيؤدي إلى تقليل قيمة العملة، وبالتالي يجعل أسعار المنتجات المحلية أكثر قدرة على المنافسة. هذا الأمر سيؤدي إلى زيادة دخول العملات الأجنبية بسبب ارتفاع الصادرات، مما يعزز الإنتاج. لذا، تعتبر هذه الوسيلة عملة ذات جانبيين؛ فهي تؤثر على الصادرات وتجذب الاستثمارات في الوقت نفسه.³

3- قناة الإقراض⁴ : وتنقسم إلى قناتين :

- قناة الإقراض الضيقة : قرارات البنك المركزي تؤثر على كمية وتكلفة القروض البنكية. تعمل هذه العملية بناء على فرضيتين، وهما: اعتماد البنوك على التمويل من البنك المركزي، واحتياج الأسر والشركات للتمويل البنكي. في ظل هاتين الفرضيتين، تؤدي السياسة النقدية التوسعية إلى رفع كمية السيولة المصرفية المتاحة لتقديم القروض، مما يزيد من عرض القروض مع تقليل تكلفتها، وبالتالي يرتفع التمويل الذي تحصل عليه الأسر والشركات المحتاجة، مما يعزز الطلب الاستهلاكي والاستثماري، وبالتالي يرتفع الناتج الحقيقي مع تغير في الأسعار.

¹ محسن عادل، الآثار الاقتصادية للسياسات النقدية غير التقليدية (دراسة تقييمية لآلية التمويل غير التقليدي بالجزائر) للفترة 2017-2020، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2022، ص5

² محمد صلاح، يونس قرواط، مرجع سبق ذكره، ص60

³ محسن عادل، مرجع سبق ذكره، ص5

⁴ شلغوم عميروش، فعالية قنوات انتقال آثار السياسة النقدية: حالة الجزائر (1990-2014)، مجلة الإقتصاد الجديد، جامعة جيجل، العدد 16، 2017، ص228

- **قناة القروض الموسعة** : تؤدي السياسة النقدية التوسعية إلى انخفاض أسعار الفائدة، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الأصول المالية مثل الأسهم والأصول العقارية نتيجة لزيادة الطلب عليها. هذا الأمر يساعد في تحسين ثروة الأسر المقترضة، مما يدل على قدرتهم على سداد التزاماتهم المالية الناتجة عن القروض من البنوك، بسبب زيادة ثرواتهم وقيمة شركاتهم (إذا كانت موجودة في محافظهم الاستثمارية). وبالتالي، يرتفع مستوى الضمانات التي يقدمها المقترضون للبنوك، مما يقلل من المخاطر التي قد تواجهها البنوك نتيجة لتيسير القروض، مما يحفزها على توسيع الإقراض وزيادة الاستثمار والاستهلاك. كل هذه العوامل تترك تأثيراً إيجابياً على الناتج الحقيقي مع تغير في الأسعار.

4 - قناة سعر الصرف : في نظام سعر صرف مرن يسمح بحرية حركة رأس المال، يؤدي استخدام سياسة نقدية ميسرة إلى تقليل أسعار الفائدة المحلية، مما يقلل من العوائد على الادخار والاستثمار. هذا يشجع المستثمرين على البحث عن عوائد أعلى في الخارج، مما يزيد الطلب على العملات الأجنبية ويقلل من عرض العملة المحلية، مما يؤدي إلى انخفاض قيمتها. يظهر هذا التأثير في شكلين؛ الأول هو أن انخفاض قيمة العملة يرفع أسعار الواردات، مما يزيد من معدل التضخم المحلي. الثاني هو أن الانخفاض في قيمة العملة يساعد الصناعات المصدرة على أن تصبح أكثر تنافسية، مما يؤدي إلى زيادة في الإنتاج الحقيقي¹.

5 - قناة الإعلان : تركز استراتيجية السياسة النقدية الحديثة على إبلاغ الجمهور. وكون البنوك المركزية في الدول المتقدمة تتمتع بالاستقلالية والمصداقية والشفافية، فإن أي إعلان من مسؤولي السياسة النقدية يؤخذ بجدية من قبل الجمهور. لذلك، تتأثر الأوضاع في السوق النقدية بهذا الإعلان. على سبيل المثال، عند إعلان البنك المركزي عن سعر الفائدة المستهدف على السوق بين البنوك، يؤثر ذلك على توقعات الأسر والشركات والبنوك. وبالتالي، تستجيب أسعار الفائدة قصيرة الأجل، ثم أسعار الفائدة طويلة الأجل، وحالة سوق الإقراض، وأسعار الأصول، وسعر الصرف. وتؤدي هذه الإعلانات عبر مختلف القنوات إلى تغييرات في الناتج الحقيقي ومعدل التضخم².

¹مرجع نفسه، ص 229

²مرجع نفسه.

المبحث الثاني: تطور السياسة النقدية عبر المدارس الإقتصادية

تستند السياسة النقدية إلى مجموعة من النظريات الاقتصادية التي تناولت تحليلها من مختلف الزوايا، حيث قدمت هذه النظريات إطاراً فكرياً لشرح كيفية تأثير السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي. وقد تباينت هذه الأفكار في تفسير دور السياسة النقدية.

المطلب الأول: التحليل الكلاسيكي للسياسة النقدية

المذهب الكلاسيكي هو مذهب من مذاهب الاقتصادية الذي بدأ في إنجلترا في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر. ويعتبر الفيلسوف الاسكتلندي آدم سميث والمفكر الإنجليزي دافيد ريكاردو هما الشخصان الرئيسيان اللذان ساهما بشكل كبير في تطوير هذا الجانب من الاقتصاد.¹

تتلخص النظرية التي طرحها الكلاسيكيون في :

- حيادية النقود: يعتقد الاقتصاديون الكلاسيكيون أن المال يجب أن يكون محايداً في النظام الاقتصادي، مما يعني أن الحكومات يجب ألا تطبع نقوداً لتغطية العجز في ميزانيتها. عندما يزيد المعروض النقدي بشكل مفرط، تنخفض قيمة الأموال وترتفع الأسعار بشكل عام. وعلى العكس، تقليل المعروض النقدي يمكن أن يؤدي إلى زيادة قيمة المال وانخفاض الأسعار بشكل عام، مما يؤثر كذلك على سرعة تداول النقود. بناءً على ذلك، يرى الكلاسيكيون أن يجب أن يساوي عرض النقد 25% من إجمالي الناتج المحلي، وهو ما يعكس توازناً بين العرض والطلب. إذا تجاوز المعروض النقدي هذه النسبة، فإن المال يصبح أداة للتدخل الاقتصادي سواء لتنشيط الاقتصاد أو للتقليل من الركود. وفي كلتا الحالتين، يُفقد المال دوره ووظائفه الطبيعية. من المفترض أن يظل المال أداة محايدة تؤدي وظائفها الأساسية وتساعد في استهلاك السلع والخدمات.

- سعر الفائدة : إن معدل الفائدة في النظرية الكلاسيكية يتحدد وفقاً لتوازن العرض والطلب، فعندما يقل عرض المدخرات بسبب استهلاك الأفراد، يرتفع الطلب على الاستثمارات مما يؤدي إلى زيادة سعر الفائدة وبالتالي يؤثر سلباً على الاستثمارات. وفي الجهة الأخرى، عند انخفاض الطلب على النقود، يزداد عرض

¹ عزازي سامية، محاولة تقييم أداء أدوات السياسة النقدية دراسة حالة الجزائر للفترة 1990-2021، أطروحة دكتوراه،

منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2023، ص9

المدخرات، مما يخفض سعر الفائدة ويعيد التوازن بين العرض والطلب فيما يتعلق بالمدخرات والاستثمارات، وهذا ما يعرف بالنظرية الكلاسيكية.

يعتقد الاقتصاديون الكلاسيكيون أنه إذا كان هناك سعر فائدة غير حقيقي، فإن الاقتصاد سيعود مرة أخرى إلى حالة التوازن. فإذا كان الاقتصاد يعمل بكامل طاقته وارتفع سعر الفائدة، فإن ذلك يعني تقليص الاستهلاك وزيادة المدخرات في البنوك، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب على الاستثمار وبالتالي عدم وجود سوق كافٍ للمدخرات، مما يتسبب في انخفاض سعر الفائدة مرة أخرى.

على الجانب الآخر، فإن انخفاض سعر الفائدة يشجع المستثمرين على زيادة استثماراتهم وتوظيف عاملين وشراء المواد الأولية. إذا كان الاقتصاد في حالة تشغيل أقل من الكامل، فهذا يعني أن هناك دفعة نحو الوصول إلى التشغيل الكامل.

وحيث إن الكلاسيك يؤمنون بعدم تدخل الحكومة، فإن سعر الفائدة يجب أن يتحرك تلقائياً بناءً على حالة العرض والطلب، مما يؤدي إلى تحقيق التوازن التلقائي بين الادخار والاستثمار من خلال سعر الفائدة.

- العلاقة العكسية بين كميات النقود وقيمتها: يعتقد إرفنج فيشر في نظرية الكمية للنقود بوجود علاقة عكسية بين مقدار النقود وقيمتها، فمع زيادة عرض النقود تنخفض قيمتها وترتفع الأسعار بشكل عام. وعلى العكس، إذا انخفض عرض النقود، يرتفع الطلب على النقود مما يؤدي إلى زيادة قيمتها وانخفاض الأسعار العام. يرى الاقتصاديون الكلاسيكيون أن هناك حاجة للتوازن بين عرض النقود وقيمتها، بمعنى أن إصدار النقود يجب أن يتناسب مع حاجة الاقتصاد للسيولة.

- ارتباط الأسعار بتغير كمية النقود: يعتقد الكلاسيك أن زيادة عرض النقود ستؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار العام. وبالمقابل، فإن انخفاض عرض النقود سيؤدي إلى انخفاض الأسعار بنفس النسبة. إن هذه العلاقة الطردية بين كمية النقود والأسعار تؤكد أيضاً العلاقة العكسية بين قيمة النقود والأسعار، أي أن زيادة قيمة النقود تعني انخفاض الأسعار العامة، بينما انخفاض قيمة النقود يعني ارتفاع الأسعار.¹

تقوم النظرية الكلاسيكية على عدة افتراضات، واستناداً إلى هذه الافتراضات، تم شرح النظرية بطريقتين: طريقة معادلة المبادلات وطريقة الأرصدة النقدية. ويتم تقديمها كما يلي:

¹ علي كنعان، مرجع سبق ذكره، ص-ص 505-507

- **طريقة المبادلات** : تعتبر معادلة المبادلات التي وضعها الاقتصادي الأمريكي فيشر نقطة البداية للمنظور النقدي في المدرسة الكلاسيكية، لأنها توضح العلاقة بين كمية النقود المتواجدة في الاقتصاد والأسعار بشكل عام، وتأخذ الصيغة التالية :

$$MV=PT$$

وتفسيرها كالتالي:

M: تمثل كمية النقود، وهو عنصر مستقل غير تابع.

V: تمثل سرعة تداول النقود، وهو ثابت.

P: تمثل المستوى العام للأسعار، وهو عنصر تابع.

T: تمثل حجم المبادلات، وهو ثابت.

من خلال هذه المعادلة، مع افتراض أن سرعة تداول النقود وحجم التبادلات ثابتان، يتم تحديد كمية النقود لمستوى الأسعار العام.

- **طريقة الأرصدة النقدية** : قام الاقتصادي الإيطالي ألفريد مارشال بتطوير أسلوب التبادلات، حيث أضاف لوظيفة النقود التي كانت تعتبر مجرد وسيلة للتبادل، وظيفة أخرى وهي كونها مخزناً للقيمة. وقد صاغها بالشكل التالي:

$$M=KPY$$

وفسرها كما يلي:

M: كمية النقود.

K : النسبة من الدخل التي يحتفظ بها الأفراد كنقد سائل.

P : المستوى العام للأسعار.

Y كمية السلع والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها في الاقتصاد

قام مارشال باستبدال حجم التبادلات T بكمية السلع والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها في فترة زمنية معينة Y ، وأدخل K الذي يعد معكوس سرعة تداول النقود، أي أن $K = 1/V$ ¹.

استنادا للأفكار النقدية الكلاسيكية، تُعتبر النقود عنصراً غير متحيز، وليس من المناسب أن تستخدمها الحكومة أو البنك المركزي كوسيلة للتدخل، لأن ذلك سيؤثر على الأسعار العامة، مما يجعل الاقتصاد إما يتجه نحو التضخم أو الركود. وتعتمد السياسة النقدية على ثلاثة عوامل أساسية:

- كمية النقود المعروضة تحدد الأسعار العامة، كما تحدد مستوى الدخل النقدي بناءً على مستوى معين من الدخل الحقيقي. لهذا السبب، يؤكد الكلاسيك على ضرورة ثبات عرض النقود لضمان استقرار الأسعار.

- كمية النقود لا تؤثر على القيم التوازنية للمتغيرات الحقيقية في الاقتصاد الوطني (مثل الناتج، والتوظيف، وسعر الفائدة) لأن الناتج واستخدام العمالة يتحددان حسب العرض الكلي. لذلك، فإن زيادة أو نقصان عرض النقود لا يؤثر على الناتج، ولكنه يؤثر على الأسعار فقط. الإنتاج يتبع العرض من الاستثمار، واستخدام القوة العاملة يتبع الاستثمار، وعرض النقود ليس له تأثير. وفيما يتعلق بسعر الفائدة، فإنه يتحدد بواسطة العرض والطلب على النقود للاستخدام في الاستثمار، حيث يزيد سعر الفائدة مع ارتفاع الطلب على النقود، وينخفض عندما يقل الطلب. لا تؤثر النقود على الكميات الحقيقية، ولكنها تستمر في التأثير على القيم النقدية للاقتصاد من خلال ارتفاع أو انخفاض الأسعار².

بناءً على هذه العوامل الثلاثة، يعتقد الكلاسيك أن للسياسة النقدية دوراً مهماً، ولكنهم لا يفضلون استخدام عرض النقود كأداة للتدخل في المتغيرات الاقتصادية، لأن ذلك قد يؤدي إلى تراجع دور المنظم والمستثمر، مما يجعل الاقتصاد عرضة لتدخلات غير مرغوب فيها. كما أن القاعدة النقدية الذهبية تدير عرض النقود بشكل تلقائي، لذا لا حاجة لتدخل الدولة، وهو ما يعارضه الكلاسيك. ولقد نجحت هذه السياسة في تحقيق الاستقرار والتوازن على مدى قرنين، ولكن التطورات التكنولوجية والانتقال إلى

¹ يحيى آمال، قنوات انتقال السياسة النقدية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2024، ص 42 43

² علي كنعان، مرجع سبق ذكره، ص 510

احتكارات وحروب في بداية القرن العشرين جعلت هذه الأفكار غير قادرة على التكيف مع المستجدات، مما أدى إلى انهيار السياسة النقدية الكلاسيكية بعد الحرب العالمية الأولى.¹

النظرية النقدية الكلاسيكية مهمة، حيث توضح أن هناك علاقة بين النقود والأسعار، فكلما زادت الكمية المعروضة من النقود، يرتفع المستوى العام للأسعار، مما يعني أننا نتعرض للتضخم. لكن كينز انتقد هذه النظرية بسبب عدم واقعية افتراضاتها.²

المطلب الثاني: التحليل الكينزي للسياسة النقدية

نشأ التحليل الكينزي بعد فشل التحليل الكلاسيكي في مواجهة أزمة الكساد العالمي عام 1929، على يد الاقتصادي الإنجليزي جون مينارد كينز في كتابه "النظرية العامة للاستخدام والفائدة والنقود" عام 1936، حيث قدم حلولاً عملية للأزمة.³

وقدم كينز أيضاً مجموعة من الأفكار النقدية التي أحدثت تغييراً كبيراً في مجالات الاقتصاد والمال، وأعطت دفعة جديدة للتحليل النقدي، ومن أهم هذه الأفكار:

- الطلب على النقود:

يميل الأفراد إلى طلب النقود للاحتفاظ بها، خصوصاً عندما يرغبون في استثمارها أو استخدامها في المضاربة. لذا قام كينز بتحديد ثلاثة أسباب تجعل الأشخاص يحتفظون بالنقود:

- أ- دافع المعاملات: يشير هذا إلى العلاقة بين العرض والطلب للسلع والخدمات، فكلما زاد العرض، زاد استخدام الأفراد للنقود، حيث يحتفظون بها لشراء السلع أو لزيادة الإنتاج بالنسبة للمنظمات.
- ب- دافع الاحتياط: يحتفظ الأفراد بالنقود لاستخدامها في العمليات المالية المختلفة، وفي حالات أخرى قد يفعلون ذلك من باب الاحتياط، مثل انتظار شراء سلعة بسعر منخفض أو عقار أو مصنع يرغب صاحبه في بيعه بسبب حاجته للمال. لذلك يحاول كل مستثمر أن يحتفظ بمبالغ معينة كاحتياطي لشراء الأشياء بأسعار رخيصة.

¹مرجع نفسه، ص 511

²مرجع نفسه

³محسن عادل، مرجع سبق ذكره، ص 32

ج- دافع المضاربة: يحتفظ الأفراد بالنقد لغرض المضاربة في السوق المالي. عندما ترتفع الأسعار، تزداد فرص المضاربة وتزداد الأرباح. بالإضافة إلى ذلك، هناك علاقة عكسية بين سعر الفائدة وأسعار السندات، حيث وُجد أنه عند ارتفاع سعر الفائدة، تنخفض أسعار السندات، بينما العكس صحيح عندما انخفاض سعر الفائدة.

- عرض النقد:

عند كينز، يعني عرض النقد تلك النقود التي يتم الاحتفاظ بها. يلاحظ أن عرض النقد متاح للمضاربة يساوي العرض الكلي للنقد بعد خصم الأموال المطلوبة للمعاملات والاحتياط.

$$\text{نقد المضاربة} = \text{العرض الكلي للنقد} - \text{النقد للمعاملات والاحتياط}$$

هذا يشير إلى وجود علاقة عكسية بين عرض النقد وسعر الفائدة، إذ إنه كلما زاد عرض النقد انخفض سعر الفائدة، وبالمقابل إذا نقص عرض النقد زاد سعر الفائدة¹.

- منحى تفضيل السيولة:

تظهر العلاقة العكسية بين سعر الفائدة وكمية النقد، فكلما زاد عرض النقد انخفض سعر الفائدة، وإذا انخفض عرض النقد زاد سعر الفائدة. يُوضح منحى تفضيل السيولة الطلب على النقود للمضاربة حسب مستويات سعر الفائدة، حيث يرتبط كل معدل فائدة بمستوى طلب معين. فعندما ينخفض سعر الفائدة، يزيد الطلب على النقود لغرض المضاربة على السندات، لأن انخفاض سعر الفائدة يزيد من عوائد السندات. يستمر الطلب على النقود في الارتفاع مادام سعر الفائدة منخفضاً إلى أدنى حد، وعندها تظهر مصيدة السيولة. فمصيدة السيولة تعني أن الأفراد على استعداد للاحتفاظ بأي كمية إضافية من النقود عند أدنى سعر فائدة. في هذا السياق، يصبح منحى تفضيل السيولة موازياً للمحور الأفقي، وهذه الظاهرة تعتبر ذات أهمية كبيرة لفهم تأثير النقود على النشاط الاقتصادي. نظراً لأن أفكار المدرسة الكينزية تتأسس على ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد، فإن أول وظيفة لها هي إدارة النقد والتحول من استخدام النقود الذهبية إلى النقود الورقية، وهذا ما حدث بعد الحرب العالمية الثانية حين انتقلت الدول من النظام الذهبي إلى النظام الورقي.

¹ علي كنعان، مرجع سبق ذكره، ص 514

وتقوم السياسة النقدية الكينزية على ثلاثة أسس رئيسية:

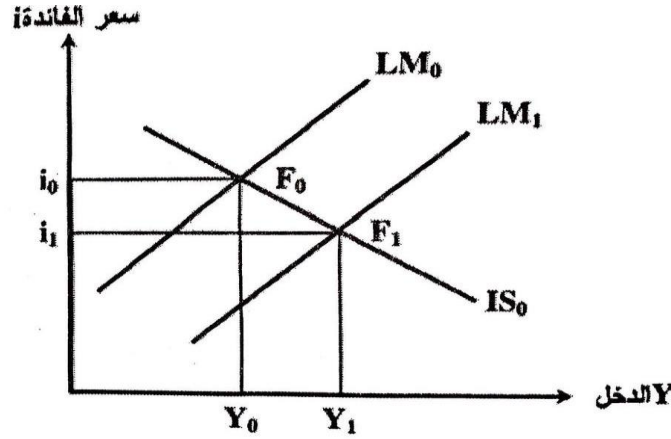
- التحكم في عرض النقد.
- التحكم في حجم الاقتراض.
- التحكم في سعر الفائدة.

أعطت النظرية الكينزية أهمية كبيرة لدور الدولة في الاقتصاد، حيث أصبحت مسؤولة عن تحقيق التوازن العام وتوفير التشغيل الكامل، وهذا لا يتيسر إلا إذا استخدمت الدولة النقد والسياسة المالية في نفس الوقت لإحداث التشغيل الكامل.¹

فإذا رأت الدولة أن عرض النقد منخفض وأن سعر الفائدة مرتفع وأن الطلب على النقود ضعيف، فعليها زيادة كمية الإصدار النقدي. هذه الخطوة تؤدي إلى نقل منحنى LM من LM_0 إلى LM_1 كما في الشكل الآتي:

¹مرجع نفسه، ص 515

الشكل رقم (1) : تأثير التوسع في عرض النقود على التوازن في نموذج IS-LM



المصدر: علي كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، دار المنهل اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى، 2012،

ص 518

يتضح من الرسم البياني رقم (1) أن زيادة عرض النقد ستنتقل منحنى LM من LM_0 إلى LM_1 ، مما سيتقاطع مع منحنى IS_0 في نقطة جديدة F_1 بدلا من F_0 وهذا يبين ما يلي:

- انخفاض سعر الفائدة من i_0 إلى i_1 .

- زيادة الطلب على النقد عند السعر الجديد للفائدة.

النتيجة هي ارتفاع مستوى الدخل من Y_0 إلى Y_1 ، مما يعني أن الدولة قد أثرت في النشاط الاقتصادي وبالتالي تأثرت أيضًا الاستثمارات والتوظيف والإنتاج من خلال هذه السياسة. يمكن الاستمرار في هذه السياسة حتى يصل الاقتصاد إلى التشغيل الكامل، وبعد ذلك يمكن التوقف عن هذه السياسة. على الجانب الآخر، إذا كان الاقتصاد يعاني من فائض في عرض النقد، فإن الدولة تقلل عرض النقد لامتصاص الفائض. هذا سيؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة وانخفاض مستوى الدخل، مما يساهم في استقرار الأسعار وتحقيق التوازن مرة أخرى¹.

¹مرجع نفسه، ص ص 516 517

تقوم السياسة النقدية الكينزية على استخدام معدل الفائدة وعرض النقود للتأثير على الوضع الاقتصادي، بما في ذلك التشغيل والدخل والإنتاج والاستهلاك والمدخرات والاستثمار، حيث تتأثر جميع هذه المتغيرات بعرض النقد. أيضا، كينز كان يتعامل في البورصة، ولذلك رأى أن زيادة الطلب على النقود للاستثمار في السندات أو في الإنتاج المادي سيؤدي إلى تقليل عرض النقد وانتقال منحنى LM_0 إلى LM_2 نحو أعلى اليسار، مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة وانخفاض مستوى الدخل. لذا، إذا كانت الناس ستبيع السندات للاحتفاظ بالنقود، فسيؤدي ذلك إلى تقليل عرض النقد وارتفاع سعر الفائدة، والنتيجة هي زيادة سعر الفائدة وانخفاض مستوى الدخل والإنتاج. وهكذا، تؤثر السياسة النقدية الكينزية في المتغيرات الاقتصادية الكبرى.¹

المطلب الثالث : السياسة النقدية في المدرسة النقدية

تمكنت مدرسة شيكاغو بقيادة "ميلتون فريدمان" من إحياء النظرية الكمية للنقود من خلال إعادة صياغتها بطريقة جديدة في عام 1956. وقد أولت اهتماما خاصا لدور النقود في النشاط الاقتصادي من خلال تعزيز النظرية الكمية للنقود، ورأت أنها وسيلة فعالة للسياسة الاقتصادية، حيث تربط بين السياسة النقدية ومستوى الإنفاق الكلي في الاقتصاد الوطني.²

يعتقد فريدمان، وهو من الأسماء المعروفة في مدرسة شيكاغو، أن النظرية الكمية تركز على الطلب على النقود أكثر من كونها مرتبطة بالدخل أو الأسعار. كما أن دراسة العوامل المؤثرة في الطلب على النقود تحتاج إلى تحليل مفهوم الثروة. ويشير أيضا إلى أن السلطة النقدية تتحكم في كمية النقود المتاحة بناءً على السياسة النقدية المعتمدة. وبناء على ذلك، يعتقد النقديون أنه من الضروري أن يتم قياس النمو السنوي للكتلة النقدية حتى لا تتزايد بسرعة أكبر من وتيرة النمو الاقتصادي.

تقوم هذه النظرية على أسس ومبادئ أهمها :

- الإيمان بأهمية الرأسمالية في النشاط الاقتصادي وتقليل دور الحكومة.
- يتسم الطلب على النقود بالثبات تحت متغيرات معينة، بينما يتغير عرض النقود باستمرار وليس له علاقة مباشرة بالطلب عليها.

¹مرجع نفسه، ص518

²محسن عادل، مرجع سبق ذكره، ص34

- التشكيك في فعالية السياسة المالية والتركيز على قدرة السياسة النقدية في مراقبة وإدارة النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار وزيادة الدخل القومي الحقيقي.
- وجود معدل بطالة طبيعي.
- السبب الرئيسي لحدوث التضخم هو الزيادة الكبيرة في الكتلة النقدية مقارنةً بمعدل النمو الحقيقي للاقتصاد.
- النقود لها تأثير مباشر وأهم على الإنفاق الكلي وبالتالي على الدخل على المدى القصير.
- أفضل سياسة اقتصادية يمكن أن تتبعها الحكومة هي تلك التي تنظم نمو الكتلة النقدية بشكل يتناسب مع النمو الاقتصادي دون حدوث تضخم.¹

"يقول ملتون فريدمان يكمن المصدر الحقيقي لسوء الفهم السياسي النقدي، في رأي في العجز عن التمييز بوضوح بين الأسباب التي تجعل النقود مهمة .. فكمية النقود شديدة الأهمية للمقادير الاسمية والدخل الاسمي، أي لمستوى الدخل مقاساً بالدولارات .. وهي مهمة لما سيحدث للناتج الحقيقي في المدى البعيد".²

بعد عرض أهم المفاهيم الأساسية للمدرسة النقدية ، يجب الآن توضيح وجهة نظر النقوديين حول مفهوم السياسة النقدية وما إذا كانت لديهم توجهات محددة.

السياسة الأساسية التي يجب اتباعها، والتي بُنيت عليها أفكار المدرسة بأكملها، هي الحفاظ على المعروض النقدي ثابت أو زيادة بمعدل منخفض جداً خلال فترات النمو الاقتصادي. على سبيل المثال، يجب أن يكون التغيير في المعروض النقدي بين 1 و 2% سنوياً. هذا المعروض النقدي يشمل العملة والودائع المتاحة، كما هو الحال في الولايات المتحدة اليوم.

إذا نظرنا إلى ما يلي:

¹ بشيشي وليد، مرجع سبق ذكره، ص 168 169

² علي كنعان، مرجع سبق ذكره، ص 521

- الاتجاه المستمر لزيادة سرعة دوران النقود.

- النمو المستمر والمستقر في عدد العاملين.

- التقدم التكنولوجي في الإنتاج.

- تحويل رأس المال ليحل محل العمل من خلال استثمار صافي.

فإن رفع المعروض النقدي بمعدل 1-2% كل سنة قد يساهم في زيادة الناتج بمعدل مشابه تقريباً لمعدل النمو الممكن في أسعار ثابتة. ومع ذلك، فإن الحفاظ على استقرار النمو في المعروض النقدي أهم بكثير من اختيار نسبة النمو الصحيحة لضمان ثبات الأسعار. في الحالات التي تتضمن تقلبات وعدم استقرار، ينصح فريدمان بعدم التدخل، خصوصاً من السياسيين، لأن تدخلاتهم غالباً ما تؤدي إلى استخدام تقلبات بسيطة كعذر لإحداث شعور خاطئ بالرفاهية من خلال زيادة المعروض النقدي. لذا، لا يعترف فريدمان وأتباعه بوجود سياسة مالية فعالة، حيث أن السياسة المالية تتطلب بالضرورة تدخلاً مع العناصر الخاصة الأخرى وتؤدي إلى التقلبات أو إصلاحات مؤقتة تعيد الإقتصاد لعدم الاستقرار بعد فترة¹.

وبما أن فريدمان يعتبر تدخل البنك المركزي في تعديل أسعار الفائدة، سواء بالرفع أو التخفيض، غير مرغوب فيه، لأنه قد يؤدي إلى إصدار نقود غير ضرورية أو التوقف عن ذلك بزعم مواجهة الكساد، مما يؤدي إلى عدم الاستقرار الناتج عن تذبذب المعروض النقدي. وبتصور فريدمان، لا يمكن للبنك المركزي أن يتدخل بشكل فعال، حتى لو كانت بعض التدخلات من قبل بنوك معينة نقية النية. من جهة أخرى، يرى الكينزيون الجدد أن رأي فريدمان غير صحيح ومثير للجدل، لأن الآثار الجانبية الناتجة عن الحفاظ على أسعار فائدة منخفضة بشكل مصطنع تكون صعبة أو غير مقبولة. ولكن هذا ممكن، حيث قامت دول مثل اليابان وفرنسا وبلجيكا بتطبيق سياسات نقدية لفترات معينة، بحيث ضغطت على أسعار الفائدة وحافظت على استقرار المعروض النقدي وحققنت النتائج المطلوبة².

¹ علي كنعان، مرجع سبق ذكره، ص 521

² مرجع نفسه، ص ص 522 523

فالنقوديون يؤمنون بأهمية الرقابة المباشرة، ولديهم دليل على ذلك من تجربة الولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية، حيث استطاعت الحكومة مراقبة الإنتاج والأسعار والأجور والتوزيع والمواد الأولية وغيرها، مما ساعد في الحفاظ على أسعار فائدة منخفضة، لكن التكلفة كانت تضخماً غير مرغوب فيه أو درجة عالية من الرقابة المباشرة.

يمكن القول أن النقوديين يفضلون الحفاظ على مستوى مستقر ومتوازن للمعروض النقدي لدعم نمو مستقر ومتوازن للنتاج، لأن أي خلل في المعروض النقدي قد يؤدي إلى مشاكل اقتصادية مثل التضخم أو البطالة.¹

المبحث الثالث: أدوات السياسة النقدية

تعني أدوات السياسة النقدية مجموعة من الأساليب التي يعتمد عليها البنك المركزي لتنظيم وتوجيه الائتمان بناءً على الوضع النقدي. ويتم ذلك من خلال السيطرة على كمية السيولة النقدية التي تحتفظ بها البنوك التجارية، مما يؤثر على قدرتها في منح القروض حسب الأهداف الاقتصادية التي يسعى البنك المركزي لتحقيقها. وتنقسم هذه الأدوات المستخدمة من قبل البنك المركزي إلى ثلاثة أنواع الأدوات المباشرة، الأدوات الغير مباشرة وأدوات أخرى.

المطلب الأول: الأدوات المباشرة للسياسة النقدية

يستخدم أسلوب الأدوات المباشرة أو الكيفية أو النوعية للتأثير على توجيه الائتمان نحو قطاعات معينة، وليس للتحكم في حجمه الكلي. ومن بين هذه الأدوات نجد ما يلي :

- **تأطير القروض :** هو إجراء تنظيمي تقوم به الجهات النقدية لتحديد حد أقصى لإجمالي القروض التي يمكن للبنوك التجارية تقديمها وفق نسب معينة خلال السنة. يمكن أن تكون هذه النسبة إما كنسبة مئوية من المبالغ الكلية المتوفرة في البنك أو كنسبة مئوية معينة من إجمالي رأس المال للبنك أو كنسبة من التزامات البنك أو كنسبة معينة من قيمة الضمانات التي يقدمها العميل عند الحصول على تسهيلات ائتمانية تتجاوز حداً معيناً.

¹مرجع نفسه، ص524

إذا تجاوزت البنوك التجارية النسب المسموح بها، فإن البنك المركزي يعاقبها، بحيث يمكن أن يطلب منها إنشاء ودائع خاصة في سجلاتها دون أي مقابل، وقد تصل قيمة هذه الودائع إلى مبلغ التجاوز. من خلال تطبيق هذه السياسة، يتأثر البنك التجاري ويتعرض لخسائر كبيرة، مما يجعله مضطراً للإقتراض من البنك المركزي بمعدل فائدة لا يقل عن المعدل السائد في السوق النقدية وبمبالغ تتناسب أو حتى تزيد عن القروض الممنوحة.¹

- **التوجيه الإنتقائي للقروض :** يتضمن الإقراض الموجه مجموعة من القوانين التي تضمن حصول مجالات معينة من الاقتصاد على تمويل خاص، مما يتيح استخدام هذه الوسيلة لدعم قطاعات مهمة في الاقتصاد. ومع ذلك، قد تؤدي هذه العملية إلى خلل في توزيع الموارد وقد تسبب سيطرة سلبية. تمتلك الحكومة، سواء بمفردها أو من خلال هيئاتها التنفيذية، العديد من الطرق للتدخل في كيفية توزيع القروض. وهذه التدخلات ليست متعارضة مع بعضها البعض، بل يمكن استخدامها معاً وفي الوقت نفسه لكي يحصل نفس القرض على أفضلية.²

- **سياسة أسعار الفائدة :** تعتبر البنوك التجارية الجهات الرئيسية في تمويل الاقتصاد، حيث تتوسع في تقديم القروض بهدف تحقيق عوائد مرتفعة تغطي التكاليف التي تتكبدها، مثل الفوائد المدفوعة على الودائع لأجل. كما تدفع البنوك فوائد مرتبطة بأسعار الفائدة التي يحددها البنك المركزي خلال عملية إعادة التمويل. لذا يمكن القول أن البنوك المركزية تستخدم هذه الأداة لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد. بحيث يعمل البنك المركزي على ضبط أسعار الفائدة بين القروض الممنوحة والودائع من خلال وضع حدود لهذه المعدلات. هذا يسمح للبنك بتحقيق ربح من الفرق بين الفائدة الدائنة والمدينة. بالإضافة إلى ذلك، يقوم البنك المركزي بمراقبة تكاليف القروض، خصوصاً عندما تتعلق ببعض المؤسسات العامة، وذلك لحماية البنوك وكذلك المدخرين. يكون تدخل البنك المركزي عن طريق زيادة أو خفض سعر الفائدة حسب الظروف الاقتصادية. في حالات التضخم، يكون من الضروري للبنك المركزي رفع أسعار الفائدة على القروض للحد من الائتمان وتقليل كمية النقود في السوق، مما يساعد في خفض الأسعار. على العكس، إذا لاحظ البنك انخفاضاً في الأسعار إلى مستويات غير مرغوب فيها قد يؤدي ذلك إلى ركود

¹ لحو موسى بوخاري، مرجع سبق ذكره، ص ص 76 77

² مرجع نفسه، ص 78

اقتصادي، وبالتالي يخفض البنك المركزي سعر الفائدة ويزيد من كمية النقود المتاحة مما يعزز الطلب ويساهم في رفع الأسعار.¹

المطلب الثاني: الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية

تركز هذه الأدوات على ضبط كمية الائتمان الذي توفره البنوك، دون اعتبار لطريقة استخدامه، إذ يتم توجيه السياسة النقدية للتأثير في حجم التمويل المصرفي بغض النظر عن طبيعته، وتعتمد لتحقيق ذلك على مجموعة من الأدوات الكمية أبرزها :

- **معدل إعادة الخصم** : نقصد بمعدل الفائدة الذي يحصل عليه البنك المركزي عندما يقدم قروضاً للبنوك التجارية أو يقوم بإعادة خصم السندات والأوراق التجارية التي تعود إليه. فتحديد البنك التجاري لمعدل الخصم يؤثر على قروض البنوك التجارية. فعندما يقوم البنك المركزي بخفض سعر الخصم، فإنه يعطي للبنوك فرصة للحصول على قروض منه وإعادة خصم أوراقها، مما يؤدي إلى زيادة حجم القروض. لأن البنوك بدورها ستقترح لعملائها المزيد من التسهيلات للاقتراض منها عن طريق خفض أسعار الفائدة لقروضها. وعلى النقيض، إذا زاد البنك المركزي معدل الخصم، فإنه يلزم البنوك بتقليل قروضها وزيادة تكاليف هذه القروض، مما يجعل العملاء يترددون في طلب القروض. وبالتالي، يستطيع البنك المركزي التحكم في حجم القروض من خلال تغيير معدل الخصم، حيث أن هذا التغيير ينعكس على سعر الفائدة وعلى مستوى القروض التجارية. وبما أن القروض تعتبر مصدراً لودائع جديدة ولزيادة كمية النقود، فإن تغيير معدل الخصم يؤثر في نهاية المطاف على كمية النقود المتداولة. لذلك، تستخدم الحكومات هذا الأداة في سياساتها ضد التضخم عندما تشعر بزيادة في كمية النقود، أو في مواجهة الركود عندما تظهر علامات على الكساد الاقتصادي.

ويمكن تلخيص تأثير تغيير معدل الخصم على عدة جوانب:

- على الجانب النقدي: رفع معدل الخصم يقلل من كمية النقود المتداولة.
- فيما يتعلق بالقروض: زيادة نسبة الخصم تقلل من حجم القروض المتاحة.

¹ سامية عزازي، مرجع سبق ذكره، ص ص 41 42

- على مستوى الإنتاج: ارتفاع معدل الخصم يوقف زيادة الإنتاج ويقلل المخزونات ويخفض عمليات التبادل، فضلاً عن تعطيل عوامل الإنتاج مثل ارتفاع نسبة البطالة وتوقف المعدات.

- أما في السوق المالية: فإن زيادة معدل الخصم يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة على العمليات طويلة الأجل.

- وعند النظر إلى المعاملات الخارجية، فإن زيادة معدل الخصم يجذب الأموال الخارجية التي تبحث عن فرص استثمارية جيدة.¹

- **نسبة الإحتياطي القانوني:** يفرض البنك المركزي نسبة معينة على النقود التي يتم إيداعها في البنوك التجارية كإحتياطي لتغطية السحوبات من تلك الودائع، ويطلق على هذا الإحتياطي اسم الإحتياطي القانوني لأنه يتم فرضه بالقانون. يؤثر ذلك بشكل مباشر على الائتمان في البنوك وبشكل غير مباشر على كمية النقود. لذلك، تعتبر هذه الأداة من الأدوات الرئيسية ضمن الأدوات الكمية الأخرى المستخدمة في السياسة النقدية. تمنح هذه الأداة البنك المركزي القدرة على متابعة كمية الائتمان والودائع في البنوك. والهدف الرئيسي من هذه الأداة هو ضمان حد أدنى من السيولة للبنك من جهة، وتوفير قدر من الأمان للمودعين من جهة أخرى، بالإضافة إلى السماح للجهات النقدية بتنظيم ومراقبة عرض النقود والائتمان.²

فعندما يرغب البنك المركزي في تطبيق سياسة تقشفية لمواجهة التضخم، فإنه يرفع نسبة الإحتياطي القانوني. وعلى العكس، يقوم بتخفيض هذه النسبة عندما يسعى لتطبيق سياسة توسعية للتصدي للكساد في الاقتصاد. تستخدم هذه الأداة أيضاً في الدول النامية لدعم الإحتياجات الموسمية اللازمة لتسويق بعض المحاصيل الزراعية، حيث تقوم السلطات النقدية بتقليل نسبة الإحتياطي القانوني لتمكين البنوك التجارية من منح المزيد من القروض. أضف إلى ذلك، أن هذه الأداة لا تحتاج إلى وجود سوق كبير من السندات ، ولا تُحمل البنك المركزي أي خسائر، رغم أن تأثيرها يمتد ليشمل جميع البنوك.³

¹ عبد الله خبابه، الإقتصاد المصرفي، مؤسسة شباب الجامعة، الجزائر، بدون طبعة، 2008، ص-ص 202-204

² محمود عبيد صالح السبهاني، النقود والسياسة النقدية في الإقتصاد الإسلامي، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، بدون طبعة، 2016، ص56

³ محمد ضيف الله القطايري، دور السياسة النقدية في الإستقرار والتنمية الإقتصادية، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص ص 28 29

- سياسة السوق المفتوحة: الغرض من هذه الأداة هو أن يقوم البنك المركزي بشراء وبيع الأوراق المالية الحكومية، مثل أدونات الخزنة التي تكون قصيرة الأجل، أو السندات التي تكون طويلة الأجل. الهدف من ذلك هو التأثير على احتياطات البنوك التجارية من النقود، مما يؤثر على مقدار الائتمان الذي تقدمه هذه البنوك، وبالتالي تعديل العرض الكلي للنقود وأسعار الفائدة بالاتجاه المطلوب لتحقيق أهداف البنك المركزي. عندما يكون الاقتصاد في حالة ركود، وينخفض النمو وتزداد معدلات البطالة، يسعى البنك المركزي في هذه الحالة إلى اتباع سياسة نقدية تسهم في تنشيط الاقتصاد. باستخدام أداة عمليات السوق المفتوحة، يقوم البنك المركزي بشراء الأوراق المالية الحكومية من السوق المالي. سواء كان بائع هذه الأوراق أفراداً أو مؤسسات. يبيع هذا الأخير السندات للبنك المركزي ويحصلون على ثمنها من خلال شيكات تُكتب لصالحهم، ويتم إيداع هذه الشيكات في حساباتهم في البنوك التجارية. ونتيجة لذلك، تزيد الودائع في هذه البنوك، مما يعزز احتياطياتها النقدية في البنك المركزي. هذا يؤدي بدوره إلى زيادة قدرتها على منح الائتمان، مما يؤدي إلى زيادة عرض النقود في الاقتصاد. أما إذا كان الاقتصاد يواجه مشكلة التضخم، فيحتاج البنك المركزي إلى اتباع سياسة نقدية مختلفة لحل هذه المشكلة. في هذه الحالة، يكون هدف البنك المركزي هو اتخاذ إجراءات انكماشية للحد من ارتفاع الأسعار العامة وتقليل التأثيرات السلبية الناتجة عن عدم استقرار الأسعار في الاقتصاد. لتحقيق ذلك، يقوم البنك المركزي ببيع الأوراق المالية الحكومية في السوق المالي. وهذا يؤدي إلى سلسلة من الأحداث تشبه ما ذكر سابقاً، ولكن في الاتجاه المعاكس. حيث يقوم المشترون للسندات، سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات، بدفع ثمنها للبنك المركزي عن طريق شيكات من حساباتهم لدى البنوك التجارية. وبالتالي، تنخفض ودائع هذه البنوك واحتياطياتها النقدية في البنك المركزي. ونتيجة لهذا النقص، تنقلص قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان، مما يؤدي إلى تقليل عرض النقود في الاقتصاد.¹

المطلب الثالث : الأدوات الأخرى للسياسة النقدية

تعد هذه الأدوات وسائل مساندة تعتمد على السلطات النقدية عند الحاجة، ويتوقف اللجوء إليها على طبيعة الوضع الاقتصادي الذي تعيشه الدولة.

¹ محمد سعيد السهموري، إقتصاديات النقود والبنوك، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2012، ص-

- **الإقناع الأدبي** : يسعى البنك المركزي للتأثير على البنوك والمؤسسات المالية الأخرى عن طريق الإقناع الأدبي المعروف أيضًا بسياسة المصارحة. من خلال المقالات في الصحف والمجلات والكلمات التي تلقى في مختلف المناسبات، يحاول صناع السياسة النقدية تعديل سلوك البنوك والمؤسسات المالية للاتجاه الذي يريده. تزداد فعالية الإقناع الأدبي نتيجة تمتع البنك المركزي بالصلاحيات القانونية، وهو ما يساهم في تعزيز موقفه وقدرته على استخدام أسلوب الإقناع. بالإضافة إلى ذلك، من الضروري أن يحتفظ البنك المركزي أو ينشئ علاقات ووسائل تواصل مع جميع جوانب القطاع المصرفي، ويعمل على توسيع تأثيره ليشمل المؤسسات المالية ورجال الأعمال، مستغلًا وسائل الإعلام المتنوعة. هناك طرف مهم يتعين أن يشمل هذا الأسلوب، وهو الحكومة، حيث يمارس البنك المركزي أسلوب الإقناع الأدبي إذا كان لديه أسباب تدعوه للقلق من آثار مالية أو اقتصادية لأي سياسة تتبعها الحكومة. بجانب ما ذكر، يمكن للبنك المركزي أن يعتمد على طريقة الإرشادات والنصائح لتوجيه البنوك، بالإضافة إلى تنظيم مؤتمرات يدعو فيها مديري البنوك ليتبادلوا الآراء ويستعرضوا وجهات نظر متنوعة من خلال المناقشات أو الأبحاث العلمية أو الأوراق المشتركة، وكذلك المحاضرات والندوات التي ينظمها البنك المركزي.¹

- **التأثير المباشر بالأوامر والتعليمات الملزمة**: من الممكن أن يعتمد البنك المركزي على الرقابة المباشرة لتعزيز الإدارة الكمية والنوعية للقروض. قد يستخدم هذا النوع من الرقابة كبديل عن الطرق الأخرى لتنظيم الأنشطة الائتمانية للبنوك. وعادة ما يتعلق مفهوم الرقابة المباشرة بالأوامر والتعليمات الملزمة التي يحق للبنك المركزي إصدارها، سواء كان ذلك لبنك واحد أو لجميع البنوك التجارية، فيما يخص أنشطتها في الإقراض والاستثمار. من بين الأمور التي قد تساعد فيها القوانين البنك المركزي هي منح السلطة لتعزيز الرقابة الكمية على الائتمان. وهذا يتضمن تحديد النسبة المطلوبة للبنوك بين رأس المال والاحتياطيات وإجمالي الأصول، أو تحديد حد أعلى لمجموع القروض والاستثمارات التي تقدمها البنوك، أو وضع حد أعلى لمعدل زيادة قروض البنك واستثماراته في فترة محددة. كما تشمل الأمور التي تمنعها القوانين البنوك التجارية من استثمار الأموال بها، ووضع حدود قصوى لقروضها واستثماراتها في فئات معينة. قد يشمل التجديد أيضًا وضع حدود قصوى لإجمالي القروض لكل بنك بشكل منفصل. وغالبًا ما يزداد استخدام الأوامر والتعليمات عند الانتقال من الدول المتقدمة إلى الدول النامية والأقل تقدماً. في هذا السياق، يقوم البنك المركزي بإصدار التعليمات وتنفيذها، مثل تحديد النسبة التي يجب أن يحتفظ بها من إجمالي رأس

¹ عبد الحسين جليل الغالبي، مرجع سبق ذكره، ص-ص 226-228

المال والأصول، بالإضافة إلى القوانين التي تتيح له تنفيذ سياسته، مما يفرض على البنوك التجارية الالتزام بها. كما يحدد البنك النسب القصوى لزيادة القروض والاستثمارات التي يمكن أن تقوم بها البنوك التجارية خلال فترات معينة. يعمل البنك المركزي على التأكد من أن البنوك التجارية تتبع التعليمات والأوامر الموجهة إليها، وذلك من خلال عمليات التفتيش المباشر التي تتم بشكل منتظم، سواء شهرياً أو كل ستة أشهر أو سنوياً، حسب الحاجة. إلى جانب ذلك، يستقبل البنك المركزي تقارير دورية عن أنشطة البنوك، توضح وضعها المالي، ونسبة السيولة، ومقدار الودائع والقروض. وأيضاً أن الرقابة والتفتيش وإصدار الأوامر من قبل البنك المركزي قد تؤدي إلى فرض عقوبات على البنوك التي تخالف التعليمات. في بعض الحالات، قد يصل الأمر إلى إلغاء تسجيل البنك المخالف إذا لم يتبع القوانين المعمول بها.¹

- قيام البنك المركزي بعملية التفتيش المباشر : يتمكن البنك المركزي من القيام بتفتيش مباشر دوري لعمليات البنوك، سواء كان شهرياً، نصف سنوياً، أو سنوياً، حسب الحاجة، بهدف معرفة مدى التزام المصارف التجارية بالتعليمات والأوامر التي يصدرها البنك المركزي. بالإضافة إلى ذلك، يستلم البنك المركزي تقارير سنوية عن نشاطات البنوك، توضح الوضع المالي للمصارف ومدى توفر السيولة فيها، بالإضافة إلى حجم الودائع والقروض.²

¹ مرجع نفسه، ص ص 228 229

² صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 160

خلاصة الفصل

تمثل السياسة النقدية مجموعة من الأساليب والإجراءات التي تعتمدها السلطة النقدية، وعلى رأسها البنك المركزي، بهدف التحكم في الكتلة النقدية داخل الاقتصاد، سواء عبر التوسع النقدي أو تقليله. وتُستخدم هذه السياسة كآلية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال مواجهة الضغوط التضخمية أو معالجة حالات الركود الاقتصادي.

تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تُصنف إلى ثلاث مستويات: أهداف أولية، أهداف وسيطية، وأهداف نهائية. تشمل الأهداف الأولية مؤشرات كمية مثل مجاميع الاحتياطي النقدي وأوضاع سوق النقد، والتي تعد أساساً لمتابعة الأداء النقدي. أما الأهداف الوسيطة فتتمثل في سعر الفائدة، سعر الصرف، والمجمعات النقدية. وتتمثل الأهداف النهائية للسياسة النقدية في استقرار المستوى العام للأسعار، تحقيق التشغيل الكامل، دعم النمو الاقتصادي، وتحسين وضع ميزان المدفوعات. ولضمان انتقال أثر السياسة النقدية بفعالية إلى الاقتصاد الحقيقي، يشترط توفر قنوات انتقال تعرف بقنوات الإبلاغ، ومن أبرزها قناة سعر الفائدة، قناة الائتمان، وقناة سعر الصرف. وتلعب هذه القنوات دوراً محورياً في ربط أدوات السياسة النقدية بالأهداف الاقتصادية الكلية. كما شهدت السياسة النقدية تطوراً تاريخياً عبر ثلاث مراحل رئيسية، المرحلة الأولى خلال القرن التاسع عشر، حيث ساد الاعتقاد الكلاسيكي بأن السياسة النقدية محايدة ولا تؤثر في النشاط الاقتصادي، وكان دورها مقتصرًا على توفير السيولة اللازمة لتسيير المبادلات. ثم جاءت المرحلة الثانية التي تزامنت مع بروز الفكر الكينزي، حيث اعتُبرت السياسة النقدية ذات فعالية محدودة مقارنة بالسياسة المالية، التي أُعطيت أولوية كبرى في تحفيز الطلب الكلي. أما المرحلة الثالثة فقد تميزت بصعود المدرسة النقدية التي أعادت الاعتبار للسياسة النقدية معتبرة إياها الأداة الأجدر في ضبط الاقتصاد الكلي، خصوصاً في التحكم بمعدلات التضخم واستقرار العملة، مقابل تراجع نسبي لدور السياسة المالية.

الفصل الثاني: الإطار النظري لظاهرة التضخم

تمهيد الفصل

يُعتبر التضخم من أهم المشكلات الاقتصادية التي تواجه الدول بمختلف درجات تطورها، سواء كانت دول متقدمة أو نامية. أصبح التضخم ظاهرة شائعة تثير اهتمام الكثيرين. لم يعد موضوعا يهم الخبراء فقط بل صار حديثا بين الناس العاديين بسبب تأثيره المباشر على حياتهم اليومية. يُعتبر التضخم من المؤشرات الاقتصادية الشاملة، لأنه يؤثر على جوانب متعددة من الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ونظرا لزيادة حدة التضخم في عدد من الدول، أصبح موضوع التضخم محورا رئيسيا في النقاشات الاقتصادية، وبدأت الحكومات تعطيه أهمية كبيرة من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى السيطرة عليه وتقليل آثاره السلبية.

نظرا لأهمية هذا الموضوع وفهم أبعاده النظرية والعملية، سوف نناقش في هذا الفصل مختلف الجوانب المتعلقة بالتضخم من حيث المفاهيم الأساسية وأسباب حدوثه وأنواعه، بالإضافة إلى تأثيراته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والطرق المتبعة في الحد منه، من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول يتضمن تعريف ظاهرة التضخم وأنواعه وأهم أسبابه.

والمبحث الثاني يتضمن النظريات المفسرة لظاهرة التضخم من النظرية الكلاسيكية، الكنزية ونظرية فريدمان.

أما المبحث الثالث يتناول طرق ومقاييس التضخم وآثاره الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وآليات علاجه.

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي لظاهرة التضخم

من الصعب وجود تعريف واحد يوضح مفهوم التضخم بشكل بسيط، لأنه ليس له قبول واسع. لذا، من المهم دعم التعريفات المختلفة له باستخدام أسبابه وأنواعه.

المطلب الأول : تعريف ظاهرة التضخم

على الرغم من الاهتمام المتزايد في بحث ظاهرة التضخم وكثرة الدراسات والأبحاث التي تتعلق بها أو بكيفية معالجتها، إلا أن الإقتصاديين لم يتوصلوا إلى تعريف موحد يقبل بشكل عام في مجال الاقتصاد. هذا الاختلاف يعود أساسا إلى الفترات الزمنية التي شهدتها كل اقتصادي أثناء دراسة التضخم. بالإضافة إلى ذلك، بعض الاقتصاديين قدموا تعريفاتهم بناء على خصائص التضخم، بينما قام آخرون بتعريفه اعتمادا على الأسباب التي تؤدي إليه.¹

فالتضخم هو ظاهرة اقتصادية حيث يحدث ارتفاع مستمر وملحوظ في الأسعار العامة، بسبب عدم توازن بين العرض والطلب. بعض الاقتصاديين يعرفونه بأنه زيادة في كمية النقود المتاحة في السوق، مما يؤدي إلى زيادة كبيرة في الأسعار بسبب تراجع قيمة العملة. بينما يعتقد آخرون أن السبب في التضخم هو ارتفاع معدلات الإنفاق والدخل؛ فكلما زاد الدخل، زاد الإنفاق الاستهلاكي، ومع ثبات كمية السلع والخدمات، ترتفع الأسعار بشكل طبيعي. يوجد أيضا من يعرف التضخم بشكل أوسع بأنه الزيادة المستمرة في أسعار أنواع مختلفة من السلع والخدمات خلال فترة معينة، مما يؤثر سلبًا على القدرة الشرائية للأفراد.²

علاوة على الزيادة المستمرة في الأسعار بشكل عام مع مرور الزمن، يمكن استخدام كلمة تضخم لوصف حالات وظواهر أخرى أبرزها:

¹ شتوان ريمة، دراسة عتبة التضخم والنمو الإقتصادي في الجزائر خلال فترة (1990-2021)، أطروحة دكتوراه، كلية

العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2025، ص 46

² ابتهاج هاشم محمد الجزولي، دالة التضخم في الإقتصاد السوداني للفترة (1992-2002)، مجلة العلوم الإقتصادية

والإدارية والقانونية، جامعة الباحة، المملكة العربية السعودية، العدد 2، 2024، ص 59

- إصدار الأموال بكميات كبيرة، والذي يُعرف بالتضخم النقدي، ويشمل أي زيادة كبيرة في النقود المتداولة في الأسواق، مع بقاء كمية الإنتاج ثابتة (تضخم العملة).

- ارتفاع الدخل النقدي للأفراد بشكل غير طبيعي وعادي (تضخم الدخل).

- زيادة تكاليف عناصر الإنتاج، خاصة تكاليف العمالة (تضخم التكاليف).

يمكن أن يغطي مفهوم التضخم معاني وأنواعاً أخرى من الظاهرة، لكن هذا لا يعني أن هذه المعاني مرتبطة إلى حد اعتبارها واحدة. كما أنه ليس ضرورياً أن تحدث هذه الظواهر معاً أو بنفس الاتجاه، إذ يمكن أن تختلف فيما بينها. على سبيل المثال، يمكن أن ترتفع التكاليف دون أن تترافق مع زيادة في الأرباح¹.

ومنه نستنتج أن التضخم هو زيادة مستمرة في متوسط أسعار السلع والخدمات في الاقتصاد على مدى فترة محددة، مما يسبب تراجع القدرة الشرائية للعملة. ويعتبر التضخم من الظواهر الاقتصادية المعقدة التي تعود إلى عدم التوازن بين العرض والطلب الكلي، أو نتيجة لسياسات نقدية توسعية، أو بسبب زيادة تكاليف الإنتاج، ويؤثر بشكل مباشر على توزيع الدخل واستقرار الاقتصاد.

المطلب الثاني : أنواع التضخم

لوجود الكثير من التعريفات المختلفة للتضخم وأنواعه المتعددة، ورغم هذا التنوع، إلا أنه يوجد نوع من التداخل بين تلك الأنواع. فعندما يظهر نوع معين من التضخم في مجال معين، قد يؤدي ذلك إلى ظهور أنواع أخرى من التضخم.

ومن ضمن هذه الأنواع نجد :

من حيث مدى تحكم الدولة في الأسعار :

- التضخم المكبوت (المقيد) : هو حالة يحافظ فيها على انخفاض المستوى العام للأسعار بوسائل تدخلية، رغم وجود ضغط تصاعدي عليها. يحدث ذلك في الاقتصاديات المخططة حيث تهيمن الدولة

¹ صلاح يوسف، أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1995 2015، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2019، ص5

على النشاط الاقتصادي. ينشأ هذا التضخم عندما يزيد الطلب الفعلي عن العرض المتاح من السلع والخدمات، خصوصاً عند إصدار الدولة نقوداً دون غطاء إنتاجي أو ذهبي أو نقد أجنبي. ورغم أن الوضع الطبيعي يتطلب ارتفاع الأسعار، تتدخل الدولة لتحديد الأسعار إجبارياً بأقل من مستوياتها السوقية. وللتحكم في الطلب، تفرض الدولة حصصاً استهلاكية لكل فرد، ويُسمى هذا الوضع بالتضخم المكبوت. وعند إلغاء التسعير الإجمالي، تتحول القوة الشرائية إلى طلب فعلي شديد يؤدي إلى تضخم حاد وارتفاع كبير في الأسعار.¹

- **التضخم الطليق (المكشوف):** هو نوع من التضخم يتميز بعدم تدخل الدولة لكبح جماح ارتفاع الأسعار، على عكس التضخم المكبوت. يتصف بزيادة سريعة وكبيرة في الأسعار بشكل عام، وغالباً ما تتراوح بين 10% و 100% سنوياً، مما يسبب خلافاً كبيراً في الاقتصاد بسبب تسارع ارتفاع الأسعار. ينتج هذا التضخم عن زيادة مفرطة في كمية النقود المتداولة بالمقارنة مع إنتاج السلع والخدمات، مما يؤدي إلى ضغط كبير على الأسعار، بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل ارتفاع تكاليف الإنتاج ونقص الضوابط المالية والنقدية المناسبة. يؤدي التضخم المفرط إلى صعوبة التنبؤ بأسعار المستقبل، مما يؤثر على قرارات الأفراد والشركات في مجالات الاستثمار والاستهلاك والادخار. كما يتسبب في تراجع سريع لقيمة العملة الوطنية.²

من حيث قوة الضغط التضخمي :

- **التضخم الجامح :** في هذا النوع من التضخم، يحدث تراجع كبير في القوة الشرائية للنقود، ويصبح من الصعب معرفة كيف سيتغير مستوى الأسعار على المدى القصير. يحدث هذا النوع من التضخم غالباً بسبب عدم التوازن بين كمية النقود المتاحة وإنتاج السلع والخدمات، حيث تساهم سياسات التوسع النقدي العشوائي في زيادة هذه المشكلة. بالإضافة إلى ذلك، تلعب توقعات التضخم دوراً مهماً، حيث تدفع الأفراد إلى التهاافت على شراء السلع والخدمات قبل أن ترتفع أسعارها مرة أخرى، مما يسبب حلقة مفرغة من ارتفاع الأسعار. لما يصل التضخم إلى مرحلة كبيرة، تبدأ أسعار السلع في الزيادة بشكل يفوق السيطرة، حيث يفقد الناس الثقة في عملتهم الوطنية مما يجعلهم يتخلون عن الادخار، ويدفعهم للاستهلاك بسرعة

¹ وضاح نجيب رجب، التضخم والكساد الأسباب والحلول، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010،

ص-ص 34

² حسن الحيدري، النقد والبنوك والسياسة النقدية، دار الفكر العربي، السعودية، دون طبعة، 2015، ص 312 313

قبل أن ترتفع الأسعار أكثر. وكما أن هذا النوع من التضخم غالبا ما يكون نتيجة لزيادة كبيرة في كمية النقود المتداولة مع تراجع في مستوى الإنتاج، مما يؤدي إلى حلقة مفرغة من ارتفاع الأسعار. وفي العادة يكون نتيجة لزيادة مفرطة في عرض النقود مع انخفاض ملحوظ في مستويات الإنتاج، مما يؤدي إلى عدم توازن واضح في أسعار السلع، ويفقد العملة الوطنية وظيفتها كمؤشر للقيمة.¹

- **التضخم الزاحف (التدريجي) :** يعرف التضخم الزاحف بأنه ارتفاع بطيء ومعتدل في المستوى العام للأسعار، حيث لا تتجاوز الزيادة سنويا 3% إلى 5%. وينجم هذا عن زيادة بسيطة في الطلب الكلي مقارنة بالعرض، مما يؤدي إلى ضغوط خفيفة على الأسعار للسلع والخدمات. يعتبر هذا النوع من التضخم حالة طبيعية مرتبطة بالنمو الاقتصادي، حيث تظهر هذه الزيادة الصغيرة تحسنا في الأجور ومستويات العيش، وتبقى في نطاق مقبول لا تضر بالقدرة الشرائية بشكل كبير. رغم ذلك، فإن التضخم الزاحف يحتاج إلى مراقبة دقيقة، لأن تراكمه بشكل مستمر دون اتخاذ إجراءات في السياسات النقدية قد يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم وتحوله إلى أنواع أكثر حدة.²

وتعود أسباب التضخم الزاحف إلى عدة عوامل، من أبرزها:

- النمو الطبيعي في عدد السكان وتطور حاجاتهم، دون أن يترافق ذلك مع زيادة موازية في عرض السلع والخدمات.

- اعتماد الحكومة على تمويل جزء من إنفاقها من خلال إصدار كميات إضافية من النقود دون وجود غطاء من الإنتاج أو المعادن .

- تأخر استجابة القطاع الإنتاجي لزيادة الطلب الفعلي، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار تدريجيا.

ويتسم هذا النوع من التضخم بارتفاع بطيء ولكنه مستمر في الأسعار، ما يجعله خادعا في ظاهره، لكنه قد يكون مقدمة لتضخم أكثر حدة إذا لم يعالج بفعالية.³

¹ عبد الرحمن يسري أحمد، الإقتصاد الكلي النظرية والسياسات، الدار الجامعية، مصر، الطبعة 2، 2003، ص ص

342 341

² عويضة محمد عبد المطلب، الإقتصاد الكلي، دار النهضة العربية، مصر، دون طبعة، 1994، ص ص 254

³ وضاح نجيب رجب، مرجع سبق ذكره، ص 34

- **التضخم السريع** : يطلق على التضخم الذي تتراوح معدلاته بين العشرات والمئات من النسبة المئوية (20%، 100%، أو حتى 200%) مصطلح "التضخم السريع". وتتعرض بعض الدول الصناعية المتقدمة لهذا النوع من التضخم في فترات متقطعة، حيث يُفضي إلى تشوهات عميقة في البنية الاقتصادية. ففي ظل هذه الظروف، تفقد العملة المحلية جزءًا كبيرًا من قيمتها في فترة زمنية قصيرة، مما يدفع الأفراد إلى تقليص حيازتهم من النقود إلى الحد الأدنى اللازم لتغطية المعاملات اليومية فقط. ويترتب على ذلك تراجع في أداء الأسواق المالية، نتيجة تصاعد موجات خروج رؤوس الأموال إلى الخارج، فضلًا عن انتقال السلوك الادخاري من شكل النقد إلى أشكال أخرى أكثر تحفظًا كاحتياز السلع أو الاستثمار في العقارات. كما يحجم الأفراد عن الإقراض، خاصة في ظل استمرار انخفاض أسعار الفائدة الاسمية، ما يعكس تآكل الثقة في النظام النقدي. ومع ذلك، فإن ما يثير الانتباه هو أن بعض الاقتصادات التي تمر بمرحلة من التضخم السريع قد تسجل معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، رغم الاضطراب الذي يصيب آليات التسعير فيها.¹

من حيث مصدر الضغط التضخمي :

- **تضخم بسبب زيادة الطلب** : تزيد الأسعار عندما يكون هناك زيادة في الطلب سواء في سوق السلع أو في سوق عناصر الإنتاج، وفي هذه الحالة يُفترض أن الأسعار يمكن أن تتغير بحيث ترتفع مع زيادة الطلب. لذا، التضخم هنا يعني ارتفاع الأسعار بسبب زيادة الطلب على السلع والخدمات، سواء كان هذا الطلب ناتجًا عن زيادة الإنفاق من قبل المستهلكين أو المستثمرين أو الحكومة.²

- **تضخم نتيجة لزيادة النفقات** : وفي هذا النوع من التضخم، ترتفع الأسعار بسبب زيادة تكاليف الإنتاج، وخاصة ارتفاع الأجور، وزيادة أسعار الواردات، وارتفاع هوامش الأرباح، وزيادة أسعار المواد الأساسية اللازمة للإنتاج.³

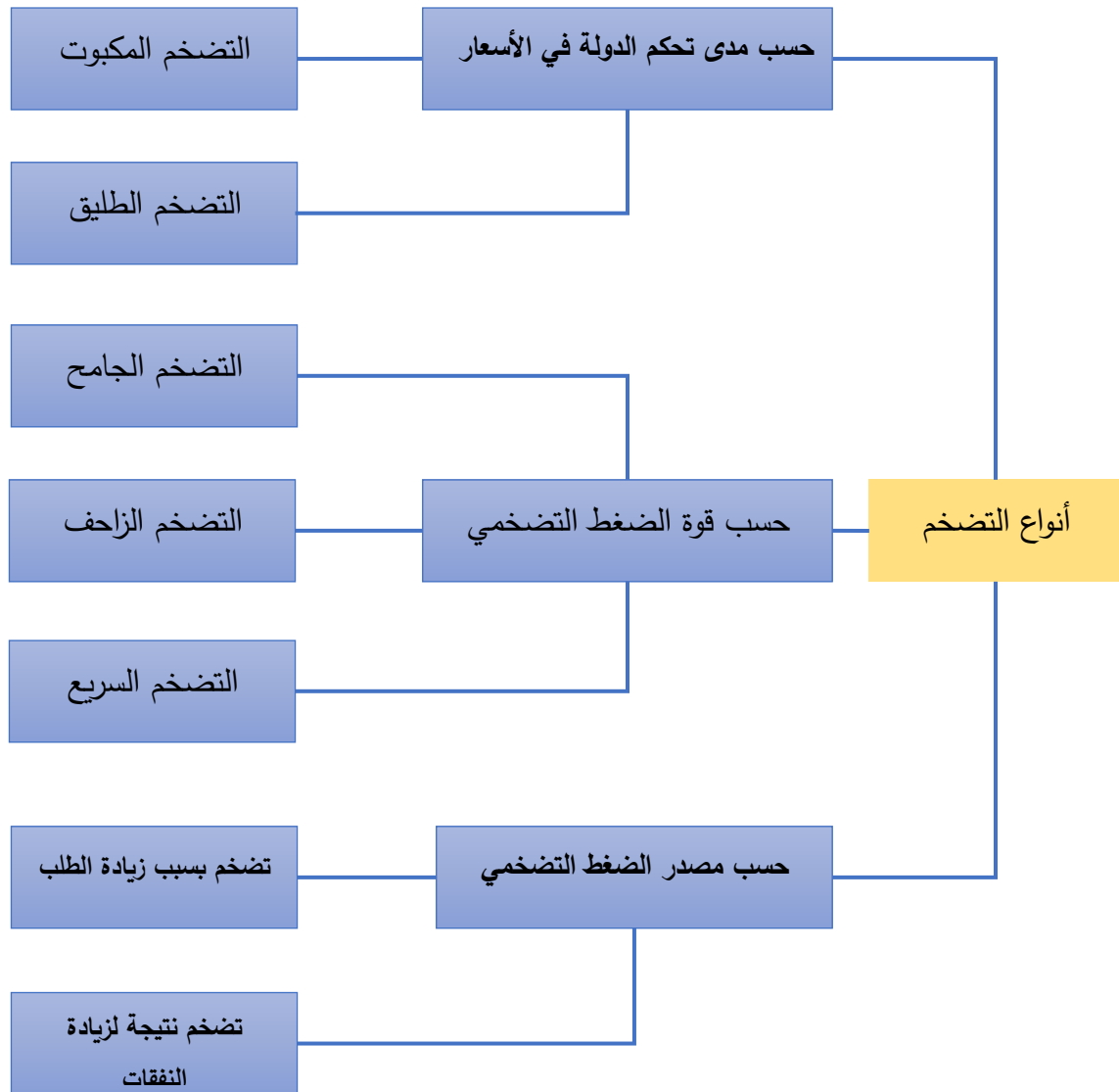
¹ تواتي سهام، سياسات محاربة التضخم في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،

جامعة الجزائر 3، 2022، ص 13

² شتوان ريمة، مرجع سبق ذكره، ص 50

³ مرجع نفسه.

الشكل رقم (2) : أنواع التضخم



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على: صالح حداد، أثر التضخم المستورد على هيكل الواردات -دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف ، الجزائر، 2024، ص 55

المطلب الثالث : أسباب التضخم

تباينت وجهات النظر حول أسباب التضخم، حيث يعتقد البعض أنها مرتبطة بزيادة الطلب المحلي، بينما يرى آخرون أنها تتعلق بالعرض الكلي. يمكن تلخيصها بالشكل التالي:

1 -ارتفاع الطلب الكلي: تؤدي إلى التضخم عندما يزيد الطلب على جميع السلع والخدمات بمعدل أكثر من زيادة المعروض منها. هذا يؤدي إلى ضغط كبير على الأسعار في نطاق واسع من السلع والخدمات، مما يساهم في زيادة التضخم في النهاية.

هناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، ومنها:

أ- ارتفاع الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي: عندما يرتفع الإنفاق في حالة الاستخدام الكامل، فهذا يعزز الطلب الكلي بحيث يتجاوز العرض الكلي. وهذا ينتج التضخم نتيجة زيادة الإنفاق الكلي من دون رفع مستوى السلع والخدمات المتاحة، مما يساهم في زيادة الطلب الكلي في ظل التشغيل الكامل¹.

ب- زيادة فتح الاعتمادات من قبل البنوك: يعتبر توسع البنوك التجارية في تقديم القروض والدعم المالي للمستثمرين عاملاً رئيسياً في ضخ أموال إضافية في الأسواق. يحدث ذلك عندما تسعى الدولة لتنشيط الاقتصاد وزيادة الإنتاج، ويتم ذلك من خلال جذب رجال الأعمال للاستثمار عن طريق تخفيض أسعار الفائدة على القروض، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بشكل عام كجزء من التضخم².

ج- العجز في الميزانية: يعتبر العجز في الميزانية عندما تتجاوز النفقات العامة الإيرادات العامة، مما يضطر الحكومة إلى الاقتراض لتعزيز الاقتصاد وتنفيذ البرامج والمشاريع الوطنية. يحدث هذا قبل الاستخدام الكامل للموارد، لكن عندما يحدث الاستخدام الكامل، تصبح النفقات العامة غير قابلة للتحمل وتؤدي إلى زيادة الأسعار، مما يؤدي إلى عدم التوازن بين كمية المال المتاحة والسلع المتاحة³.

د - زيادة الأجور: تعتبر من الأسباب الرئيسية التي تساهم في حدوث التضخم. هذه الزيادة تأتي من الحرية التي تمنحها الأنظمة الاقتصادية الرأسمالية للنقابات العمالية، حيث يحق لهم الإضراب للمطالبة بتحسين الأجور. عندما ترتفع الأجور، فإن ذلك يزيد من تكاليف الإنتاج ويقلل من الأرباح في ظل التشغيل الكامل⁴.

¹ صالح حداد، أثر التضخم المستورد على هيكل الواردات -دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2024، ص 55

² مرجع نفسه.

³ مرجع نفسه، ص 56 57

⁴ مرجع نفسه، ص 57

هـ - الأوضاع النفسية والتوقعات : يمكن أن يعزى ارتفاع الطلب الكلي إلى عوامل نفسية وتوقعات مبنية على اخبار وشائعات، مما يؤدي إلى حدوث تضخم وحروب. في الحروب، يؤثر وضع الأفراد النفسي بشكل كبير على زيادة الطلب وهذا ينشط الاقتصاد، حيث يتوقع الناس ارتفاع الأسعار. نتيجة لذلك، يسعى المنتجون إلى استخدام مواردهم بشكل كامل لزيادة أرباحهم مما يزيد من كفاءة رأس المال المستثمر ويرتفع الطلب الكلي، بينما يحدث العكس عندما يتوقع الناس انخفاض الأسعار.¹

2- التضخم الهيكلي : تقول هذه النظرية، التي تعود إلى المدرسة الهيكلية أو البنائية والتي يقودها راوول بريتش، والتي تأسست في أميركا اللاتينية بين عامي 1945 و 1960، إنه لفهم التضخم في الدول النامية يجب النظر أولاً إلى طبيعة المشاكل الهيكلية في الاقتصاد. كما تؤكد أن الأسباب النقدية والمالية، مثل زيادة كمية المال وارتفاع الطلب وسوء الإدارة، هي أسباب ثانوية للتضخم. بينما الأسباب الهيكلية والاجتماعية هي ما يسبب ظهور هذه الأسباب. وقبل شرح أسباب التضخم وفقاً لهذه المدرسة، يجب تعريف الهيكل الاقتصادي والخلل الهيكلي:

- الهيكل الاقتصادي : هو مدى تطور كل قطاع من القطاعات المختلفة في الاقتصاد وكيف يساهم ذلك في الناتج القومي، بالإضافة إلى مستوى الإنتاجية والمهارات العلمية في تلك القطاعات، مما يساعد على تصنيفها ضمن ثلاثة مجالات هي الزراعة، الصناعة، والتجارة والخدمات. فإذا كانت جميع القطاعات تتقدم بشكل متوازن، فإن الاقتصاد يكون سليماً وصحيحاً. ولكن إذا كان هناك بعض المؤسسات أو فروع قطاع معينة تعاني من التخلف بينما أخرى أكثر تقدماً، فإن الاقتصاد يعاني من الخلل الهيكلي.²

- الخلل الهيكلي : يعني أن هناك قطاعات أكثر تطوراً مقارنة بقطاعات أخرى، أو بعبارة أخرى، وجود فروع متطورة بجانب فروع متخلفة في نفس الاقتصاد. على سبيل المثال، قد تكون بعض الشركات في

¹ مرجع نفسه

² جواهره صليحة، ديناميكية التضخم في الجزائر، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة

الجزائر 3، 2020، ص 40

قطاع الصناعة في إحدى دول إفريقيا متطورة بصورة تجعلها تستخدم تقنيات حديثة، بينما تعاني الزراعة من نقص في المكننة.¹

تعتبر هذه المدرسة أن المشكلة التضخمية نشأت بسبب وجود خلل في هيكل الاقتصاد الوطني وطريقة توزيع واستخدام الموارد الاقتصادية. يمكن تلخيص أبرز مظاهر هذا الخلل الاقتصادي في النقاط التالية:

- عدم قدرة أسواق السلع الزراعية والمنتجات الغذائية على التكيف مع الزيادة في الطلب نتيجة لارتفاع عدد السكان.

- ضعف النظام المالي في البلدان النامية، والذي يعكس كفاءة النظام الضريبي المنخفضة وعجزه عن تمويل مشاريع البنية التحتية والتحديث الصناعي التي تحتاجها الحكومة في المراحل الأولى من التنمية. لذلك، يتم تمويل الإنفاق الحكومي من خلال العجز في الميزانية أو طباعة النقود. هناك أيضًا قيود على أسواق العملات الأجنبية، حيث لا تكفي الإيرادات من العملات الأجنبية لتلبية متطلبات الواردات المتزايدة الناتجة عن جهود التنمية، بسبب ضعف القدرة التصديرية للمنتجات المحلية لتوفير إيرادات كافية من العملة الأجنبية.

- زيادة تكلفة الإنتاج نتيجة لقلة المهارة في أيدي العمال، وغالبًا ما تكون التكنولوجيا المستخدمة مستوردة. ومع عدم مرونة قدرة الإنتاج في البلدان النامية وعدم القدرة على زيادة العرض بشكل مناسب مع الزيادة الكبيرة في الإنفاق، خصوصًا الاستهلاكي الذي يمثل الجزء الأكبر من إجمالي الطلب، تتسع الفجوة التضخمية وتساعد الأسعار.²

3- التضخم المستورد : عندما تواجه العملة الوطنية صعوبات بسبب تراجع قيمتها مقارنة بالعملات الأخرى، ترتفع أسعار المنتجات المستوردة بشكل ملحوظ في السوق المحلية. في هذه الحالة، يتحمل المشترون تكلفة انخفاض قيمة العملة عندما يقومون بشراء منتج أو خدمة تأتي بالكامل من الخارج أو

¹ مرجع نفسه، ص 41

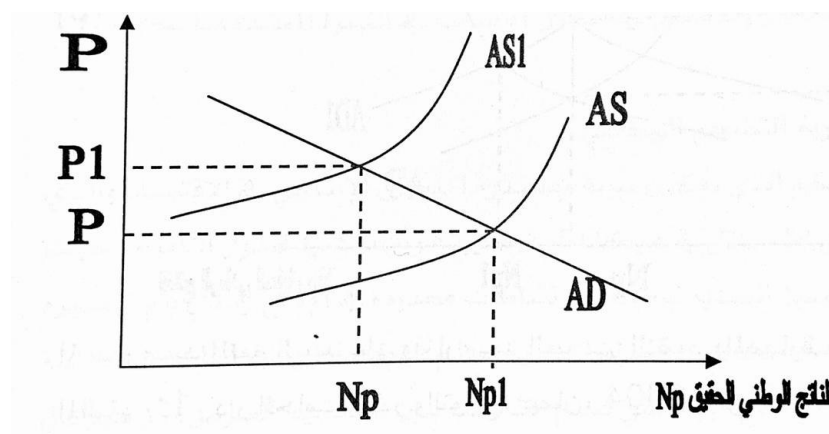
² مرجع نفسه.

تحتوي على جزء مستورد، ويزداد تأثرهم بهذا الجزء كلما زادت نسبة المكونات المستوردة في الإنتاج المحلي.¹

4- تفسير التضخم من جانب العرض والتكاليف : المفهوم الرئيسي هنا هو نظرية التضخم الناتج عن التكاليف (دفع النفقة)، وهي ليست جديدة. يمكن تلخيص النظرية بشكل عام بأن زيادة المستوى العام للأسعار (التضخم) تحدث نتيجة لارتفاع معدل الأجور، وأن هذه الزيادات تحدث بشكل مستقل ولا ترتبط بزيادة الطلب. أول من قدم شرحاً علمياً لهذه النظرية كان كينز في ثلاثينيات القرن الماضي، حيث فرق بين نوعين من ارتفاع الأجور، وهما:

- الارتفاع الذاتي: الذي يؤدي إلى زيادة التكاليف وارتفاع الأسعار بسبب الطلب المتزايد على العمالة.
- الارتفاع المحفز: الذي يحدث نتيجة زيادة سابقة في الأسعار، ومن الطبيعي أن يطالب العمال برفع أجورهم استجابة لزيادة الأسعار للحفاظ على مستوى معيشتهم. يمكن توضيح هذا السبب من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (3) : نظرية دفع التكاليف للأسعار



المصدر: مصطفى جاب الله، السياسة الاقتصادية الكلية مابين تحقيق النمو واستهداف التضخم، الابتكار للنشر والتوزيع،

الأردن، الطبعة الأولى، 2018، ص 227

¹ تواتي سهام، مرجع سبق ذكره، ص 15

يظهر من الرسم أن زيادة تكاليف الإنتاج تؤدي إلى صعود منحنى العرض الكلي AS، بينما يظل الطلب الكلي كما هو. وبالتالي، ترتفع الأسعار من P إلى P1، وينخفض الناتج الوطني من NP1 إلى NP، مما يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة مع ارتفاع الأسعار¹.

المبحث الثاني : النظريات المفسرة لظاهرة التضخم

تشمل ظاهرة التضخم مجموعة من التفسيرات التي تتعلق بها بناء على الظروف الاقتصادية السائدة في فترات زمنية متنوعة. فيما يلي أبرز التحليلات التي تسعى لتوضيح هذه الظاهرة بأشكالها المختلفة.

المطلب الأول: التضخم في النظرية الكلاسيكية

تستند النظرية الكلاسيكية بشأن التضخم إلى فكرة العرض والطلب. بحسب هذه النظرية، يحدث التضخم عندما يكون الطلب على المنتجات والخدمات أكثر من المعروض منها. يمكن أن يحدث ذلك بسبب زيادة الطلب أو نقص في العرض. تعتمد هذه النظرية على بعض الفرضيات المتعلقة بسوق العمل وآلية تحديد الأسعار. تفترض النظرية التقليدية أن الاقتصاد يعمل بشكل جيد، ويتحقق فيه توازن بين العرض والطلب. كما تفترض أن الأسعار تتكيف بسرعة مع التغيرات في العرض والطلب، مما يحافظ على استقرار الأسعار. وفقاً لهذه النظرية، يعتبر التضخم غالباً نتيجة لزيادة كمية الأموال الموجودة في الاقتصاد. عندما تزداد كمية النقود بشكل كبير، ترتفع بشكل عام الأسعار. ويعتقد الاقتصاديون التقليديون أن زيادة كمية النقود تتعلق بزيادة الإنتاج في الاقتصاد بشكل عام؛ حيث تؤدي زيادة الإنتاج إلى زيادة الدخل والمصروفات، وبالتالي يرتفع الطلب على المنتجات والخدمات. مع زيادة الطلب، تبدأ البنوك في طباعة المزيد من النقود لتلبية الحاجة المتزايدة. لذلك، تتوقع النظرية التقليدية أن يكون هناك تأثير التضخم على المعاملات الاقتصادية بشكل عام. على سبيل المثال، عندما ترتفع الأسعار، تتراجع القدرة

¹ مصطفى جاب الله، السياسة الاقتصادية الكلية مابين تحقيق النمو واستهداف التضخم، الابتكار للنشر والتوزيع، الأردن،

الشرائية للأفراد والشركات، مما يزيد من تكاليف المعيشة والإنتاج. ويؤدي ذلك إلى تقليل الإنفاق وتقليص الاستثمارات، مما يؤثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي.¹

وقد سعت المدرسة الكلاسيكية، من خلال تبنيها للنظرية الكمية للنقود، إلى تفسير ظاهرة التضخم عبر تحديد الكيفية التي يتم بها تحديد المستوى العام للأسعار، والتقلبات التي تطرأ عليه. ووفقاً لافتراضات هذه النظرية، فإن هناك علاقة طردية مباشرة بين كمية النقود المعروضة في الاقتصاد والمستوى العام للأسعار. أي أن ثبات كمية النقود يؤدي إلى استقرار الأسعار، بينما تؤدي زيادتها إلى ارتفاع الأسعار، والعكس صحيح. وقد عبر عن هذه العلاقة بشكل رياضي من خلال معادلة فيشر (Fisher Equation) المعروفة:

$$M V = P Y$$

وبناءً على هذه المعادلة، فإن المستوى العام للأسعار P يمكن التعبير عنه كما يلي:

$$P = \frac{M.V}{Y}$$

وبما أن النظرية تفترض ثبات كل من V (سرعة التداول) و Y (الناتج الحقيقي)، فإن التغير في الأسعار مرتبط بشكل مباشر بتغير كمية النقود. وعليه يمكن كتابة العلاقة على النحو التالي:

$$P = \frac{V}{Y} \times M$$

$$\Delta P = \frac{V}{Y} \times \Delta M$$

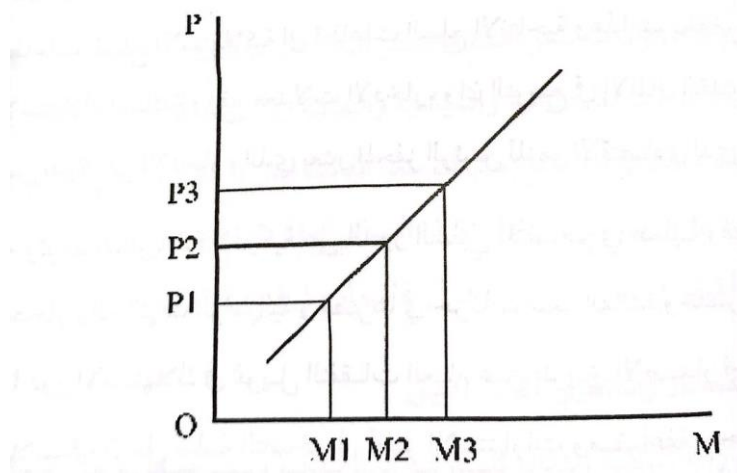
أي أن التغير في المستوى العام للأسعار (ΔP) يتناسب طردياً مع التغير في كمية النقود المتداولة (ΔM)، ما دام كل من V و Y ثابتين.

¹ غادة محمود محمد عبد الحميد، استراتيجيات طرح الحلول ووضع الخطط الاستباقية للتعامل مع أزمة التضخم خلال عام

2023، المجلة الدولية للبحوث الإدارية و الاقتصادية، كلية الدفاع الوطني الأكاديمية العسكرية للدراسات العليا

والاستراتيجية، العدد 1، 2023، ص31

الشكل رقم (4): العلاقة بين كمية النقود المعروضة والمستوى العام للأسعار



المصدر: سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص 199

يلاحظ من الرسم أن المستوى العام للأسعار كان عند النقطة P_1 عندما كانت كمية النقود المتداولة تساوي M_1 ، ومع زيادة المعروض النقدي إلى M_2 ، ارتفع مستوى الأسعار إلى P_2 . وتشير هذه العلاقة إلى أن التغير في كمية النقود يؤدي إلى تغير مماثل في مستوى الأسعار، من حيث النسبة والاتجاه، مما يعكس ارتباطاً طردياً بين المتغيرين وبلاستناد إلى فرضيات النظرية الكمية للنقود، التي تقتض ثبات سرعة تداول النقود وحجم الناتج القومي الحقيقي، فإن أي زيادة في الطلب على النقود، دون تغير في المعروض النقدي أو الناتج، ستؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، كما يتضح من انتقاله من P_1 إلى P_2 .

تتظر النظرية الكلاسيكية إلى التوسع النقدي على أنه بطبيعته يفضي إلى التضخم، إذ نظر إليه كوسيلة غير مباشرة لفرض عبء مالي على حائزي الأرصدة النقدية، نتيجة تآكل القوة الشرائية للنقود بفعل ارتفاع الأسعار. فزيادة الكمية المعروضة من النقود تؤدي إلى تنامي الطلب الكلي، في حين يبقى العرض الكلي من السلع والخدمات ثابتاً، مما يسبب ضغوطاً تصاعدية على الأسعار. ومع تراجع قيمة النقود الحقيقية، يتجه الأفراد إلى إنفاقها بسرعة على السلع والخدمات لتفادي خسارة محتملة نتيجة احتفاظهم بها، وهو ما يؤدي إلى تسريع الدورة النقدية وإعادة توزيع الثروات النقدية بين الأفراد والسلطات العامة وفي الإطار نفسه، تؤكد النظرية الكلاسيكية على أن الادخار يعد شرطاً أساسياً مسبقاً لأي عملية

استثمارية. ومن هذا المنطلق، فإن تقليص مستويات الاستهلاك يعتبر خطوة ضرورية لتهيئة الموارد وتحويل عوامل الإنتاج من قطاع السلع الاستهلاكية إلى قطاع السلع الإنتاجية، بما يسمح بزيادة الادخار وتوسيع قاعدة الاستثمار. وترى المدرسة الكلاسيكية أن الإنفاق النقدي ذو الطابع التضخمي لا يمكن أن يعوض عن نقص الإدخار، بل يعد عاملاً غير مستدام، ولا يشكل محفزاً حقيقياً للنمو الاقتصادي، بعكس الادخار الذي يمثل في نظرهم الدعامة الأساسية لتحقيق التنمية طويلة الأجل.¹

توجه عدة انتقادات إلى النظرية الكلاسيكية، أبرزها افتراضها التلقائي لوجود علاقة مباشرة وواضحة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار في تفسير تغيرات الأسعار وظهور ظاهرة التضخم. إلا أن الواقع الاقتصادي يظهر أن بعض الأسعار قد ترتفع لأسباب لا علاقة لها بزيادة الكتلة النقدية، مثل التأثيرات الموسمية التي تؤدي إلى تقلبات في أسعار بعض السلع، خاصة المنتجات الزراعية. ومن الانتقادات الأخرى الموجهة للتحليل الكلاسيكي، افتراضه بأن كل ما يتم ادخاره يوجه تلقائياً نحو الاستثمار، في حين أن المدخرين ليسوا بالضرورة هم أنفسهم المستثمرين. كما لا توجد ضمانات بأن يتم توجيه المدخرات إلى القطاعات الإنتاجية أو الخدمية. بل إن هناك حالات قد يسبق فيها الاستثمار عملية الادخار، وليس العكس كما يفترض الكلاسيكيون. كذلك، لا تعد العلاقة بين سعر الفائدة والادخار حتمية أو مباشرة، فالفائدة تمثل تكلفة التخلي عن السيولة، وقد تلعب دوراً في توجيه المدخرات نحو الاستثمار، لكنها لا تعد العامل الحاسم في خلق الادخار. في المقابل، تعتبر العلاقة بين الادخار والثروة أكثر تأثيراً من تلك القائمة بين الادخار وسعر الفائدة. كما يؤخذ على الفكر الكلاسيكي تبنيه لفكرة تكوين الادخار بشكل سهل وديناميكي، دون مراعاة التعقيدات التي تواجه الاقتصادات النامية، حيث تخضع عملية الادخار لتأثيرات السياسات الاجتماعية والثقافية والسياسية، أكثر من تأثرها بالتغيرات في معدلات الفائدة. وبالتالي، فإن تحفيز الادخار في تلك الاقتصادات يتطلب تغييرات هيكلية عميقة في النظم الاجتماعية والسياسية والثقافية، إلى جانب توفر دخول مرتفعة نسبياً.²

المطلب الثاني : التضخم في النظرية الكنزوية

¹ سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،

الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص-ص 199-200

² سعيد سامي الحلاق، مرجع سبق ذكره، ص-ص 200-201

يعتمد تحليل كينز للتضخم على التغيرات في الإنفاق القومي (الاستهلاك، والاستثمار) كعامل

مؤثر

في تحديد المستوى العام للأسعار والعمالة. يستخدم كينز أدوات تحليل مثل المضاعف والمعدل بدلاً من التغيرات في كمية النقود. لذا، تفسر النظرية الكينزية كيفية تحديد الأسعار بطرق مختلفة عن تلك التي اعتمدت عليها النظرية الكمية للنقود. تتجلى هذه الطرق في النهاية من خلال تفاعل قوى الطلب الكلي مع قوى العرض الكلي (مستوى التشغيل). وفقاً لكينز، تؤدي الزيادة غير المتوقعة في الطلب الكلي إلى ارتفاع الأسعار. وفي حالة التشغيل غير الكامل، يمكن أن تسبب هذه الزيادة أرباحاً غير متوقعة للشركات، بينما تظل الأجور الاسمية ثابتة لفترة. وهذا ما يؤدي إلى طلب إضافي في السوق. لكن الشركات، في سعيها لتلبية احتياجات السوق، تخلق طلباً إضافياً في سوق العمل، مما يزيد من الأجور الاسمية بسبب المنافسة. يعيد هذا الارتفاع الأجور الحقيقية إلى مستوياتها السابقة. وبالتالي، تؤدي زيادة الأجور الحقيقية إلى طلب جديد في السوق، مما يعيد الأسعار للزيادة مرة أخرى.¹

ولتوضيح تأثير هذا التفاعل على الأسعار بشكل عام، يميز كينز بين حالتين: الحالة الأولى قبل الوصول إلى مستوى التوظيف الكامل، والحالة الثانية بعد تحقيق ذلك.

- الحالة الأولى: التوظيف الجزئي.

في هذه المرحلة، تعتبر كمية النقود هي السبب وراء ارتفاع الأسعار، بسبب بعض السلوكيات والأوضاع الهيكلية التي تؤثر على الاقتصاد العالمي اليوم، مثل الاحتكارات وضغط العمال. هناك أيضاً عوامل هيكلية في بعض الدول، وبالأخص الدول النامية. ومع ذلك، يعتقد الكينزيون أن هذا الارتفاع في الأسعار ليس حقيقياً وسيختفي مع زيادة الإنتاج حتى الوصول إلى التشغيل الكامل.²

- الحالة الثانية: التوظيف الكلي.

¹ محمد أحمد عيد، السياسات الإقتصادية ودورها في معالجة مشكلة التضخم في مصر خلال الفترة من 2003 حتى

2022، مجلة كلية السياسة والإقتصاد، جامعة بني سويف، مصر، العدد 21، 2024، ص 330

² محمد الرياض، آليات معالجة التضخم: دراسة مقارنة بين الإقتصاد الإسلامي والرأسمالي، مجلة بوابة الباحثين للدراسة

والأبحاث، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، المغرب، العدد 2، 2025، ص 191

على الرغم من زيادة كمية النقود بعد تحقيق التوظيف الكامل، إلا أن هذه الزيادة لن تجد الوسائل اللازمة لتحويلها إلى زيادة في الإنتاج، لأن جميع الأيدي قادرة على العمل ولا توجد طاقات إنتاجية غير مستغلة. لذلك، ستظهر الزيادة في الطلب الكلي بشكل كامل على المستوى العام للأسعار. هذه المرحلة هي ما يسميه كينز بمرحلة الارتفاع الحقيقي في الأسعار. ويتضاعف هذا الارتفاع إذا طالبت العمال بزيادة أجورهم في هذه المرحلة.

يمكن القول إن هذه النظرية متوافقة فقط مع الأنظمة الاقتصادية المتقدمة وغير قادرة على تفسير تغيرات الأسعار في اقتصادات الدول النامية. كما أن تحليلها يقتصر على تقديم الحلول لمشكلة التضخم في الدول الصناعية الكبرى، التي تتميز بأسواق نقدية مرنة. وزيادة على ذلك، فإن ظهور قضايا جديدة مثل التضخم المصاحب للركود أو ما يعرف بالركود التضخمي، استدعى إعادة النظر في جدوى النظرية الكينزية وشموليتها لحالات التضخم.¹

المطلب الثالث : التضخم في النظرية النقدية

تعتبر المدرسة النقدية التي يقودها "فريدمان" أن التضخم هو ظاهرة تحقق فقط من خلال الأمور النقدية. هذه المدرسة تتشابه كثيراً مع الطريقة التي تناقش بها المدرسة الكلاسيكية الموضوع، حيث تعزو السبب الرئيسي إلى وجود فائض في الأموال المتاحة وما يتبعه من زيادة في الدخل دون أن يقترن ذلك بزيادة في توفير السلع، مما يؤدي إلى رفع الأسعار. لذلك، فإن الحلول المقترحة وفقاً لهذه المدرسة تركز فقط على الجوانب النقدية، مثل تقليل التوسع في إصدار النقود وامتصاص الفائض من الأموال المتداولة في السوق.²

فقد حاول ميلتون فريدمان في أفكاره أن يستفيد من الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية، وكذلك من التحديات التي واجهت التحليل الكينزي في تفسير ظاهرة التضخم. هذا ساعده على تقديم تحليل جديد للتضخم وأفكار جديدة للتغلب على مشكلة التعايش بين التضخم والركود التي ظهرت في السبعينات. تميز تحليل فريدمان بأنه تناول جانب الطلب على النقود بشكل أوسع من التحليل الكلاسيكي وكذلك الكينزي. أدخل فريدمان فكرة الثروة كمحدد رئيسي لطلب النقود، حيث تمثل الثروة في هذا السياق

¹ مرجع نفسه ص 192

² محمد أحمد عيد، مرجع سبق ذكره، ص ص 330 331

جميع مصادر دخل الفرد، بما في ذلك النقود والأسهم والسندات والسلع المنتجة ورأس المال البشري. من وجهة نظره، لا يوجد ارتباط طويل الأمد بين التضخم والبطالة، ويعتبر أن التضخم هو ظاهرة نقدية ناتجة عن عدم التوازن بين كمية النقود والإنتاج، بسبب زيادة المعروض النقدي بشكل أسرع من مستوى الإنتاج. ومن تحليل فريدمان، نستنتج أن الأسعار بشكل عام تتغير وفقا للتغيير في متوسط كمية النقود لكل وحدة إنتاج. فإذا زادت الأموال بسرعة أكبر من الناتج القومي يحدث التضخم والعكس صحيح. وهذا يتعارض مع الرؤية الكلاسيكية التي تفترض التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج، حيث إن حجم الإنتاج يعد متغير مثل كمية النقود التي يرغب الناس في الحفاظ عليها. ما يمكن انتقاده في نظرية فريدمان هو أنها تستند إلى نظام رأسمالي مثالي يعتمد على قانون العرض والطلب، مما قد لا يكون موجودا في اقتصاد غير متطور أو في مرحلة نمو. لذلك يبقى السؤال: إلى أي مدى تتوافق أفكار النظرية المعاصرة لكمية النقود مع الاقتصادات الناشئة؟¹

من خلال دراسة النظريات الاقتصادية في سياق الفكر الاقتصادي الرأسمالي، نجد أن المدرسة الكلاسيكية تفسر التضخم على أنه نتيجة لزيادة كمية النقود مع انخفاض قيمتها. بينما اعتمدت النظرية الكينزية تفسير التضخم على أساس تقلبات الإنفاق الوطني وتأثيره على الأسعار بشكل عام. من جهة أخرى، اعتبرت نظرية التوقعات في المدرسة السويدية أن التضخم يحدث نتيجة لعدم التوازن بين الاستثمارات المتوقعة تحقيقها والادخار. أما النظرية المعاصرة، فتشير إلى أن التضخم يحدث بسبب زيادة كمية النقود مقارنة بالناتج القومي بشكل سريع.²

المبحث الثالث : مقاييس التضخم وآثاره وطرق علاجه

يعتبر التضخم من الظواهر الاقتصادية المعقدة التي تؤثر بشكل كبير على جميع جوانب الاقتصاد، مما يجعله موضع اهتمام كبير من قبل الباحثين وصانعي القرارات. لفهم هذه الظاهرة، من الضروري دراسة آثارها المختلفة، بالإضافة إلى معرفة الطرق التي تستخدم لقياسها، والإجراءات المتبعة للتعامل معها وتقليل تأثيراتها السلبية. لذلك، سيتناول هذا البحث تحليل أهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية

¹ محمد الرياض، مرجع سبق ذكره، ص ص 193 194

² محمد الرياض، مرجع سبق ذكره، ص 195

للتضخم، مع تقديم أبرز المؤشرات التي تعتمد لقياسه، وكيفية التصدي له ضمن السياسات الاقتصادية المختلفة.

المطلب الأول : طرق قياس التضخم

على الرغم من الشعور بتأثيرات التضخم، يجب استخدام طريقة لقياس مستوى التضخم وحجمه لتقدير آثاره ومشاكله بناء على حسابات دقيقة وليس فقط أحاسيس. قياس التضخم يعد كتشخيص للوضع الاقتصادي، وكلما كان التشخيص صحيحاً ودقيقاً، كانت الحلول والعلاج أكثر فعالية.

أولاً - مؤشرات الأسعار¹:

تعرف مؤشرات الأسعار بأنها عبارة عن متوسطات مقارنة تتعلق بنسب وأسعار زمنية. المقصود من كونها متوسطات نسبية هو أنها تظهر مدى التطور في النقود والأسعار بالنسبة لعناصر معينة. يتم ذلك باستخدام سنة معينة كمرجع، حيث تقارن التغيرات في النقود والأسعار بتلك السنة. اختيار سنة المرجع يعتمد على مدى استقرار الأسعار في تلك السنة. أيضاً، تعتبر مؤشرات الأسعار أرقاماً زمنية نظراً لأنها تعكس التغيرات في مستويات الأسعار خلال فترة زمنية محددة، مما يجعلها مفيدة لإجراء مقارنات حول تغييرات الأسعار خلال تلك الفترة.

لقياس التغير في المستوى العام للأسعار، يمكن استخدام عدة مقاييس تسمى إحصائياً مؤشرات الأسعار. ومن بين هذه القياسات:

أ -خفض الضمني لأسعار الناتج المحلي:

هذا هو مؤشر يستخدم لقياس معدل التغير في أسعار جميع السلع والخدمات المحلية المكونة للناتج المحلي الإجمالي. لذا يعتبر مؤشراً عاماً لمعدلات التضخم خلال السنة. يتم حسابه بالطريقة التالية :

¹ عمران فوزية، دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم (دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2016) ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2019. ص-ص 49-51

$$\text{المخفض الضمني لأسعار الناتج المحلي} = 100 * \frac{\text{الناتج المحلي الإسمي}}{\text{الناتج المحلي الحقيقي في نفس السنة}}$$

ب - الرقم القياسي لأسعار المستهلك : بدلاً من قياس المعدل العام لزيادة الأسعار، يستعمل مؤشر أسعار المستهلك، والذي يمكن حسابه بطرق متعددة، وأهمها كالتالي:

- المؤشر البسيط :

وهو نسبة مجموع أسعار السلع والخدمات التي يستهلكها الناس في السنة الحالية مقارنة بأسعارها في سنة سابقة، والتي تعرف بسنة الأساس، ويتم حسابه بالعلاقة التالية :

$$100 * \frac{\text{مجموع أسعار السنة الجارية}}{\text{مجموع أسعار سنة الأساس}} = \text{الرقم القياسي البسيط}$$

من هذه العلاقة، نجد أن الرقم القياسي البسيط لا يأخذ في الاعتبار مدى أهمية السلع التي يستهلكها الناس في ميزانيتهم، وهذا يؤثر بالتأكيد على قدرتهم الشرائية. على سبيل المثال، المنتج الذي تُخصَّص له 25% من دخل الشخص مثل المواد الغذائية، يؤثر أكثر على قدرته الشرائية مقارنةً بالمنتج الذي ينفق عليه 1% من الدخل. لهذا السبب، يتجه العديد من الاقتصاديين والمحليين إلى استخدام الرقم القياسي المرجح.

هذا الرقم يُحسب من خلال قسمة مجموع الأسعار المرجحة للسلع والخدمات الاستهلاكية في السنة الحالية على مجموع الأسعار المرجحة لنفس تلك السلع والخدمات في سنة الأساس، وذلك وفقاً للمعادلة التالية :

$$100 * \frac{\text{مجموع (الأسعار * الأوزان الترجيحية) الجارية}}{\text{مجموع (الأسعار * الأوزان الترجيحية) سنة الأساس}} = \text{الرقم القياسي المرجح}$$

ج - الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك: عند حساب هذا الرقم، نحتاج إلى استخدام إجمالي الإنفاق على الاستهلاك بأسعار السنة الحالية، والذي يعرف بالاستهلاك الاسمي. ثم نقسم هذا الرقم على إجمالي

الإنفاق الاستهلاكي نفسه، ولكن يتم حسابه بناء على أسعار سنة الأساس، والذي يعرف بالإنفاق الحقيقي، وذلك وفقاً للعلاقة التالية :

$$\frac{\text{الإنفاق الاستهلاكي الاسمي}}{\text{الإنفاق الاستهلاكي الحقيقي}} * 100 = \text{الرقم القياسي العام}$$

الرقم القياسي لأسعار المستهلك له أهمية كبيرة لأنه غالبا ما يستخدم لتحديد الأجور الحقيقية للعمال، والتي تكون الأجور الاسمية هي الأساس في المفاوضات بين النقابات وأصحاب العمل، حيث أن :

$$\text{الأجور الحقيقية} = \frac{\text{الأجور الاسمية}}{\text{الرقم القياسي العام المستهلك}}$$

ثانيا - الفجوة التضخمية :

تعرف الفجوة التضخمية على أنها الحد الذي يشير إلى زيادة الاتفاقات الحكومية للاستثمار أو الاستهلاك أو الطلب الكلي مقارنة بحجم الناتج الوطني الحقيقي أو العرض الكلي عند مستوى التشغيل الكامل. هذه الزيادة تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، ويمكن تلخيصها بفائض في القدرة الشرائية. على الجانب الآخر، هناك الفجوة الانكماشية، والتي تحدث بشكل مخالف للفجوة التضخمية. يمكن تعريفها على أنها المقدار الذي يقلل من الاتفاق الكلي الضروري لاستهلاك الناتج الوطني عندما يتم استخدام جميع عوامل الإنتاج بالكامل. تعكس هذه الفجوة نقصاً في الإنفاق الإجمالي اللازم لاستهلاك كل ما ينتج، وعند استخدام جميع الموارد، يمكن أن تطبق ضرائب على الاستهلاك أو على قطاع الأعمال. هذا سيمكن المستهلكين من الاحتفاظ بدخل أكبر، مما يمنحهم فرصة لإنفاق أكثر، وبذلك يمكن نقل دالة الاستهلاك إلى المستوى المطلوب لإغلاق هذه الفجوة.¹

قام كينز في تحليله للفجوة التضخمية بتحديد الزيادة في الطلب في أسواق السلع، وهذا يعني قياس مقدار الزيادة في الطلب الكلي مقارنة مع العرض الحقيقي في تلك الأسواق. ولم يأخذ في اعتباره الزيادة في الطلب في أسواق عوامل الإنتاج، لأنه اعتقد أن الاضطراب في أسواق السلع سيؤدي حتماً إلى

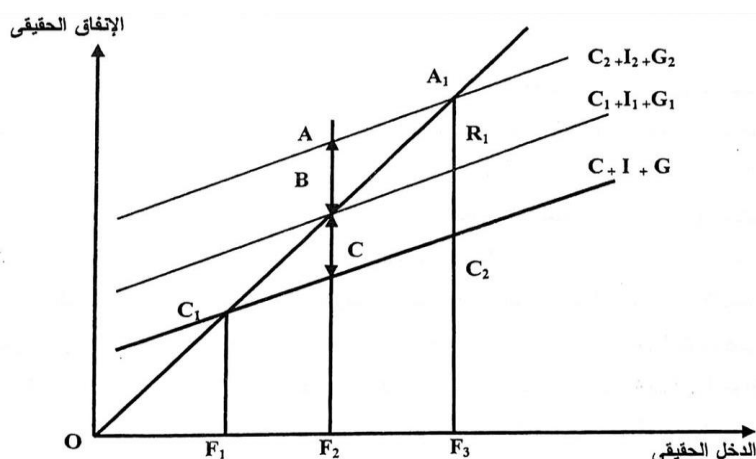
¹يوسف صلاح الدين، أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1995-2015،

أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2019، ص36

اختلال في أسواق عوامل الإنتاج. وهذا الأمر كان قد تم تجنبه في تحليل المدرسة السويدية بما يتعلق بالفجوة التضخمية، والتي اعتبرتها نتيجة التباين في توازن أسواق السلع مقابل أسواق عوامل الإنتاج. وهذا التباين يظهر عندما يتجاوز الطلب الكلي المتوقع في أسواق السلع وعوامل الإنتاج العرض المتوقع من السلع والخدمات.

تظهر الفجوة التضخمية بسبب وجود طلب زائد على السلع والخدمات أو زيادة في المعروض النقدي. ويظهر الطلب الزائد عندما يرتفع حجم الإنفاق القومي بأسعار حالية متجاوزا الناتج القومي الحقيقي بأسعار ثابتة. ويحدث فائض في المعروض النقدي عندما تصبح كمية النقود في الاقتصاد أكبر من النسبة التي يفضل الأفراد الاحتفاظ بها كأموال نقدية.¹

الشكل رقم (5): الفجوة التضخمية في الإقتصاد



المصدر : عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، دار الجامعية، الاسكندرية، بدون

طبعة، 2013، ص 165

¹ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 165

يمثل الدخل الحقيقي المحور الأفقي، بينما الإنفاق الحقيقي يكون على المحور الرأسي. وبالإضافة إلى ذلك، يقيس الخط بزاوية 45 درجة العلاقة بين الإنفاق الحقيقي والدخل الحقيقي الناتج عن الزيادة في الإنفاق، ويمثل المنحنى $C + I + G$ وظيفة معينة. يحدث توازن في الاقتصاد عند النقطة B ، التي تدل على تقاطع دالة الإنفاق الكلي $C_1 + I_1 + G_1$ مع الخط الإرشادي بزاوية 45 عند مستوى التوظيف الكامل. وتوضح المسافة OF_2 الدخل الحقيقي الذي نتج عن الإنفاق عند بلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل. وإذا كان مجموع الطلب أقل من مقدار الدخل الحقيقي عند الوصول إلى التشغيل الكامل، فإن هناك فجوة انكماشية تحدث في الاقتصاد. وتبرز الفجوة OF_2 إذا كان الطلب الكلي أقل من الدخل الحقيقي، مما يعكس الزيادة في العرض الحقيقي من السلع والخدمات مقارنة بالطلب الكلي، بمعنى أن الإنفاق الكلي في الاقتصاد لا يكفي لتحقيق مستوى التوظيف الكامل. وبذلك يتحقق التوازن في هذه الحالة عند مستوى دخلي أقل، وتُقاس الفجوة الانكماشية بالمسافة بين BC ، التي تُظهر الفارق بين النقطة B على الخط الإرشادي 45 والنقطة C على منحنى دالة الطلب الكلي $C + I + G$. كما تقاس الفجوة الانكماشية أيضاً بالمسافة بين النقطتين F_1 و F_2 التي تعبر عن الفرق بين الدخل التوازني عند OF_1 والدخل عند مستوى التوظيف الكامل OF_2 . وللتغلب على الفجوة الانكماشية، يجب اتباع السياسات المالية والنقدية لزيادة حجم الطلب، مثل زيادة الإنفاق الحكومي، وخفض الضرائب، وزيادة الائتمان ووسائل أخرى لتحفيز الطلب الكلي. ومع ذلك، فإن زيادة الإنفاق الكلي بعد الوصول إلى مرحلة التشغيل الكامل تؤدي إلى فائض في الطلب الكلي، مما يسبب ارتفاع الأسعار المحلية. وتمثل مرحلة التشغيل الكامل الحالة التي تصل فيها الموارد والقدرات الإنتاجية إلى أقصى حد لها، حيث أن أي زيادة في الإنفاق الكلي لا تقابلها زيادة في العرض الحقيقي من السلع والخدمات. يمكن أن تؤدي الزيادة في الطلب الكلي إلى ارتفاع متكرر في مستويات الأسعار. تحدث الفجوة التضخمية في الاقتصاد عندما يحدث التوازن إلى يمين خط التشغيل الكامل. وتُقاس الفجوة التضخمية بالمسافة بين A و B ، التي تعبر عن الفرق بين النقطة A التي تدل على دالة الإنفاق الكلي $C_2 + I_2 + G_2$ والنقطة B على الخط الإرشادي بزاوية 45. كذلك، تُقاس الفجوة التضخمية بالمسافة F_2 و F_3 ، التي تمثل الفرق بين الدخل عند المستوى التوازني OF_3 والدخل عند المستوى الكامل OF_2 وإزالة الفجوة التضخمية، يجب تقليل دالة الطلب الكلي من خلال تبني السياسات المالية والنقدية المناسبة.¹

¹مرجع نفسه، ص166

المطلب الثاني : آثار التضخم

للتضخم تأثيرات كثيرة على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية. ومن هذه التأثيرات البارزة هي الطريقة التي يغير بها توزيع الدخل الوطني والثروة بين الناس بشكل غير عادل، مما يسبب مشاكل في العدالة الاجتماعية ويؤثر سلباً على الكفاءة الإنتاجية. التضخم يعتبر أيضاً تهديداً حقيقياً لعدة مجالات اقتصادية مثل الصناعة، النظام المالي، والاقتصاد الخارجي وغيرها. تأثير التضخم يمتد أيضاً إلى الجانب السياسي، حيث يؤدي ازدياد معدلات التضخم إلى تراجع الثقة لدى الأفراد في السياسات التي تتبناها الحكومات، ويؤدي إلى زيادة التوترات الاجتماعية، مما قد يسبب مشاكل سياسية ويقلل من قدرة الدولة على اتخاذ قرارات اقتصادية فعالة. هذا يعني أن التضخم يؤثر ليس فقط على الاقتصاد، بل يؤثر أيضاً على شرعية النظام السياسي ومدى استقراره واستمراريته.

أولاً : الآثار الاقتصادية للتضخم :

يمكن حصر الآثار الاقتصادية للتضخم فيما يلي:

- أثر التضخم على إعادة توزيع الدخل القومي : يعتبر التضخم عاملاً يؤثر بشكل كبير على كيفية توزيع الدخل القومي. حيث تختلف تأثيراته وفقاً لطبيعة دخول مختلف الفئات الاجتماعية ومدى قدرتها على التأقلم مع زيادة الأسعار. بعض الفئات قد تعاني بشكل كبير، بينما تستفيد فئات أخرى من ارتفاع الأسعار.

الفئة الأولى تضم الأشخاص الذين يمتلكون دخول ثابتة، مثل المتقاعدين وحاملي السندات، حيث تظل دخولهم دون تغيير عندما تتغير الأسعار. لذا، فإن زيادة الأسعار تؤدي إلى انخفاض كبير في قدرتهم الشرائية، مما يضعف دخله بشكل ملحوظ.

أما الفئة الثانية فتشمل الموظفين في الحكومة والقطاع العام، حيث تزداد دخولهم بسبب المكافآت والعلاوات التي تُمنح للتعامل مع ارتفاع تكاليف المعيشة. لكن هذه الزيادات غالباً ما تكون أقل سرعة من زيادة الأسعار، الأمر الذي يؤدي إلى تراجع تدريجي في القيمة الحقيقية لدخولهم.

فيما يتعلق بالفئة الثالثة، هم أصحاب المشاريع التجارية والصناعية، الذين غالبًا ما تشهد دخولهم ارتفاعا أسرع من معدل التضخم. وهذا يعود بالنفع على دخلهم الحقيقي. فإيراداتهم تتزايد مع زيادة الأسعار، بينما تظل تكاليفهم التشغيلية ثابتة على المدى القصير. لا ترتفع الأجور مباشرة بعد زيادة الأسعار، بل بعد فترة تتخللها مفاوضات، كما أن المدفوعات مثل الإيجارات والفوائد لا تتغير بشكل فوري. وهذا يساعدهم في تحقيق أرباح كبيرة خلال فترات التضخم، إلا إذا تدخلت الحكومة بوضع حدود للأسعار.

أما الفئة الرابعة فهي العمال، حيث يعتمد تأثير التضخم على قدرتهم على التفاوض. فكلما كانت مهاراتهم في المساومة أقوى، خصوصا عبر النقابات العمالية، استطاعوا المطالبة بزيادة الأجور التي تواكب ارتفاع الأسعار، مما يساعد في الحفاظ على استقرار دخلهم الحقيقي. ولكن إذا كانت قدرتهم على التفاوض ضعيفة، فقد يؤدي التضخم إلى تآكل تلك الدخل.¹

- **أثر التضخم على توزيع الثروة :** يختلف تأثير التضخم على الأفراد بناء على نوع ثروتهم. فالأشخاص الذين يمتلكون أصولا حقيقية لا تتأثر بشكل مماثل لمن لديهم أموال سائلة أو استثمارات. وعادةً ما يكون التضخم مفيدا للمدينين وضرا لل دائنين.

الأفراد الذين يمتلكون ثروتهم في شكل أصول حقيقية، مثل العقارات والأراضي، تزداد ثروتهم أثناء التضخم، حيث يمكنهم بيع هذه الأصول والحصول على مبالغ نقدية أكبر بكثير مما دفعوه عند الشراء. بينما الأشخاص الذين تتركز ثروتهم في الأموال أو الاستثمارات، مثل حاملي السندات وأصحاب حسابات الادخار في البنوك، يتعرضون لخسائر أثناء التضخم، حيث تنخفض قيمة ما يملكون. ورغم أنهم يحصلون على عوائد من الفائدة، إلا أنها غالباً ما تكون أقل من نسبة ارتفاع الأسعار، مما يؤدي لتقليل القيمة الحقيقية لثروتهم.

من المؤكد أن التضخم يعيد توزيع الثروات لصالح المدينين ولضرر الدائنين، حيث يمكن للمدين سداد ديونه باستخدام أموال ذات قيمة أقل مقارنة بما كانت عليه عندما تم إبرام عقد القرض.²

¹ أحمد محمد مندور، إيمان محمد محب زكي، مبادئ الإقتصاد الكلي، مركز الاسكندرية للكتاب، مصر، بدون طبعة، 1995،

- **أثر التضخم على الاستثمار :** قد يؤثر ارتفاع الأسعار سلباً على تنظيم الإنتاج الوطني، حيث تقل الاستثمارات في الصناعة والزراعة نتيجة لارتفاع تكاليف الاستثمار في هذه المجالات، مما يجعل المستثمرين يميلون إلى استثمارات أسرع في استعادة الأموال. وبالتالي، يركز المستثمرون على المجالات التي تمنح أعلى إمكانية للربح مع أقل تكلفة للاستثمار. قد يقوم بعض المستثمرين بتخزين السلع لفترة معينة ثم بيعها بأسعار أعلى لتحقيق الأرباح بسبب الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع. أو يفضل البعض الاحتفاظ بأموالهم النقدية في صورة أصول ملموسة مثل الأراضي والعقارات التي تزداد قيمتها مع ارتفاع الأسعار. علاوة على ذلك، فإن التضخم يجعل من الصعب معرفة التكاليف الحقيقية للمشاريع المستقبلية، حيث قد تكون التكاليف الفعلية أعلى من التكاليف المقدرة، مما يؤدي إلى اضطراب في تنفيذ خطط التطوير الاقتصادي. كما أن التضخم يضعف قدرة الحكومة على جذب الاستثمارات الأجنبية، حيث ترتفع أسعار الأراضي والمواد الخام وأجور العمال، مما يزيد تكاليف الاستثمار للمشاريع الجديدة ويقلل من الأرباح المتوقعة، مما يثبط حماس المستثمرين الأجانب للاستثمار في الدول التي تعاني من التضخم. تعتمد قدرة جذب الاستثمارات الأجنبية على الوضع التنافسي للاقتصاد المحلي مقارنة بدول أخرى من حيث ظروف الاستثمار. بالإضافة إلى ذلك، حتى في حالة تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى دولة تعاني من التضخم، ستوجه هذه الاستثمارات نحو المجالات ذات التكلفة الأقل والفترة الزمنية القصيرة المطلوبة لاسترداد الأموال، مما يؤدي لتقليص الاستثمارات في القطاع الإنتاجي ويؤثر سلباً على التنمية الاقتصادية¹.

- **تأثير التضخم على الصادرات والواردات :** عندما يكون التضخم المحلي أعلى من التضخم العالمي، تصبح المنتجات الأجنبية أرخص نسبياً من المنتجات المحلية المماثلة، مما يزيد من الواردات ويقلل من الصادرات. ولا شك أن ارتفاع تكاليف الإنتاج في القطاعات المنتجة للسلع التصديرية خلال فترة التضخم وارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية، سيقول من تنافسيتها في تلك الأسواق².

ثانياً - الآثار الاجتماعية للتضخم:

للتضخم آثار اجتماعية تقتصر على ذكر مايلي :

¹ مرجع نفسه، ص 211

² مرجع نفسه، ص 212

- يسفر التضخم عن خلل واضح في توزيع الدخل والثروات، مما يؤدي إلى اختلال ميزان العدالة الاجتماعية. زيادة الأسعار تؤدي إلى توزيع غير عادل للدخل والثروة، حيث تتناقص القوة الشرائية لدى الفئات الضعيفة، بينما يستفيد بشكل غير مباشر الأفراد الذين يمتلكون الأصول أو الأموال. هذه الحالة تؤثر سلباً على العدالة الاجتماعية، إذ تتسع الفجوة بين الطبقات الاجتماعية ويفقد مبدأ المساواة في الفرص.

- يعمق الفجوة بين الطبقات ذات الدخل المرتفعة وتلك التي تنتمي إلى الشرائح محدودة أو متوسطة الدخل. هذا التفاوت قد يؤدي إلى نشوء مشكلات اجتماعية خطيرة ذات أبعاد سلبية يصعب التنبؤ بعواقبها فالتضخم يعزز الفجوة بين الطبقات الاجتماعية، حيث تكون الفئات التي لديها دخل مرتفع أكثر قدرة على التكيف مع زيادة الأسعار، بينما تصطدم الطبقات الوسطى والفقيرة بصعوبات معيشية أكبر. وهذا يمكن أن يؤدي إلى مشكلات اجتماعية مثل زيادة معدلات الفقر والبطالة وتقلص الطبقات الاجتماعية .

- كما يعزز التضخم من مكاسب الفئات الغنية والمستفيدين من السوق السوداء، في حين تتلاشى القيم الأخلاقية في المعاملات الاقتصادية. حيث تزداد الأنشطة الغير قانونية مثل المضاربة والاحتكار، يتمكن بعض الأشخاص من كسب أموال كبيرة بطرق غير مشروعة. هذا يؤدي إلى تراجع الثقة ويؤثر سلباً على القيم الأخلاقية في الاقتصاد مثل النزاهة والوضوح والعدالة.

- تتكون أسواق يتحكم فيها البائعون، حيث تطرح السلع والخدمات دون مراعاة الجودة، وهو ما ينعكس سلباً على رضا المستهلكين، كل ذلك يؤدي إلى تراجع ثقة المواطنين في الأداء الحكومي، بسبب الإحساس بالظلم والتهميش. فرفع الأسعار يؤدي إلى انعدام العدالة في توزيع الدخل والثراء، مما يقلل من القدرة الشرائية للشرائح الضعيفة في المجتمع، بينما يحصل الأفراد الذين يمتلكون المال أو الممتلكات على فوائد دون جهد. هذه الظاهرة تؤثر سلباً على العدالة الاجتماعية، إذ تزيد الفجوة بين الطبقات الاجتماعية، ويتأثر مبدأ تكافؤ الفرص¹.

ثالثاً - الآثار السياسية للتضخم :

أما الآثار السياسية للتضخم فهي تمس العديد من الجوانب نذكر منها :

¹ سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، مرجع سبق ذكره، ص 221

- يحدث التضخم اضطراباً في البنية التنظيمية للدولة، نتيجة تقاوم الضغوط الاقتصادية وتأثيرها على الاستقرار السياسي. فالتضخم ينتج عنه حالة من القلق في المؤسسات الحكومية، حيث تتسبب الضغوط الاقتصادية المتزايدة في تقليص قدرة النظام السياسي على السيطرة على الأوضاع الداخلية. هذا الأمر يعرض الاستقرار السياسي للخطر ويقلل من كفاءة السياسات العامة، خاصة عندما تفشل الحكومات في تلبية احتياجات المواطنين.

- تنشأ موجات من السخط الشعبي، قد تتطور إلى احتجاجات أو انتفاضات ضد السلطة القائمة. فزيادة الأسعار وتدهور مستويات المعيشة ترتبطان بنمو مشاعر الغضب بين الناس، مما قد يؤدي إلى اندلاع مظاهرات كبيرة تطالب بالتغيير أو بالإصلاح. وقد تتحول هذه المظاهرات إلى حركات اجتماعية أو سياسية تهدد بقاء النظام الحالي.

- يمهّد التضخم الطريق لتحولات سياسية كبرى، بما في ذلك تغيير الحكومات أو صعود قوى سياسية جديدة إلى السلطة. عندما يفقد الشعب إيمانهم بالحكومة، تظهر بدائل سياسية جديدة. غالباً ما تكون هذه التغيرات كبيرة وتشير إلى تغيير في توازن القوى في البلاد، خصوصاً إذا حدث التضخم جنباً إلى جنب مع أزمة اقتصادية شاملة. ومن أبرز الأمثلة على هذا الأثر، ما شهدته ألمانيا في عشرينيات القرن العشرين، حيث أدت أزمة التضخم الحادة إلى تمكين "هتلر" من الوصول إلى الحكم، حتى قيل إن "هتلر ولد من رحم التضخم".¹

المطلب الثالث : سبل علاج ظاهرة التضخم

يمكن معالجة التضخم بواسطة استراتيجيات تؤثر على إجمالي الطلب، ومن أبرز هذه الاستراتيجيات هي السياسات النقدية والمالية وذلك كما يلي :

أولاً - علاج التضخم بالسياسة النقدية :

تستخدم أدوات السياسة النقدية للتحكم في مستويات التضخم عن طريق التأثير على كمية النقود المتاحة، فكلما زاد عرض النقود مقارنة بالسلع والخدمات في الاقتصاد، ارتفعت معدلات التضخم، والعكس صحيح. لشرح ذلك بشكل أفضل، ذكرنا سابقاً أن التضخم يمكن أن يحدث عندما يتم إصدار

¹ سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، مرجع سبق ذكره، ص 221

نقود جديدة دون زيادة موازية في المعروض من السلع والخدمات، مما يزيد الطلب على هذه السلع والخدمات ويؤدي لارتفاع التضخم. تستخدم الدولة أدوات السياسة النقدية لمواجهة التضخم، حيث تقوم برفع معدلات الفائدة لتقليل الائتمان الممنوح، مما سيؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي وتراجع مستويات التضخم، بشرط أن تظل العوامل الأخرى كما هي. يمكن للبنك المركزي أيضا أن يعمل على تقليل معدل التضخم من خلال تغيير نسبة الاحتياطي الإلزامي، وهي الكمية من المال التي يجب على البنوك الاحتفاظ بها في حساباتها لدى البنك المركزي. عندما ترتفع معدلات التضخم، يقوم البنك المركزي بزيادة نسبة الاحتياطي الإلزامي مما يؤدي إلى تقليل قدرة البنوك على إعطاء قروض، وهذا يقلل من الطلب على السلع والخدمات وبالتالي يقلل من الأسعار ويخفض معدل التضخم. كما يمكن للبنك المركزي استخدام عمليات السوق المفتوحة كطريقة للتعامل مع التضخم، حيث يقوم ببيع أو شراء الأوراق المالية، مما يسحب فائض السيولة من السوق ويؤدي بالتالي إلى انخفاض الطلب الكلي والتضخم.¹

ثانيا - علاج التضخم بالسياسة المالية :

تعتبر السياسة المالية أحد الأساليب المستخدمة لمواجهة التضخم. تتضمن هذه الإدارة تدخل الحكومة، بوساطة بعض الجهات مثل وزارة المالية، لتوجيه الأموال والنفقات بشكل عام، وذلك بهدف الحد من تأثير التضخم والسعي للسيطرة عليه من خلال مجموعة من الإجراءات.

إن السياسة المالية تعني الطريقة التي تتبعها الحكومة بخصوص الضرائب والإنفاق العام والاقتراض. يمكن أن تتأثر التغيرات في الإنفاق الكلي بالإجراءات المالية. لمحاربة التضخم، تتضمن الخطوات المالية زيادة الضرائب وتقليل الإنفاق الحكومي. وذلك من خلال النقاط الآتية:

أولاً: تقوم وزارة المالية بوضع السياسة المالية للدولة، والتي تحدد المصادر المختلفة للإيرادات وكيفية استخدامها. عندما يحدث فائض في الميزانية، فهذا يساعد على تقليل كمية النقود المتاحة، مما يؤدي إلى خفض معدل التضخم.

ثانياً: تباع وزارة المالية الدين العام للجمهور من خلال إصدار السندات الحكومية، وهذا يعني سحب النقود المتاحة من السوق، مما يساعد في تقليل كمية النقد المتداول.

¹ رانيا الشيخ طه، التضخم أسبابه وآثاره وسبل ومعالجته، صندوق النقد العربي، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد 18، 2021،

ثالثاً: تزداد الضرائب على السلع الكمالية التي يشتريها القليل من الأفراد ذوي الدخل المرتفع، ويرتفع أيضاً معدل الضرائب على الدخل، وبالتالي يقل الدخل بشكل مباشر.

رابعاً: تقليل النفقات الحكومية: يعتبر الإنفاق الحكومي أحد الأسباب التي تزيد من كمية النقود المتداولة في السوق. لذا فإن تقليل هذا الإنفاق سيساعد في تقليل السيولة النقدية المتداولة¹.

الهدف من الإجراءات التي تتخذها السياسة المالية هو تقليل الطلب الكلي، فمع زيادة الضرائب ينخفض مستوى الأجور نسبياً، كما تسهم سياسات تخفيض الإنفاق الحكومي في تقليل كمية السيولة النقدية وتقليص العجز في الميزانية، مما يؤدي إلى تراجع الطلب الكلي مقارنة بالعرض الكلي سيؤدي ذلك إلى انخفاض الأسعار بشكل عام، مما يساعد على تقليل التضخم. ومع ذلك، يجب أن تكون السياسات المالية متوازنة لتجنب حدوث ركود اقتصادي قد يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي. كذلك يمكن للدولة أن تعتمد على فرض قيود مباشرة للحد من ارتفاع الأسعار. ومن أبرز أساليب هذه السياسة نجد:

- تحديد الأسعار: تعني هذه الطريقة أن الدولة ستحاول تثبيت الأسعار عند مستوى معين، بحيث تكون أقل مما ستكون عليه في حالة ترك السوق يعمل بحرية وفق العرض والطلب. ومع ذلك، فإن فعالية هذه الطريقة محدودة بسبب عدد من العوامل، مثل عدم التزام التجار وازدياد النشاط في السوق السوداء بعيداً عن مراقبة الدولة.

- بطاقات التموين : تقوم الحكومات بوضع نظام يحدد كيفية استهلاك السلع الضرورية وتوزيع الموارد بين الأفراد، أو تقنين بعض السلع مما يتسبب في توقف جهاز الأسعار لفترة معينة، حيث تأخذ الحكومة مكانه. تحدد هذه البطاقات نصيب كل عائلة من السلع الأساسية.

- منح الدعم : إن الحكومة تهدف من هذه الخطوة إلى تثبيت سعر سلعة معينة، مع تحملها لفارق السعر الموجود في السوق. ورغم تباين الطرق المستخدمة لمواجهة التضخم بين السياسات المالية والنقدية، وكذلك الأدوات المباشرة للتحكم في الأسعار، يبقى الاقتصاد يعاني من تقلبات بين التضخم والركود، ولا

¹ محمد الرياض، مرجع سبق ذكره، ص ص 198 199

تزال الجهود مستمرة للعثور على طرق أكثر فعالية لمواجهة التضخم دون التأثير سلباً على النمو الاقتصادي أو التسبب في الركود.¹

ثالثاً - سياسات جانب العرض :

يمكن خفض معدلات التضخم أيضاً عن طريق تنفيذ سياسات جانب العرض، والتي تتضمن مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى تقليل التكاليف وزيادة الكفاءة والإنتاجية والتنافس. هذا يساعد على زيادة كمية

الإنتاج واحتواء ارتفاع الأسعار من خلال عدد من السياسات الرئيسية مثل:

- خفض الضرائب.
- إجراء تغييرات في أسواق العمل.
- تحسين التعليم والمهارات والتدريب.
- تحرير أسواق السلع والخدمات.
- تقديم محفزات لدعم الشركات الناشئة.
- تطوير البنية التحتية.

من الفوائد المهمة لسياسات جانب العرض أنها تسهم في تقليل الضغوط التضخمية على المدى الطويل من خلال تعزيز الكفاءة والإنتاجية في أسواق العمل والسلع. كما يمكن أن تساهم هذه السياسات في إيجاد وظائف حقيقية ونمو طويل الأمد من خلال التأثير الإيجابي على إنتاجية العمالة والقدرة التنافسية. ولكن من العيوب المرتبطة بسياسات جانب العرض أنها تحتاج إلى وقت طويل لتحقيق نتائج ملموسة. على سبيل المثال، تحسين نوعية رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب قد لا يعطي نتائج سريعة، وقد يستغرق الأمر زمناً طويلاً. بالإضافة إلى ذلك، قد تكون هذه السياسات مرتبطة

¹ مرجع نفسه، ص 200

بتكاليف عالية قد لا تستطيع الحكومات تغطيتها، وقد تواجه معارضة من بعض الأطراف المعنية بسبب انفتاح الأسواق وزيادة المنافسة.¹

خلاصة الفصل :

من خلال ما تم ذكره في هذا الفصل، يمكننا أن نقول إن التضخم له تعريفات متعددة، لكنها جميعا تدل على أن التضخم هو زيادة الأسعار بشكل عام. وهناك أنواع مختلفة للتضخم، قد تتجم عن ارتفاع بطئ في الأسعار أو بسبب زيادة كبيرة في كمية النقود أو زيادة في التكاليف.

تختلف أسباب التضخم، فبعضها يتعلق بالطلب الكلي والبعض الآخر يتعلق بالعرض الكلي. وتظهر هذه الأسباب في عدة أنواع مثل التضخم الجامح، التضخم المكبوت، التضخم الطليق، والتضخم السريع.

هذه الأسباب المتنوعة تؤدي إلى اختلاف التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يسببها التضخم. من بين هذه التأثيرات هو تأثير التضخم على توزيع الثروة وكذلك على الاستهلاك والإدخار، كما يؤثر أيضا على كيفية توزيع الدخل.

وسعى الإقتصاديون لوضع تفسيرات للتضخم، ومن أهم هذه التفسيرات النظرية الكلاسيكية، النظرية الكينزية، والنظرية النقدية.

ولمعالجة مشكلة التضخم، استخدم العديد من الدول سياسات مختلفة، منها السياسة النقدية والسياسة المالية.

¹ رانيا الشيخ طه، مرجع سبق ذكره، ص ص 29 30

أثر السياسة النقدية على معدلات التضخم
في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)

تمهيد الفصل

تعتبر السياسة النقدية واحدة من الأدوات الرئيسية التي تستخدمها السلطات النقدية في الجزائر لتحقيق استقرار اقتصادي، خاصة الحفاظ على أسعار مستقرة. في ظل التحديات التي يواجهها الاقتصاد الجزائري، والذي يعتمد بشكل كبير على قطاع النفط، تظل السيطرة على التضخم هدفا مهما لهذه السياسة. ومع ذلك، تؤثر مجموعة من العوامل الهيكلية والظرفية على فعالية هذه السياسة في الاقتصاد الوطني. بناء على أهمية هذه العلاقة، يهدف هذا الفصل إلى توضيح كيفية تفاعل السياسة النقدية مع مستوى التضخم في الجزائر، ومحاولة فهم الاتجاهات العامة التي شكلت هذه العلاقة في السنوات الأخيرة.

سيتم في هذا الفصل إبراز أهم العناصر خلال المباحث التالية :

المبحث الأول تحت عنوان السياسة النقدية في الجزائر الذي يتناول مسار وأدوات السياسة النقدية في الجزائر.

أما المبحث الثاني فهو يضم ظاهرة التضخم في الجزائر من خلال مصادره وتطور معدلاته و كمية المعروض النقدي في الجزائر.

و جاء المبحث الثالث تحت عنوان دور السياسة النقدية في التأثير على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2022) ليتم فيه تحليل معدلات التضخم و المعروض النقدي في الجزائر.

المبحث الأول : السياسة النقدية في الجزائر

تعتبر السياسة النقدية من العناصر الرئيسية في السياسات الاقتصادية العامة في الجزائر، حيث تسعى لتحسين الاستقرار الاقتصادي وتعزيز النمو من خلال المحافظة على توازن السوق النقدي. مع مرور الزمن، شهدت هذه السياسة تطورات لمواكبة التغيرات التي طرأت على الاقتصاد الوطني والتحديات الناتجة عن البيئة الاقتصادية العالمية. تستند السياسة النقدية الجزائرية إلى مجموعة من الأدوات التي تستخدم لضبط مستويات السيولة والتحكم في التضخم، مما يساعد على تعزيز الاستقرار المالي.

المطلب الأول : مسار السياسة النقدية في الجزائر

عند النظر إلى التغيرات الاقتصادية والمصرفية في الجزائر على مر الزمن، يمكن تحديد الخصائص الرئيسية للسياسة النقدية كالتالي:

في الفترة من الستينات إلى السبعينات، لم تكن هناك سياسة نقدية واضحة بسبب طبيعة المرحلة التي كانت تعتمد على ميزانية الدولة لتمويل الأنشطة الاستثمارية بما يتناسب مع الخطط المركزية.

أما في السبعينات، فقد كانت هناك خطط رباعية، الأول من عام 1970 إلى 1973، والثاني من 1974 إلى 1977. اتسمت هذه الفترة بربط دور السياسة النقدية بالميزانية، حيث كانت وزارة المالية مسؤولة عن إدارة القروض التي تمول النشاط الاقتصادي، لضمان تلبية احتياجات المؤسسات العامة وفق ما تم التخطيط له مركزيا. كما تم في هذه المرحلة فرض على المؤسسات العامة أن تقوم بكل معاملاتها المصرفية مع بنك واحد، بالإضافة إلى إلزام المؤسسات المالية والمصرفية بالاستثمار في سندات الحكومة، لضمان إعادة تمويل هذه السندات. وهذا يعكس غياب أدوات السياسة النقدية، إذ كانت السلطة النقدية بيد السلطات السياسية، ووزارات التخطيط والمالية، بعيدا عن البنك المركزي.¹

فترة الثمانينات: شهد القطاع المصرفي مجموعة من التعديلات المهمة، أبرزها صدور قانون النقد والقرض في عام 1986. في عام 1987، اتخذت الحكومة قرارا بالانسحاب من تمويل الاقتصاد، وأصبحت مسؤوليتها تقتصر فقط على تمويل الاستثمارات في البنية التحتية وبعض القطاعات المهمة. في الفترة بين 1987 و1988، تم اتخاذ عدد من الإجراءات لتعزيز المنافسة، ومن بينها إلغاء الحكومة لقرار

¹ بوبودة زهرة، مصداق راضية، توجهات السياسة النقدية في الجزائر في إطار تعديلات قانون النقد والقرض 90-10 :

دراسة تحليلية، مجلة المال والأعمال، جامعة الشهيد حمة لخضر ، الوادي، الجزائر، العدد 1، 2022، ص 498

التوطين الإجباري. كما تم السماح للمؤسسات المالية بالعمل في مجالات متنوعة من خلال إصدار قانون استقلالية المؤسسات العامة في عام 1988. وفي مايو 1989، تم إنشاء سوق النقود بين البنوك والذي منح الاستقلالية للبنوك، وبدأ البنك المركزي بالتدخل في هذا السوق من خلال آلية الأمانات، وهي نظام يتم بموجبه إجراء اتفاقات إعادة شراء بين البنوك والبنك المركزي لتمويل قصير الأجل.

بالنسبة للسياسة النقدية في الجزائر بين عام 1962 و 1990، فقد كانت غير فعالة بسبب دور النقود السلبي في الاقتصاد. لم تتمكن هذه السياسة من الوصول إلى أهدافها الرئيسية، وهذا يعود إلى كونها كانت مجرد مفهوم نظري موجود في القوانين ولكن بعيد عن التطبيق الفعلي. بالإضافة إلى ذلك، اعتمد البنك المركزي على أدوات مباشرة للتحكم في الائتمان، وهو ما كان بعيدا جدا عن تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر. كما أن البنك المركزي كان يعتبر مجرد وسيلة لتمويل العجز في الميزانية العامة، حيث كانت الخزينة العامة مسؤولة عن إصدار النقود والسيطرة على حجم تداولها.¹

وفي التسعينات و تحديدا سنة 1990 كانت نقطة تحول كبيرة وإشارة مهمة للاعتراف باستقلالية البنك المركزي بالإضافة إلى تأكيد دور النظام المصرفي في تعزيز الاقتصاد الوطني من خلال تطبيق إصلاحات شاملة. وفقا لقانون النقد والقرض الذي تم إقراره في 14 أبريل 1990، تم تحديد الطريق الصحيح لنظام النقد والبنوك مع تسليط الضوء على أهمية السياسة النقدية وإعادة صلاحيات الجهة النقدية في إدارة النقد والقروض. كان هذا القانون مبنيا على مجموعة من المبادئ التي نتجت عن الإصلاحات الاقتصادية المرتبطة بالمؤسسات الدولية، وتتمثل هذه المبادئ في:

- الفصل بين الدائرة الحقيقية والدائرة النقدية، حيث لم تعد القرارات النقدية مرتبطة بالتخطيط الكمي بل تستند إلى الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية بناء على الأوضاع النقدية.
- الفصل بين الدائرة النقدية وميزانية الدولة، حيث لم تعد الخزينة تستطيع الاقتراض بسهولة من البنك المركزي بل أصبح الأمر مرتبطا بشروط معينة.
- الفصل بين ميزانية الدولة ودائرة القروض، مما يعني أن دور الخزينة يتمثل فقط في تمويل الاستثمارات العامة، ويتيح ذلك للنظام المصرفي منح القروض وفقا لمعايير اقتصادية بدلا من اتباع قواعد إدارية.

¹ مرجع نفسه، ص 499

الفصل الثالث أثر السياسة النقدية على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)

- إنشاء هيئة نقدية واحدة ومستقلة، والتي ألغت تعدد مراكز السلطة النقدية وأكدت وجود مجلس النقد والقرض كسلطة نقدية واحدة تضمن تماسك السياسة النقدية واستقلالها من أجل تحقيق الأهداف النقدية والسيطرة على إدارة النقد والنمو الاقتصادي لتقاضي التناقض بين الأهداف النقدية.

نتيجة لهذه المبادئ، تظهر مجموعة من النتائج المهمة، منها :

- أن إصدار وتطبيق قانون النقد والقرض جاء مع مجموعة من الإصلاحات الهيكلية. يمكن تقسيم هذه الإصلاحات إلى نوعين: الأول يتعلق بالأسعار والثاني يتعلق بالأسواق. الهدف كان مواجهة ظاهرة التضخم وضبط الأسعار في عام 1989 من خلال إعادة الاقتصاد إلى حالته المتوازنة عن طريق التحكم في الكتلة النقدية.

- تم تحرير سعر الفائدة على مرحلتين رئيسيتين. بدأت المرحلة الأولى في ماي 1990 بتحرير أسعار الفائدة على الودائع، ثم انتقلنا تدريجيا لتحرير أسعار الفائدة على القروض. انتهى التحرير الكامل لأسعار الفائدة على القروض في عام 1995.

- بالنسبة للفئة الثانية: السوق النقدية، تم تأسيسها لإظهار أهمية الآليات النقدية في تنظيم الحالة النقدية للاقتصاد الوطني. تم إنشاء السوق النقدية عام 1989، ولكن تم تنظيمها بناء على قواعد قانون النقد والقرض وأدخلت في نظام بنك الجزائر رقم 91-08 في 14 أوت 1991 والذي تضمن تنظيم السوق النقدية.

- وفي عام 1995، تم تأسيس سوق الصرف بين البنوك وفقا لنظام بنك الجزائر رقم 95-08 الذي صدر في 23 ديسمبر 1995. هذا الإجراء تزامن مع تخفيف القيود على سعر الصرف لمواجهة الصدمات الخارجية، ودعم التوازن الداخلي، وتعزيز النمو والتنمية في الاقتصاد.¹

أدخلت بعض التغييرات على قانون القرض والنقد 90-10 من أهمها :

- الأمر 01-01 المعدل والمكمل لقانون النقد والقرض 90-10 :

تم تقديم أول تعديل لقانون النقد والقرض 90-10 من خلال أمر رئاسي، وهو الأمر رقم

¹ بن عزة إكرام، إشكالية السياسة النقدية بين جهود الهيئات الدولية والإصلاحات المصرفية الجزائرية في تحقيق النمو، مجلة

كلية السياسة والاقتصاد، الجزائر، العدد 1، 2019، ص-ص 87-89

01-01 المؤرخ في 27 فيفري 2001. وقد تم فيه الفصل بين سلطات مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض لتعزيز استقلالية النظام النقدي. يتكون مجلس النقد والقرض من أعضاء مجلس إدارة بنك الجزائر وثلاثة أفراد يتم اختيارهم بسبب خبراتهم في الأمور الاقتصادية والنقدية. كما تم إلغاء المادة 22 من قانون 90-10 التي تتعلق بمدة ولاية المحافظ ونوابه وتجديدها والأسباب التي قد تؤدي إلى فصلهم. بالإضافة إلى ذلك، تم تعديل الفقرتين الأولى والثانية من المادة 23 من قانون 90-10، والتي تتعلق بتعارض منصب النواب مع الوظيفة العامة وعدم قدرتهم على شغل أي منصب آخر خلال فترة ولايتهم، باستثناء تمثيل الدولة أمام المؤسسات الدولية. كما تم إلغاء الفقرة الثالثة التي تتعلق بعدم قدرة المحافظ ونوابه على اقتراض أي مبلغ من أي مؤسسة سواء كانت محلية أو أجنبية، ولا يقبل أي تعهدات منهم في محفظة البنك المركزي أو في محفظة أي بنك يعمل في الجزائر.

- الأمر 11-3 الذي يلغي 90-10 :

أصدرت السلطات الأمر رقم 11-3 المؤرخ في 26 أوت 2003. جاء هذا الأمر بعد الأزمات التي واجهها النظام المصرفي الجزائري، بما في ذلك إفلاس بنك الخليفة الخاص والبنك الصناعي التجاري الجزائري. الغرض من تعديل هذا القانون هو تقليل الصلاحيات التي يمتلكها محافظ بنك الجزائر، مما يؤدي إلى تقليل استقلالية البنك وفقاً لروح قانون النقد والقرض، ومن جهة أخرى، تعزيز الإشراف والرقابة على البنوك، خاصة بعد أزمة إفلاس هذين البنكين.¹

- الأمر 11/03 الصادر في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض:

شهدت البنوك في الجزائر في بداية القرن الجديد العديد من الفضائح المالية بسبب إفلاس بعض البنوك الخاصة، مثل فضيحة بنك الخليفة وانحيار البنك التجاري والصناعي. أدت هذه الأحداث إلى خسائر كبيرة للخزانة الجزائرية وأثرت بشكل كبير على النظام المصرفي بالكامل. هذا أظهر بوضوح عدم كفاءة أدوات المراقبة والإشراف التي يطبقها بنك الجزائر كسلطة نقدية. لذلك، سعت السلطات الجزائرية للبحث عن حلول مناسبة للتغلب على هذه الأزمة المالية وما نتج عنها من فقدان الثقة بين البنوك والزيائن.

¹ عدوان علي، بن سماعيل حياة، دراسة تحليلية لواقع الكتلة النقدية في الجزائر في ظل قانون النقد والقرض خلال الفترة

(1990-2020)، دفاثر البحوث العلمية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 1، 2022، ص ص 20 21

صدر الأمر 11-03 في 26 أوت 2003 ليعالج الثغرات القائمة في ظل القانونين 90-10 و 01-01، حيث تم إعادة صياغة القانون بشكل شبه كامل مع تأكيد التعديلات التي أُدخلت في عام 2001. الهدف من هذه التعديلات :

- تمكين بنك الجزائر من ممارسة صلاحياته بشكل أفضل.

- تعزيز التعاون والتواصل بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي.

- توفير حماية أفضل للبنوك والمودعين.

في هذا السياق، حدد الأمر 11-03 بوضوح العلاقة بين بنك الجزائر والحكومة. حيث منح البنك الاستقلالية اللازمة لوضع وتنفيذ ومتابعة السياسة النقدية تحت إشراف وزارة المالية. وفي المقابل، أعطى للحكومة القدرة على تعديل ما يصدر عن بنك الجزائر فيما يخص السياسة النقدية.¹

- قانون رقم 17 - 10 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017 المتمم للأمر 11-3:

تم وضع هذا القانون الذي يتناول النقد والتمويل، والذي يهدف إلى تمكين بنك الجزائر من شراء السندات التي تصدرها الخزينة العامة مباشرة لمدة خمس سنوات. المادة 45 مكرر تشير إلى أن بنك الجزائر سيقوم، اعتبارا من بدء العمل بهذا الحكم، بشكل استثنائي ولمدة خمس سنوات بشراء السندات المالية مباشرة من الخزينة.

هذا الإجراء يهدف بشكل خاص إلى:

- دعم الصندوق الوطني للاستثمار.

- تنفذ هذه الآلية لمراقبة تطبيق برنامج الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية ومتابعة الميزانية، والتي ينبغي أن تؤدي في النهاية، كحد أقصى، إلى تحقيق توازن في خزينة الدولة وتحقيق توازن في ميزان المدفوعات (يتم)

تحديد طريقة تنفيذ هذا الحكم بواسطة الخزينة وبنك الجزائر).²

¹بودبودة زهرة، مصداق راضية، مرجع سبق ذكره، ص 501

² عدوان علي، بن سماعيل حياة، مرجع سبق ذكره، ص 22

المطلب الثاني : أدوات السياسة النقدية في الجزائر

استخدم بنك الجزائر عدة أدوات للتقليل من مشكلة التضخم، ومنها:

1- معدل إعادة الخصم:

يعتبر معدل إعادة الخصم وسيلة مهمة للبنك المركزي لضبط كمية الأموال المتاحة في الاقتصاد والتأثير على أسعار الفائدة، مما يؤثر بدوره على تدفق القروض والاستثمار. خلال فترة التسعينيات في الجزائر، استخدم البنك المركزي سياسة نقدية انكماشية، حيث تم تطبيق معدل إعادة الخصم للحد من الزيادة الكبيرة في الائتمان، في وقت كانت فيه الأوضاع الاقتصادية تعاني من ارتفاع التضخم. ساعدت هذه الاستراتيجية على تقليل الضغوط التضخمية بشكل تدريجي، حيث بدأ التضخم في الانخفاض بانتظام، حتى وصل إلى 6% في أكتوبر 2000، بالتزامن مع تحقيق فوائد حقيقية إيجابية، مما زاد من مصداقية السياسات النقدية المتبعة. استمر هذا التحسن حتى وصل معدل التضخم إلى 4% بين عامي 2004 و2016، مما يثبت نجاح سياسة إعادة الخصم كوسيلة لدعم الاستقرار الاقتصادي.¹

الجدول رقم (1) : تطور معدل إعادة الخصم للفترة 2000-2020

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
معدل إعادة الخصم%	6.5	6	5.5	4.5	4	4	4
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	*2012	*2013
معدل إعادة الخصم%	4	4	4	4	4	4	4
السنة	*2014	*2015	*2016	*2017	*2018	*2019	*2020
معدل إعادة الخصم%	4	4	4	4	3	3	3

المصدر: بن قدور علي، يبرير محمد، السياسة النقدية والتوازن الاقتصادي الكلي، دار الأيام للنشر

والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2018، ص 274

* موقع indexmunder، الجزائر - معدل إعادة الخصم

www.indexmundi.com/facts/algeria/discount-rate

¹ عمران فوزية، مرجع سبق ذكره، ص 72

2- الإحتياطي الإلزامي :

يتطلب كل بنك تجاري أن يحتفظ بجزء من أمواله وودائعه كرصيد دائم لدى البنك المركزي. وقد نص قانون النقد والقرض 90-10 في المادة 93 على أنه لا يجب أن تزيد نسبة الإحتياطي الإلزامي عن 28%. في عام 1994، تم إصدار التعليمية رقم 16-94، التي تلزم المصارف والجهات المالية بالاحتفاظ بمبالغ معينة من الإحتياطيات كودائع لدى البنك المركزي. وحددت التعليمية نسبة الإحتياطي الإلزامي بـ 2.5% من إجمالي العناصر المذكورة في المادة الثانية من هذه التعليمية. الجدول التالي يوضح كيفية تغير نسبة الإحتياطي الإلزامي:

الجدول رقم (2) : تطور نسبة الإحتياطي الإلزامي (1994-2017)

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
نسبة الإحتياطي الإلزامي %	2.5	2.5	2.5	2.5	6.25	6.25	6.25	3
السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
نسبة الإحتياطي الإلزامي %	4.25	6.25	6.25	6.25	6.25	6.25	8	8
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
نسبة الإحتياطي الإلزامي %	8	9	9	11	12	12	12	12

المصدر : فتيحة بن علي، صالح تومي، تحليل وتقييم أدوات السياسة النقدية وفعاليتها في تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية الكلية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2017)، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الجزائر 3، العدد 22، 2020، ص 56

ارتفع معدل الخصم من 3% في عام 2001 إلى 4.25% في عام 2002 ثم زاد إلى 6.25% في عام 2003، ليظل ثابتا عند هذا الرقم حتى عام 2007. حدث هذا بسبب الفائض في السيولة لدى البنوك الذي بدأ في عام 2002، مما أدى إلى زيادة الودائع التي تم تسجيلها تحت بند الإحتياطي الإلزامي لتصل إلى 122 6 مليار دينار في نهاية عام 2002، بعد أن كانت عند 43 مليار دينار في نهاية عام 2001. في عام 2008، ارتفعت نسبة الإحتياطي الإلزامي إلى 8% في عام 2009، واستمرت في الزيادة حتى وصلت إلى 12% في عام 2013. هذا يشير إلى رغبة البنك المركزي في الاستفادة من فوائد هذه الأداة وجعلها فعالة للتحكم في سيولة البنوك، بهدف مكافحة التضخم. حيث بلغ متوسط التضخم السنوي، الذي يقاس بمؤشر أسعار المستهلك في مدينة الجزائر الكبرى، ذروته في عام

2012 بنسبة 8.9% مقابل 4.5% في عام 2011، بعد أن بدأ في التسارع منذ النصف الثاني من عام 2011.¹

3- عمليات السوق المفتوحة :

ينص قانون النقد والقرض 90-10 على استخدام التداولات في السوق المفتوحة عن طريق شراء السندات الحكومية التي لا تزيد فترة استحقاقها عن ستة أشهر، مع تحديد الحد الأقصى لهذه السندات بـ 20% من إجمالي الإيرادات العادية للدولة للسنة السابقة. لكن بعد إصدار الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، تمت إزالة هذا الحد الأقصى وجعلت الأمور مفتوحة بحسب الاحتياجات والأهداف للسياسة النقدية. تم تنفيذ أول عملية في السوق المفتوحة في عام 1996 عندما قام بنك الجزائر بشراء السندات الحكومية التي لا تتجاوز مدتها ستة أشهر.

من خلال الاطلاع على نوع السندات التي تمتلكها البنوك الحكومية، يتضح أن معظمها تمثل ديون غير مضمونة على المؤسسات العامة. لذلك، بعد وجود فائض في السيولة في السوق النقدية بدءًا من عام 2002، لم يتمكن بنك الجزائر من استخدام هذه الأداة لأنه يحمل فقط أوراق مالية عامة، وليس هناك أوراق مالية من القطاع الخاص. ولم يسمح له القانون بالتدخل في سوق أدونات الخزينة العامة، بالإضافة إلى ضيق تطور سوق السندات الحكومية. ومع ذلك، يبقى لهذه الأداة دور هام وأهمية ملموسة، كما يتضح من النسبة الكبيرة للسندات الحكومية في محافظ البنوك بالنسبة لأصولها.²

4- تقنية استرجاع السيولة بالمناقصة :

بدأ تحسين السيولة لدى البنوك من الجزء الأول من عام 2002، وكان ذلك سببا في وجود فائض من السيولة. ونتيجة لذلك، قام بنك الجزائر بالتدخل في السوق النقدية باستخدام وسيلة جديدة تُعرف باسم "استعادة السيولة من خلال المناقصة". تُعتبر هذه الطريقة واحدة من الأساليب التي ابتكرها بنك الجزائر لسحب الفائض من السيولة. وتم تفعيلها بعد صدور التعليمات رقم 02-2002 في 11 أبريل 2002، والتي تخص استرجاع السيولة من السوق النقدية. وتتص التعليمات على أن بنك الجزائر يمكنه استرجاع

¹فتيحة بن علي، صالح تومي، تحليل وتقييم أدوات السياسة النقدية وفعاليتها في تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية الكلية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2017)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الجزائر 3، العدد 22، 2020، ص 56

²تواتي سهام، مرجع سبق ذكره، ص 84

السيولة دون شرط، عن طريق دعوة البنوك التجارية التي تشكل النظام المصرفي لوضع جزء من سيولتها كودائع لمدة 24 ساعة أو لفترة محددة بمعدل فائدة ثابت يُحسب وفقاً لمدة الاستحقاق، وذلك من خلال مشاركتها في مناقصة يعلن عنها بنك الجزائر.

تتميز آلية استعادة السيولة عبر المناقصة بالمرونة التي توفرها لبنك الجزائر في تحديد سعر الفائدة الذي يتفاوض عليه، بالإضافة إلى كمية السيولة التي يرغب في سحبها من السوق، وهو ما لا يمكن تحقيقه بسياسة الاحتياطي الإلزامي. ومنذ عام 2002، بدأ بنك الجزائر يتدخل أسبوعياً في السوق النقدية بهذه الطريقة. وبفضل ما تتمتع به هذه الوسيلة من مرونة، أصبحت تمثل الأداة الرئيسية في تنفيذ السياسة النقدية لبنك الجزائر منذ ذلك الحين.¹

5- تقنية التسهيلات الدائمة :

تنص المادة 26 من النظام رقم 09/02 الصادر في 26 ماي 2009 على أن التسهيلات الدائمة مخصصة لتمويل البنوك بالسيولة أو لسحبها منها، وهذه العمليات تتم بناء على طلب من البنوك وتكون في الشكل التالي:

- تسهيلات القرض الهامشي: حيث يمكن لأي بنك الحصول على سيولة من بنك الجزائر لمدة يوم واحد بمعدل مسبق التحديد، وذلك من خلال تقديم أوراق مقبولة. يتم استخدام الأوراق العمومية المؤهلة كضمانة لمدة 24 ساعة في إطار القرض الهامشي.

- تسهيلات الودائع المدرة للفائدة : فهي تمثل عملية إيداع لمدة 24 ساعة لدى بنك الجزائر. يمكن للبنوك استخدام هذه التسهيلات كل يوم عمل بناء على طلبها الموجه لبنك الجزائر. أقصى وقت يتم تحديده لبنك الجزائر للنظر في طلب تسهيلات الودائع المدرة للفائدة هو 30 دقيقة بعد إغلاق السوق النقدي بين البنوك. ومن خلال آلية تسهيلات الإيداع، تمكن بنك الجزائر من سحب كمية كبيرة من السيولة من النظام المصرفي منذ بدء تطبيق هذه الآلية في عام 2005، حيث ارتفعت الفوائض المودعة من قبل البنوك في هذه الأداة من 106 مليار دينار في ديسمبر 2010 إلى 1258 مليار دينار في ديسمبر 2011 .

¹ بوبودة زهرة، مصداق راضية، مرجع سبق ذكره، ص 507

وهذا يدل على أهمية هذه الأداة في إدارة السيولة المصرفية، رغم أن معدلات الفائدة عليها أقل مقارنة بتلك المطبقة على عمليات استرجاع السيولة.¹

المبحث الثاني : ظاهرة التضخم في الجزائر

تعتبر ظاهرة التضخم واحدة من المشاكل المستمرة التي يواجهها الاقتصاد في الجزائر، حيث شهدت مستوياتها تغيرات ملحوظة بسبب عدة عوامل، من أهمها تغيرات المعروض النقدي في السوق. إن التغيرات في حجم الكتلة النقدية تؤثر بشكل مباشر على أسعار السلع ومستوى التضخم. يهدف هذا القسم إلى إعطاء لمحة عامة عن تطور هذه الظاهرة.

المطلب الأول : مصادر التضخم في الجزائر

تعتبر مصادر التضخم في الجزائر من المواضيع التي تجذب انتباه الدراسات الاقتصادية، بسبب وجود عدة عوامل تساهم في تشكيلها، وبالتالي سنلخص أهمها :

- زيادة حجم الكتلة النقدية :

لقد شهدت بداية القرن الواحد والعشرين ارتفاعاً مستمراً في كمية النقود، حيث زادت من 2022. 5 مليار دينار في عام 2000 إلى 9929.18 مليار دينار في عام 2011. وكانت هناك عدة أسباب لذلك، أهمها: زيادة في حجم القروض وارتفاع أجور العاملين، بالإضافة إلى زيادة الإنفاق الحكومي الذي بدأ تنفيذ برنامج لدعم الانتعاش الاقتصادي بين عامي 2001 و 2004، حيث تم تخصيص مبلغ 525 مليار دينار لهذه الغاية. بعد ذلك، بدأت الحكومة الجزائرية بتنفيذ برنامج إضافي لتعزيز النمو بين عامي 2005 و 2009، والذي بلغ إجمالي قيمته حوالي 9682 مليار دينار بنهاية 2009. إلى جانب ذلك، كان هناك البرنامج الخماسي من 2010 إلى 2014، الذي تم تخصيص له 21214 مليار دينار. إضافة إلى ذلك، فإن الأهداف النقدية المتعلقة بتطور كميات النقود التي يحددها مجلس النقد والقرض

¹ جميلة بغدوي، براهيم بوكشاوي، سماعين عيسى، استراتيجية الساسة النقدية لبنك الجزائر -مقاربة بين رسم الاهداف واختيار الادوات - للفترة (2001-2019)، مجلة الإقتصاد والمالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد 1،

عند إعداد التوقعات النقدية لكل سنة تعتمد على سعر تقديري لبرميل النفط. على سبيل المثال، كانت التوقعات النقدية لعام 2007 مبنية على فرضية سعر البرميل البالغ 62.8 دولار، بينما كان السعر الفعلي 74.95 دولار، مما يعني زيادة بنسبة 19%. هذا الأمر ساهم في تحسين الموارد الناتجة عن ميزان المدفوعات وزيادة كمية النقود بشكل كبير بالمقارنة مع التقديرات، حيث تجاوزت الكمية النقدية النمو المستهدف البالغ بين 17.5% و 18.5% في عام 2007، مما يزيد من المخاطر التضخمية التي تهدد استقرار الأسعار. ورغم الأزمة العالمية التي بدأت في عام 2014 نتيجة انهيار أسعار النفط، استمر حجم الكمية النقدية في الاقتصاد الجزائري في الارتفاع، ولعل السبب في ذلك هو زيادة إصدار النقود، بالإضافة إلى الكمية الكبيرة من النقود المتداولة في السوق السوداء، مما تسبب في استمرار ارتفاع الكمية النقدية بالرغم من الانخفاض الحاد في الإيرادات النفطية. كما أن هذا الارتفاع المستمر في الكمية النقدية أدى إلى زيادة التضخم، بسبب سياسة القروض السهلة التي تم تطبيقها في القطاع العام، والديون الممنوحة من الخزينة العامة، مما أدى إلى ظهور التضخم الناتج عن الطلب الذي أثر على جميع القطاعات، بالإضافة إلى التضخم الناتج عن التكاليف نتيجة الارتفاع في الأعباء المالية على المؤسسات، مما دفعها إلى رفع الأسعار.¹

- التضخم المستورد :

يحدث التضخم المستورد عندما تكون هناك علاقات اقتصادية متبادلة بين دول مختلفة في العالم، وخاصة بين الدول الغنية والدول الفقيرة. ويظهر هذا عندما ترتفع أسعار السلع المستوردة، مما يؤدي إلى زيادة أسعار السلع المحلية لاحقاً. كما أن نوع الواردات وطبيعتها تعكس مدى اعتماد البلاد على الخارج. إذا كانت معظم الواردات تتكون من سلع غير ضرورية، فإن ارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية يسهل تقليل كميات الشراء بسبب مرونتها المنخفضة. بينما إذا كانت السلع الأساسية والوسيلة هي الطاغية في الواردات، فإن ارتفاع أسعارها يؤثر على السوق المحلية بشكل غير مباشر عن طريق رفع التكاليف الإنتاجية، وهذا يأخذ وقتاً يسمح للجهات المختصة باتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة تلك الزيادة.

الجدول التالي يوضح تطور الواردات في الجزائر :

¹ إيمان بن زروق، التضخم قياسه وآثاره مع التطبيق على الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2021، ص ص 98 99

الجدول رقم (3) : تطور واردات الجزائر خلال الفترة (2000-2022)

الوحدة : (مليون دولار)

السنة	الواردات	السنة	الواردات	السنة	الواردات
2000	9173	2008	39479	2016	47089
2001	9940	2009	39294	2017	46059
2002	12009	2010	40473	2018	46331
2003	13534	2011	47247	2019	41935
2004	18308	2012	50376	2020*	40980
2005	20357	2013	55028	2021*	43560
2006	21456	2014	58580	2022*	46000
2007	27631	2015	51702		

المصدر : ادوب سارة، لسبع مريم، تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)، مجلة

ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، العدد 2، 2021، ص47

*البنك الدولي، واردات الجزائر من السلع والخدمات.

<https://data.worldbank.org/indicator/NE.IMP.GNFS.CD?locations=DZ>

في عام 2000، كان السبب في ذلك هو ارتفاع ثمن النفط بالإضافة إلى السياسات التتموية التي اتبعتها الجزائر في تلك الفترة والتي ركزت على زيادة كميات الواردات. من المهم أن نلاحظ أن عام 2009 شهد انخفاضاً طفيفاً في الواردات حيث بلغ مجموعها 39.294 مليون دولار مقارنة بـ 39.479 مليون دولار في عام 2008، وذلك نتيجة للإجراءات الحذرة التي تم اتخاذها لمواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية الناتجة عن انخفاض أسعار النفط إلى 61.60 دولار للبرميل في ذلك العام. على عكس الفترة السابقة، كانت الفترة بين 2015 و 2019 باستثناء عام 2018 الذي شهد زيادة طفيفة - فترة تراجع في قيمة الواردات، حيث انخفضت من 58.585 مليون دولار في 2014 إلى 51.702 مليون دولار في

2015، واستمرت في التراجع إلى 41.935 مليون دولار في 2019. ويعود هذا التراجع إلى انخفاض احتياطات النقد الأجنبي بسبب انهيار أسعار النفط في منتصف عام 2014.¹

شهدت الجزائر في العام 2020 انخفاضاً في الواردات تصل إلى نحو 40980 مليار دولار، بسبب تأثيرات جائحة كوفيد-19 على التجارة الدولية، بالإضافة إلى تراجع أسعار النفط. وفي عام 2021، بدأت الواردات في العودة إلى النمو، حيث بلغت 43560 مليار دولار، نتيجة لتحسن نسبي في الاقتصاد العالمي واستئناف الأنشطة التجارية. واستمر هذا الاتجاه في عام 2022، حيث وصلت الواردات إلى 46000 مليار دولار بسبب ازدياد أسعار المواد الأساسية وزيادة الطلب المحلي.²

– الزيادة في التكاليف الإنتاجية :

من أبرز الأسباب التي تؤدي لزيادة التكاليف الإنتاجية في الجزائر هو تدني مستوى الإنتاجية في مختلف القطاعات. هذا الأمر يتسبب في ارتفاع الأسعار، خاصة عندما لا يوجد رقابة على أسعار المنتجات النهائية، مما يسمح للمنتجين بتمرير التكاليف الإضافية إلى المستهلكين على شكل زيادات أسعار متزايدة واحتكارية. كما أن زيادة الأجور والرواتب لها تأثيرات واضحة في زيادة الضغوط التضخمية، فعندما تمر فئات واسعة من الشعب الجزائري بصعوبات كبيرة في القدرة الشرائية، تحاول الحكومة كلما تعرضت للاحتجاجات رفع الأجور لتحسين القدرة الشرائية للناس. ولكنها تتجاهل الآثار التضخمية الناتجة عن هذه الزيادة، خصوصاً وأنها لا تأتي مصاحبة بزيادة في الإنتاجية. مما جعل الاقتصاد الوطني يدخل في حلقة مفرغة تتكرر فيها الأسعار والأجور. وبذلك، فإن أي جهود لزيادة الأجور تؤثر سلباً على حجم الإنفاق، مما يساهم في ظهور ضغوط تضخمية جديدة.³

¹ ادوب سارة، لسبع مريم، تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)، مجلة ارتقاء للبحوث

والدراسات الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، العدد 2، 2021، ص ص 47 48

² صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، ص-ص 1-4

³ مسعود لشهب، دراسة وتحليل محددات التضخم في الجزائر للفترة 2000-2022، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في

الطاقات المتجددة، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، العدد 2، 2024، ص 17

- التضخم الهيكلي:

بذلت الجزائر جهوداً كبيرة للخروج من دائرة التضخم، حيث اعتمدت على نظام اقتصاد السوق على

أمل تحقيق بعض التقدم والازدهار. لكن مع وجود ضعف في البنية الاقتصادية، فإن تحقيق هذا الهدف يحتاج إلى التركيز على جوانب مختلفة. مجرد تغيير النظام الاقتصادي ليس كافياً ما دامت أسباب التضخم موجودة في هيكل الدولة نفسها. من أبرز هذه الأسباب هو النمو السكاني الذي شهد زيادة مستمرة، خصوصاً في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي. هذا الارتفاع في عدد السكان يعود للثقافة والتقاليد المنتشرة، مما يجعل السوق الداخلية غير قادرة على تلبية الحاجات المتزايدة للسكان في ظل وجود عرض محدود، كما تم ذكره سابقاً، مما يؤدي إلى تفاقم التضخم. بالإضافة إلى ذلك، هناك عدم توازن إقليمي، حيث نجد بعض المناطق غنية بالموارد الطبيعية، بينما تقتصر مناطق أخرى إلى هذه الموارد. نتيجة لذلك، يضطر السكان للهجرة إلى مناطق العمل، مما يوفر لهم الخدمات الضرورية، وهذا يسبب التضخم الإقليمي. ولتجنب ذلك، يجب أن تكون هناك تبادلات بين المناطق المختلفة، ولكن هذا سيواجه مشكلة كبيرة تتعلق بنقص البنية التحتية، وخصوصاً في مجال النقل للأشخاص والبضائع. إذ أن تكاليف النقل تتسبب في رفع الأسعار. كما يجب الإشارة إلى أن الاقتصاد الجزائري يعاني من ضعف في الإنتاجية، مما يعكس سوء الإدارة في المؤسسات، ويظهر في عدم استخدام الطاقات والموارد المتاحة بشكل فعال ونقص الكفاءة لدى القائمين على النظام الإنتاجي.¹

المطلب الثاني : تطور معدلات التضخم في الجزائر

يعد ارتفاع الأسعار من أبرز القضايا الاقتصادية التي تواجه اقتصادات البلدان النامية بشكل عام، وبشكل خاص الاقتصاد الجزائري، والجدول والشكل التاليين يوضحان تطور معدلات التضخم في الجزائر

¹ إيمان بن زروق، مرجع سبق ذكره، ص103

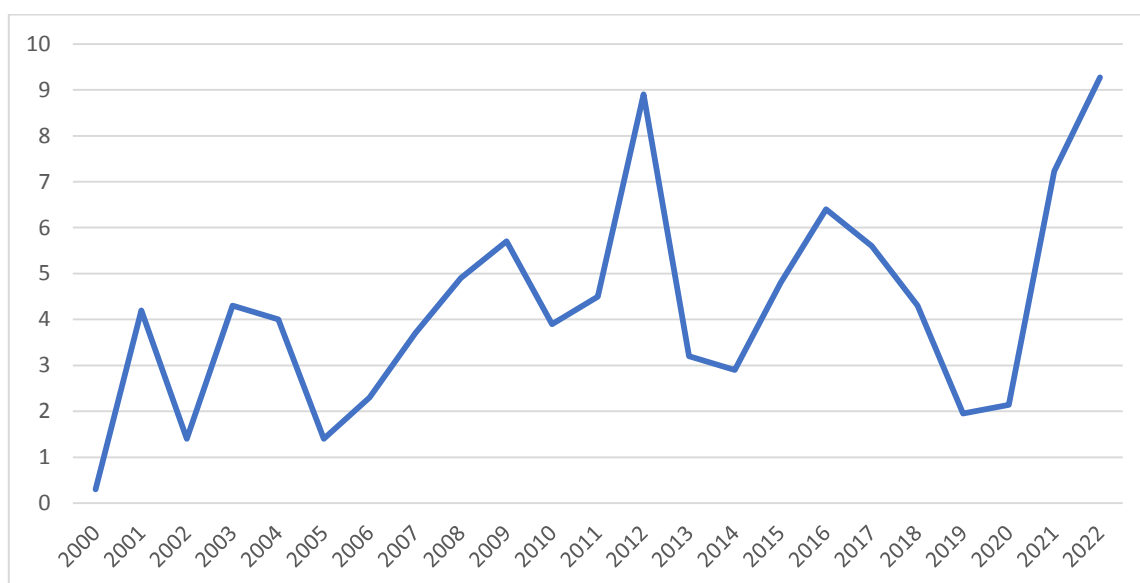
الجدول رقم (4): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)

السنة	معدل التضخم	السنة	معدل التضخم	السنة	معدل التضخم
2000	0.3	2008	4.9	2016	6.4
2001	4.2	2009	5.7	2017	5.6
2002	1.4	2010	3.9	2018	4.3
2003	4.3	2011	4.5	2019	1.95
2004	4.0	2012	8.9	*2020	2.14
2005	1.4	2013	3.2	*2021	7.23
2006	2.3	2014	2.9	*2022	9.27
2007	3.7	2015	4.8		

المصدر :- جميلة بغداوي، براهيم بوكرشاوي، سماعيل عيسى، استراتيجية الساسة النقدية لبنك الجزائر - مقارنة بين رسم الاهداف واختيار الادوات - للفترة (2001-2019)، مجلة الإقتصاد والمالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد 1، 2022، ص 105

* تقارير بنك الجزائر، التقرير السنوي 2023، ص 41

الشكل رقم (6): تطور معدلات التضخم للفترة 2000-2022



المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجدول السابق

يتضح من الجدول والرسم السابقين أن نسبة التضخم في الجزائر عانت من تقلبات خلال الفترة من 2000 إلى 2005. حيث أدى زيادة المعروض النقدي بنسبة 22.30% إلى ارتفاع التضخم إلى 4.2% في عام 2001، بعد أن كان 0.3% في عام 2000، وهو أدنى مستوى منذ الاستقلال. بعد ذلك، انخفض التضخم إلى 1.4% في عام 2002 بسبب تراجع نمو المعروض النقدي M2 إلى 17.30% من ناحية، وأيضاً بفعل تباطؤ أسعار الغذاء من ناحية أخرى. ثم زاد التضخم في عامي 2003 و 2004 ليصل إلى 4.3% و 4% على التوالي، وذلك بسبب زيادة الإنفاق الحكومي نتيجة للاستمرار في البرنامج الاستثماري وارتفاع دخل الأسر بسبب الحد الأدنى من الأجور، بالإضافة إلى ضعف الإنتاج الزراعي مما أدى إلى فوارق بين العرض والطلب. ثم انخفض التضخم مرة أخرى إلى 1.4% في عام 2005¹.

وفي عام 2007، ارتفعت نسبة التضخم إلى 3.7% مقارنة بـ 2.3% في عام 2006. يعود ذلك إلى تأثير عاملين أديا إلى ارتفاع الأسعار. من ناحية، شهدت أسعار المواد الغذائية ارتفاعاً ملحوظاً، وخاصة أسعار المنتجات الزراعية الطازجة. ومن ناحية أخرى، تأثرت المنتجات ذات المحتوى المستورد بشدة من الزيادات الكبيرة في الأسعار العالمية، خصوصاً الحبوب ومنتجات الألبان التي تستوردها الجزائر بكميات كبيرة. في عام 2009، ارتفعت نسبة التضخم إلى 5.7% بسبب زيادة التضخم المستورد الناجم عن الأزمة المالية العالمية. كما أن الأموال المتداولة في السوق زادت من 63% في 2008 إلى 72% في 2009، وزادت السيولة في المصارف بنسبة 71.4% و 68.9%، مما أدى إلى وصول معدل التضخم إلى مستوى قياسي بلغ 8.89% في عام 2012، وهو ما يعكس التأثيرات السلبية غير المباشرة للأزمة المالية. بعد الانخفاض الملحوظ في السنوات 2013 و 2014، عاد التضخم للارتفاع في عام 2015، حيث بلغ متوسطه السنوي 4.8% وارتفع إلى 6.4% في ديسمبر 2016. ويرجع هذا الارتفاع إلى ضعف الرقابة والتنظيم في العديد من أسواق السلع والخدمات، حيث توجد بيئات احتكارية. بالإضافة إلى ذلك، شهدت الكتلة النقدية نمواً سريعاً بلغت نسبته 14.4% في 2015 مقارنة بنسبة 8.4% في 2014. ثم انخفض التضخم مرة أخرى ليصل إلى 4.3% في عام 2018 و 1.95% في 2019 وفقاً للتقرير الإحصائي من بنك الجزائر في ديسمبر 2019. ويعزى ذلك إلى توقعات تضخمية غير واقعية

¹ جميلة بغداوي، براهيم بوكرشاوي، سماعيل عيسى، مرجع سبق ذكره، ص 105

وسط استمرار الاضطرابات التنظيمية والأوضاع الاحتكارية في معظم الأسواق، مع اتباع سياسة نقدية حذرة.¹

لكن نسبة التضخم ارتفعت مرة أخرى، ففي 2021 و 2022 بلغت 7.23% في 2021 و 9.27% في 2022، وذلك نتيجة فترة جائحة كورونا التي تأثر بها العالم وأثرت على العديد من القطاعات.

المطلب الثالث : تطور المعروض النقدي في الجزائر

يقصد بالعرض النقدي مقدار النقود الموجودة في الاقتصاد في لحظة معينة، ويشمل النقود التي يتم تداولها بالإضافة إلى الودائع في البنوك.² ويعرف أيضا بأنه يمثل كافة النقود المتداولة في الاقتصاد، ويتضمن العملات الورقية والعملات المعدنية والودائع الموجودة في البنوك.³

1- مكونات عرض النقود :

- **المجمع M1 :** (المفهوم الضيق) يهدف M1 إلى جمع جميع وسائل الدفع التي تستخدم في مجتمع معين خلال فترة زمنية محددة. هذا التعريف هو الأكثر شيوعا بين الاقتصاديين الكينزيين والتقليديين لأنه يسلط الضوء على الدور الأساسي للنقود كوسيلة للتبادل. يتضمن M1 هنا الودائع الجارية التي يمكن الوصول إليها بسرعة دون فقدان قيمتها، بالإضافة إلى العملة المتداولة بين الناس.

- **المجمع M2 :** (المفهوم الواسع) وتعرف بالسيولة المحلية الخاصة.

هذا التعريف يعتبر أكثر شمولاً بالمقارنة مع التعريف السابق. فهو لا يتضمن فقط M1 ، بل أيضا الحسابات المصرفية التوفير والحسابات المقيدة لأجل. تعتبر هذه الأصول المالية أقل سيولة من M1

$$M2 = M1 + \text{الحسابات المصرفية التوفير} + \text{الحسابات المصرفية المرتبطة بأجل}$$

- **المجمع M3، M4 :** (المعنى الأوسع للعرض النقدي)

¹ مرجع نفسه، ص 106

² أحمد عبد الحميد، النقود والبنوك والسياسة النقدية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة 2، 2016، ص 87

³ فايز القريوتي، الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة 5، 2018، ص 112

بجانب كتلة النقد $M2$ ، تم توسيع فهم عرض النقود ليشمل عناصر جديدة مثل ودائع التوفير لدى الجهات غير المصرفية. يعرف هذا العرض النقدي بـ $M3$ ، ويمكن حسابه من خلال المعادلة التالية:

$$\text{عرض النقد } M3 = M2 + \text{ودائع الإيداع لدى مؤسسات الإيداع (خارج البنوك الجزائرية)}$$

نشأ هذا المفهوم بسبب تطور الأنظمة المالية في الدول الصناعية وزيادة عدد المؤسسات التي تعمل كوسطاء، بالإضافة إلى توسع الخدمات المالية والمصرفية المتخصصة. لذا، بجانب البنوك التجارية، ظهرت مجموعة من المؤسسات غير المصرفية التي تقدم أنواعا جديدة من الأصول المالية للجمهور، وتحمل خصائص تخزين القيمة الشرائية.¹

بينما يمكن حساب ($M4$) المعروف بالسيولة العامة للاقتصاد من خلال:

$$M4 = M3 + \text{الأصول المالية التي تمتلكها الوحدات الاقتصادية الغير متعلقة بالبنوك، مثل الأوراق المالية والسندات المتمثلة بالقروض، سواء كانت صادرة من الحكومة أو مشاريع خاصة أو شركات الاستثمار المتخصصة.}$$

بشكل عام، يمكن القول إن التوفر الكلي للنقود يتكون من النقود الورقية التي يطرحها البنك المركزي والنقود المساعدة سواء كانت ورقية أو معدنية التي يمكن أن تصدرها الخزنة العامة أو البنك المركزي، بالإضافة إلى النقود المكتوبة (المصرفية) أو ودائع البنوك والتي تمثل أكبر كمية من النقود المتداولة في المجتمعات الحديثة.²

2- العوامل المحددة للعرض النقدي :

تعرض كمية النقود في الاقتصاد للاعتبارات التالية:

¹قشام اسماعيل، عباس خديجة، دراسة تحليلية تقييمية لدور السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، العدد2، 2021، ص51

²مرجع نفسه، ص52

- **القاعدة النقدية:** تمثل إجمالي النقود المتاحة للجمهور الذي لا يتعامل مع البنوك، والنقود الموجودة في مكاتب البنوك التجارية وودائع تلك البنوك، وكذلك الأموال في القطاع الخاص والجهات الرسمية لدى السلطات النقدية والمخصصات الإلزامية وغيرها.

- **العجز الحكومي:** عندما تشتري الحكومة عملات أجنبية من البنك المركزي بسبب وجود عجز في الميزانية العامة، فإن هذا يؤدي إلى انخفاض في مخزون العملة الأجنبية لدى البنك المركزي، مما يضعف قدرته على إصدار نقود جديدة. ونتيجة لذلك، لا تكون هناك تغطية كافية لإصدار النقود الجديدة من العملات الأجنبية، مما يؤدي إلى نقص في كمية النقود.

- **صافي الأصول بالعملة الأجنبية:** تشير الأرصدة المحصلة من العملات الأجنبية إلى زيادة في كمية النقود. إذا كانت هذه الأرصدة تعود للقطاع الخاص، فإنها تزيد كمية النقود مباشرة. أما إذا كانت بالبنك المركزي للدولة، فإن تأثيرها يظهر على كمية النقود عندما يتم بيعها للقطاع الخاص، مما يخفض ذلك كمية النقود.

- **صافي البنود الأخرى ويتكون من:**

*رؤوس أموال القطاع المصرفي: حيث تقوم البنوك بزيادة رؤوس أموالها من خلال عرض أسهم للبيع، مما يؤدي إلى زيادة كمية النقود.

*الأرباح غير الموزعة والاحتياطيات: في حال كانت هذه الاحتياطيات مخصصة لمواجهة المخاطر المحتملة، فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض في كمية النقود، والعكس صحيح.

*الأصول الثابتة للقطاع المصرفي: حيث ترتفع كمية النقود بزيادة الأصول الثابتة للبنوك، وتتناقص بانخفاض قيمتها؛

*تصرفات القطاع العام: يكون تأثيره على عرض النقود من خلال زيادة الإنفاق العام، مما يؤدي إلى رفع كمية النقود في الاقتصاد. يتم تمويل الإنفاق العام عادة عن طريق اقتراض الحكومة من البنك المركزي من خلال بيع السندات الحكومية للقطاع المصرفي، مما يزيد الأصول المالية للبنوك.

*تصرفات القطاع الخاص عبر الاقتراض من البنوك: حيث يتغير عرض النقود بناءً على حجم القروض المقدمة للقطاع الخاص.

بالإضافة إلى المحددات المذكورة أعلاه، يتأثر عرض النقود بالعوامل التالية:

* حجم العمالة في البلد.

* مقدار المواد الإنتاجية غير المستخدمة.

* تكرار فترات التضخم والانكماش.¹

3- تطور الكتلة النقدية في الجزائر:

ذكر التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2014 أن الكمية المتداولة من النقود M2 (بدون احتساب الودائع في قطاع النفط والغاز) تمثل العامل الرئيسي الذي يؤثر على التضخم بين عامي 2001 و2014. حيث أظهر تحليل البيانات في هذه الفترة أن المعروض النقدي M2 (دون احتساب الودائع في قطاع النفط والغاز والودائع بالعملات الأجنبية)، مع صافي الأصول الخارجية والأصول المحلية الناتجة عن زيادة القروض للإقتصاد، يساهم بنحو 70.7% في مجموع التضخم. ويمكن توضيح كيفية تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة² من 2000 إلى 2022 في الجدول التالي:

¹ النعماي امينة، يوسفات علي، بابا أحمد عبد المجيد، تقييم مسار العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-

2016)، مجلة النمو الاقتصادي وريادة الأعمال، جامعة أدرار، الجزائر، العدد 1، 2018، ص13

² ادوب سارة، لسبع مريم، مرجع سبق ذكره، ص45

الجدول رقم (5) : تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)

الوحدة: (مليار دينار)

السنة	الكتلة النقدية	السنة	الكتلة النقدية
2000	2022	2012	11015
2001	2473	2013	11941
2002	2901	2014	13686
2003	3354	2015	13704
2004	3738	2016	13816
2005	4157	2017	14974
2006	4933	2018	16636
2007	5994	2019	16611
2008	6955	2020*	17660
2009	7173	2021*	20054
2010	8280	2022*	22955
2011	9929		

المصدر: قشام اسماعيل، عباس خديجة، دراسة تحليلية تقييمية لدور السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، العدد2، 2021، ص 60

* بنك الجزائر، التقرير السنوي 2022، ص-ص 5-9

شهدت الجزائر بين عامي 2000 و 2022 زيادة مستمرة في الكتلة النقدية، حيث ارتفعت قيمة M2 من 2022 مليار دج في عام 2000 إلى 2473 مليار دج في عام 2001، ويعود ذلك إلى البرامج الحكومية الجديدة مثل برنامج الإنعاش الاقتصادي. في عام 2002، زادت M2 إلى 2901 مليار دج، نتيجة لزيادة الأرصدة الخارجية الصافية. ثم ارتفعت M2 إلى 3354 مليار دج في عام 2003، وفي عام 2004 وصلت الكتلة النقدية إلى 3738 مليار دج، وذلك بسبب زيادة الادخار المالي في قطاع المحروقات. في عام 2005، سجلت 4157 مليار دج، وواصلت الزيادة في عام 2006 لتصل إلى 4933 مليار دج. شهد عام 2007 5994 مليار دج، وكان ذلك نتيجة زيادة الأصول الخارجية

الصافية. في عام 2008، وصل إلى 6955 مليار دج. ولكن في عام 2009، انخفض نمو الكتلة النقدية ليبلغ 7173 مليار دج، وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية. مع بداية عام 2010، عاد النمو ليصل إلى 8280 مليار دج، واستمر هذا الاتجاه في عام 2011 ليصل إلى 9929 مليار دج، في عامي 2012 و 2013، تراجع معدل النمو ولكنه عاد للارتفاع مرة أخرى في عام 2014، محققا 13686 مليار دج. شهد عامي 2015 و 2016 انخفاضا حادا في نمو عرض النقود M2، حيث بلغت القيم 13704 مليار دج و 13816 مليار دج، على التوالي، بسبب انخفاض إيرادات قطاع المحروقات جراء تراجع أسعار النفط. في عام 2017، زادت الكتلة النقدية M2 بنحو 8.4 بالمائة، واستمرت بالارتفاع في 2018، نتيجة لزيادة الودائع تحت الطلب في البنوك ودخول التمويل النقدي غير التقليدي حيز التنفيذ، حيث ارتفع حجم النقد المتداول من 14974 مليار دج في عام 2017 إلى 16636 مليار دج في 2018.¹ لينخفض نسبيا في سنة 2019 ليصل إلى 16611 مليار دج وذلك لانتعاش الوساطة المالية وتبني سياسة نقدية مرنة من طرف البنك المركزي. ونتيجة لجائحة كورونا عام 2020 تبني هذا الأخير سياسة نقدية توسعية لمواجهة الجائحة حيث بلغ المعروض النقدي في تلك السنة 17660 مليار دج، واستمر في الارتفاع ليصل 20054 مليار دج وبداية تعافي الاقتصاد الوطني وعودة النشاط التجاري والصناعي بشكل تدريجي. أما عام 2022 اتفاح في التضخم أدى إلى زيادة الكتلة النقدية.²

4-مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر :

يتم الحصول على الكتلة النقدية من الميزانية المجمعة للبنك المركزي والبنوك التجارية. هذه الكتلة تمثل جزءا من أصول الكيانات الاقتصادية غير المالية مثل الأسر والشركات. توضح ميزانية النظام البنكي ما يعادل الكتلة النقدية في جانب الأصول، حيث يظهر هذا الجانب على شكل أصول خارجية تشمل وسائل الدفع مثل الذهب والعملات الأجنبية. تُستخدم هذه الأصول لتغطية العجز في ميزان المدفوعات بشرط أن تكون مقبولة عالمياً لتلبية الالتزامات. كما توضح هذه الأصول قدرة الدولة على الاستيراد على المدى القصير. بالنسبة للجزائر، فإن مصدر الأصول الخارجية يعتمد بشكل أساسي على إيرادات صادرات قطاع النفط بنسبة تقديرية تصل إلى 98%. هناك علاقة إيجابية بين أسعار النفط والأصول الخارجية، حيث كلما زادت قيمة الأصول الخارجية، يقوم بنك الجزائر بزيادة الكتلة النقدية من

¹قشام اسماعيل، عباس خديجة، مرجع سبق ذكره، ص ص 60 61

² بنك الجزائر، التقرير السنوي 2023، ص-ص 5-9

النقود الوطنية. عندما تواجه الخزينة العامة صعوبات في الميزانية، تلجأ للاستدانة من بنك الجزائر والبنوك التجارية من خلال إصدار سندات الخزينة أو الحصول على قروض للاقتصاد الوطني. هذه القروض تمثل مجموع الأصول غير النقدية التي يمتلكها النظام البنكي، أي القروض التي يمنحها البنك للأسر والشركات لتمويل أنشطتهم. الغالبية العظمى من هذه القروض تكون قصيرة الأجل، في حين أن جزءا آخر منها يكون متوسط الأجل. وهكذا، يظهر مفهوم مقابلات الكتلة النقدية كمجموع الإقراض الذي يدعم إصدار النقود. مما يعني أن البنك المركزي لا يمكنه إصدار نقود جديدة دون أن تتوفر لديه غطاء نقدي، والذي يتمثل في هذه المقابلات.¹

¹كوثر عطار، تقييم أداء السياسة النقدية في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2022، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2025، ص 98

جدول رقم (6): تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

السنوات	قروض للاقتصاد	صافي الاصول الخارجية	قروض الحكومة
2000	1779,8	775,9	677,5
2001	1078,4	1310,8	569,7
2002	1266,8	1755,7	578,6
2003	1380,2	2342,6	423,4
2004	1535	3119,2	-20,6
2005	1779,8	4179,7	-933,2
2006	1905,4	5515,05	-1304,1
2007	2205,2	7415,5	-2193,1
2008	2615,5	10246,9	-3627,3
2009	3086,5	10885,7	-3488,9
2010	3268,1	11996,5	-3392,9
2011	3726,51	13922,41	3406,6
2012	4287,6	14940	-3216,4
2013	5154,25	15225,16	-3235,4
2014	5314	15734,5	-1992,4
2015	7277,2	15375,4	567,5
2016	7909,9	12596	2682,2
2017	8880	1127,4	4691,9
2018	9976,3	9485,6	6325,7
2019	10857,8	7598,7	7019,9
2020	11804,6	6706,5	8611,3

المصدر : عدوان علي، بن سماعيل حياة، دراسة تحليلية لواقع الكتلة النقدية في الجزائر في ظل قانون النقد

والقرض خلال الفترة (1990-2020)، دفاتر البحوث العلمية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 1، 2022،

-صافي الأصول الجارية : تشمل الأصول الخارجية مجموعة من وسائل الدفع العالمية التي يمتلكها القطاع المصرفي مثل الذهب والعملات الأجنبية. تأتي هذه الأصول من تصدير السلع والخدمات، وكذلك من الدخل الصافي للاستثمارات الخارجية وتحويلات الأفراد إلى البلاد. تنمية هذه الأصول في الاقتصاد الوطني تعتمد بشكل كبير على عائدات النفط، لذلك عندما ترتفع أسعار النفط، تزداد الأصول الخارجية، والعكس صحيح. بما أن الجزائر تعتمد بشكل رئيسي على دخلها من النفط الذي يشكل 98%، يتبين أن حجم الأصول الخارجية مرتبط ارتباطاً وثيقاً بأسعار النفط. زاد حجم الأصول من 776 مليار دينار في عام 2000 إلى 1755,7 مليار دينار في عام 2002، ثم إلى 4179,7 مليار دينار في عام 2005. وصل إلى 11997 مليار دينار في عام 2010 نتيجة ارتفاع أسعار النفط. في نهاية ديسمبر 2013، بلغ صافي الأصول الخارجية 15225,16 مليار دينار، مما يظهر زيادة بسيطة بسبب الظروف الدولية رغم الدور الضعيف للقطاع في إيجاد النقود عام 2013، كانت له مكانة هامة. في عام 2018، انخفضت الأصول بنسبة 15.5% بسبب تراجع سعر الدينار أمام الدولار.¹

المبحث الثالث : دور السياسة النقدية في التأثير على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)

تمثل السياسة النقدية عنصراً حيوياً في توجيه الاقتصاد الوطني، حيث تقوم بالتحكم في كمية النقود المتاحة وتأثيرها على مستويات التضخم. ويعود اهتمام الباحثين في هذا المجال إلى تأثيرها المباشر على استقرار الأسعار وتحقيق التوازن في الاقتصاد.

المطلب الأول : انعكاسات الكتلة النقدية على التضخم في الجزائر (2000-2009)

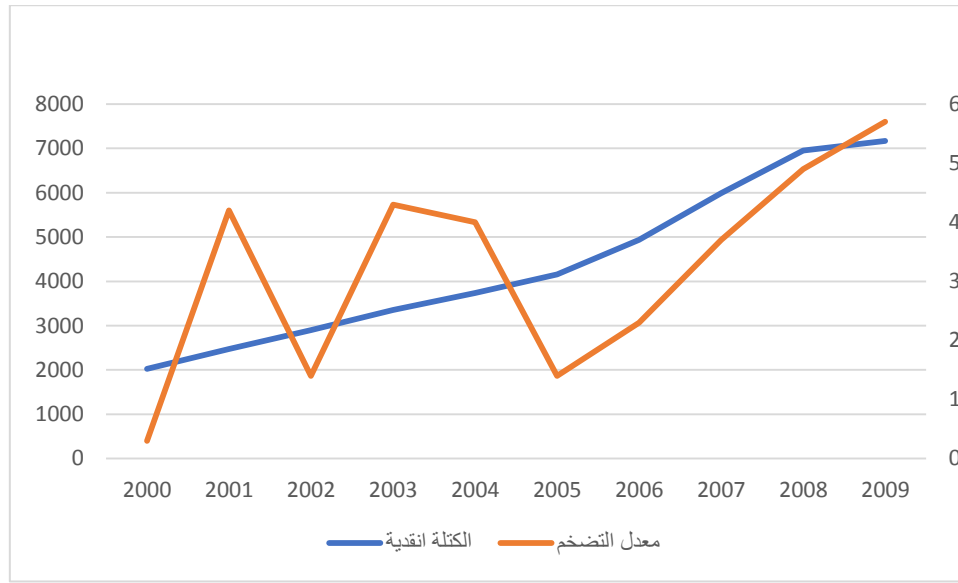
يمثل التضخم ظاهرة رئيسية في الاقتصاد تؤثر بشكل كبير على الأداء المالي في الدول النامية مثل الجزائر. تُعتبر كمية النقود المتداولة أو العرض النقدي أحد الأسباب المهمة التي تحدد اتجاهات التضخم. عندما يزيد المعروض من النقود دون أن يكون هناك نمو حقيقي في الإنتاج، فهذا يؤدي إلى زيادة ضغوط التضخم. يمكن ملاحظة هذه العلاقة بوضوح في الاقتصاد الجزائري خلال السنوات الأولى

¹عدوان علي، بن سماعيل حياة، مرجع سبق ذكره، ص ص 29 30

الفصل الثالث أثر السياسة النقدية على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)

من القرن الحادي والعشرين. بين عامي 2000 و2009، شهدت الجزائر فترة اقتصادية تحسنت فيها عائدات البلاد نتيجة الارتفاع الكبير في أسعار النفط، مما منح الحكومة الفرصة لتنفيذ سياسات مالية توسعية. في هذا الإطار، زادت كمية النقود المتاحة بشكل كبير بسبب الارتفاع في الإنفاق العام، سواء في مشاريع البنية التحتية أو في دعم الاستهلاك المحلي. وقد توضح أن الزيادة الكبيرة في كمية النقود خلال هذه الفترة، والتي نتجت أساساً عن ضخ كميات كبيرة من السيولة في السوق، لم تتناسب دائماً مع القدرة الإنتاجية للاقتصاد، مما ساعد في إطلاق موجات تضخمية مختلفة من حيث الشدة والانتشار. إضافة إلى ذلك، فإن الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الجزائري، الذي يعتمد بشكل كبير على قطاع الطاقة وعلى الواردات لتلبية الطلب المحلي، جعل التضخم متأثراً بعوامل نقدية وهيكلية في نفس الوقت.¹

الشكل رقم (7): تطور معدلات التضخم والكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)



المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدولين رقم: 5-6

شهد الاقتصاد الجزائري بين عامي 2000 و2009 تغيرات في مستوى التضخم مع زيادة شبه مستمرة في الكتلة النقدية، مما يدل على تأثير مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية. في عام

¹ لطفي محمد الجيوب، التضخم وأثره على النمو الاقتصادي في الدول النامية، دار الكتاب الحديث، مصر، الطبعة الأولى،

2000، كانت الكتلة النقدية تبلغ 2022 مليار دينار جزائري، ومعدل التضخم كان في أدنى حالاته عند 0.3%، وذلك بسبب الاستقرار النسبي بعد سنوات التضخم في التسعينات¹.

زاد معدل التضخم إلى 4.2% في عام 2001 نتيجة تفعيل برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي زاد من الإنفاق العام، وارتفعت الكتلة النقدية إلى 2473 مليار دينار جزائري². بينما في عام 2002، انخفض معدل التضخم إلى 1.4% على الرغم من أن الكتلة النقدية زادت إلى 2901 مليار دج، ويعود ذلك لتحسن سعر صرف الدينار وزيادة الواردات، خاصة من المواد الغذائية³.

وفي عام 2003، ارتفع معدل التضخم مرة أخرى إلى 4.3% مع وصول الكتلة النقدية إلى 3354 مليار دينار جزائري، وكان ذلك بسبب ضعف الإنتاج الزراعي والاستمرار الواسع للتمويل العمومي⁴. ثم استقر معدل التضخم في عام 2004 عند 4%، في الوقت الذي زادت فيه الكتلة النقدية إلى 3738 مليار دج، حيث تم مواصلة تمويل المشاريع الكبيرة ضمن المخطط الخماسي⁵. في عام 2005، انخفض معدل التضخم إلى 1.4% على الرغم من ارتفاع الكتلة النقدية إلى 4157 مليار دج، ويعزى هذا الانخفاض إلى تحسن توفر السلع ورقابة الأسعار⁶.

أما سنة 2006، زاد معدل التضخم إلى 2.3% مع زيادة الكتلة النقدية إلى 4933 مليار دج، نتيجة لزيادة الطلب المحلي دون تحسين العرض المحلي. وسجل معدل التضخم 3.7% في عام 2007، وبلغت الكتلة النقدية 5994 مليار دج، مدفوعا بارتفاع الأسعار العالمية وزيادة الاستهلاك المحلي⁷. وفي عام 2008، ارتفع التضخم إلى 4.9% والكتلة النقدية إلى 6955 مليار دج، بتأثير مباشر من الأزمة

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي لبنك الجزائر 2009، ص101

² وزارة المالية الجزائرية، التقارير الاقتصادية والمالية. 2009، ص 45
³ مرجع نفسه.

⁴ صندوق النقد الدولي، تقرير مشاورات المادة الرابعة. 2024، ص 29

⁵ وزارة المالية الجزائرية، مرجع سبق ذكره. ص46

⁶ صالح عبد الرحمان، السياسة النقدية والتضخم في الجزائر، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة قسنطينة 3، الجزائر، العدد 15، 2012، ص45

⁷ صندوق النقد الدولي، مرجع سبق ذكره. ص29

الفصل الثالث أثر السياسة النقدية على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)

المالية العالمية وزيادة الواردات المكلفة. وفي عام 2009، وصل معدل التضخم إلى أعلى مستوياته عند 5.7%، مع بلوغ الكتلة النقدية 7173 مليار دج ، نتيجة تراكم السيولة وضعف أدوات التحكم النقدي.¹

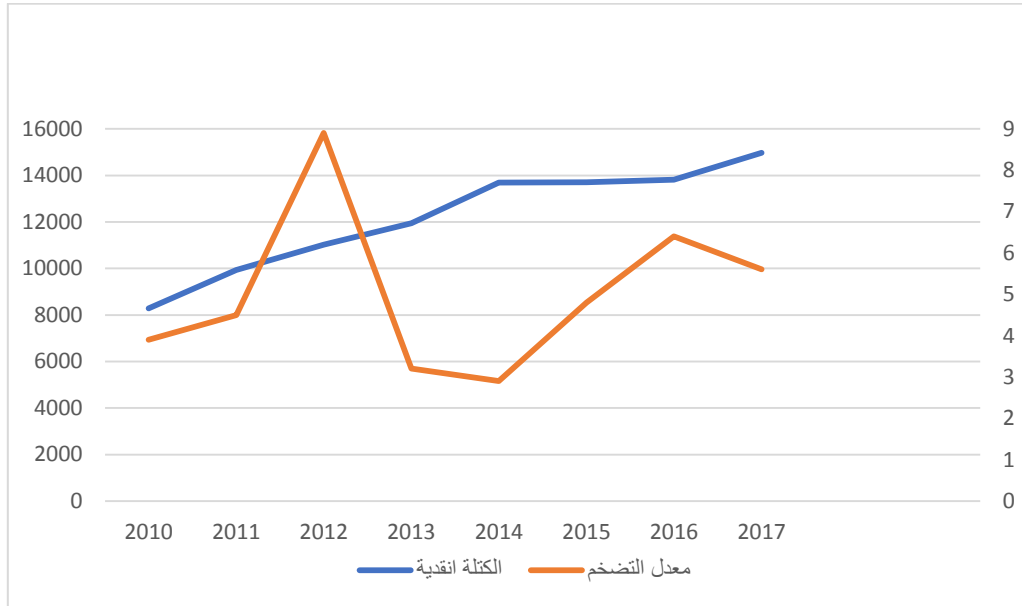
يتبين من دراسة العلاقة بين التضخم ومقدار العرض النقدي في الجزائر بين عامي 2000 و2009 أن السيطرة على كمية النقود تعد عاملا مهما لتحقيق استقرار الأسعار. وقد أظهرت هذه الفترة كيف أن زيادة النقود بشكل غير متوازن مع القدرات الإنتاجية للاقتصاد يمكن أن تسبب ضغوطا تضخمية واضحة. بالإضافة إلى ذلك، فإن اعتماد الاقتصاد الجزائري على دخل النفط وزيادة الإنفاق العام قد زاد من صعوبة إدارة السياسة النقدية للتقليل من التضخم. لذلك، يبقى الوصول إلى توازن بين نمو الكتلة النقدية ومستوى النشاط الاقتصادي هدفا رئيسيا للسياسات الاقتصادية في الجزائر.

المطلب الثاني : انعكاسات الكتلة النقدية على التضخم في الجزائر(2010-2017)

بين سنتي 2010 و2017، شهدت هذه الفترة تغييرات اقتصادية بارزة، مثل زيادة النفقات الحكومية، وانخفاض أسعار النفط على مستوى العالم، وإدخال أساليب تمويل جديدة فيما بعد. وقد ساعدت هذه العوامل في زيادة كمية النقود المتداولة، مما أثر بشكل مباشر أو غير مباشر على النمو في معدلات التضخم و المعروف النقدي خلال تلك الفترة.

¹مرجع نفسه.

الشكل رقم (8): تطور معدلات التضخم مقابل الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2010-2017)



المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدولين رقم: 5-6

شهدت الجزائر خلال الفترة من 2010 إلى 2017 تغييرات ملحوظة في معدلات التضخم، والتي صاحبها زيادة مستمرة في كمية النقود المتداولة. وهذا يعكس طبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على الإيرادات النفطية واستراتيجيات الحكومة في إدارة السيولة. في عام 2010، سجل معدل التضخم 3.91%، وهو كان ضمن الحدود المقبولة، وكان ذلك بسبب تحسن أسعار النفط وزيادة الأصول الخارجية، مما ساهم في استقرار الوضع النقدي. بعد ذلك، ارتفع المعدل إلى 4.52% في عام 2011 بسبب زيادة الإنفاق العام وارتفاع الرواتب عقب طرق حكومية لتحسين القدرة الشرائية، ولكن دون وجود زيادة في الإنتاج الحقيقي¹.

في عام 2012، بلغ الاقتصاد الجزائري أعلى معدل تضخم بنسبة 8.89%، ويرجع ذلك إلى التضخم المولد من الخارج بسبب زيادة أسعار المواد الغذائية عالمياً، بالإضافة إلى زيادة السيولة في السوق

¹ كنيذة زليخة، استراتيجية استهداف التضخم في الجزائر، مجلة التواصل في الاقتصاد وإدارة القانون، العدد 4، 2020،

المحلية نتيجة سياسة التوسع.¹ لكن في عام 2013، انخفض المعدل إلى 3.26% بسبب اتباع سياسة نقدية أكثر تشددا من بنك الجزائر، حيث تم رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي وامتصاص السيولة الزائدة.² واستمر هذا الانخفاض في عام 2014 حيث وصلت نسبة التضخم إلى 2.29%، وذلك نتيجة لاستقرار الأسعار والبطء النسبي في الطلب الداخلي.

في سنة 2015، بدأ التضخم يعود للارتفاع وسجل 4.78%، بسبب تراجع قيمة الدينار أمام الدولار، الأمر الذي زاد من تكلفة الواردات. وفي عام 2016، ارتفع إلى 6.4% نتيجة استمرار الضغوط التضخمية، سواء بسبب تدهور قيمة العملة الوطنية أو نتيجة لعجز الميزانية وتراجع احتياطات النقد الأجنبي . وأخيرا، في عام 2017، وصل معدل التضخم إلى 5.6%، مما يعكس استمرار الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الجزائري وتناقص دور صندوق ضبط الإيرادات، مما جعل الحكومة تتجه نحو مزيد من التمويل غير التقليدي. هذا يدل على أن زيادة كمية النقود في بعض السنوات ترافق مع زيادة التضخم، خصوصا في ظل عدم وجود قاعدة إنتاجية قوية يمكن أن تستوعب هذا التوسع النقدي، مما يعزز العلاقة بين العرض النقدي والتضخم.³

تكشف العلاقة بين ارتفاع الأسعار ومستوى النقود في الجزائر خلال الفترة من 2017 إلى 2022 عن بقاء أسعار السلع حساسة اتجاه التغيرات في كمية النقود، خاصة في ظل الأوضاع الاقتصادية غير المستقرة التي شهدتها البلاد خلال هذه الفترة. فقد ساهمت السياسات النقدية التوسعية، خاصة تمويل العجز من خلال إصدار النقود المباشر، في خلق بيئة تضخمية ملحوظة. وقد تفاقم هذا الوضع بسبب تراجع النشاط الإنتاجي المحلي والاستمرار في الاعتماد على الاستيراد لتلبية الطلب المحلي. وعلى الرغم من الجهود المبذولة للتحكم في كمية النقود والسعي لتحقيق استقرار في الأسعار، إلا أن التحكم الفعال في ارتفاع الأسعار يعتمد على تحقيق توازن هيكلي بين زيادة كمية النقود والنمو الاقتصادي الحقيقي، بالإضافة إلى تحسين فعالية أدوات السياسة النقدية لمواجهة الضغوط التضخمية.

¹ مرجع نفسه، ص 251

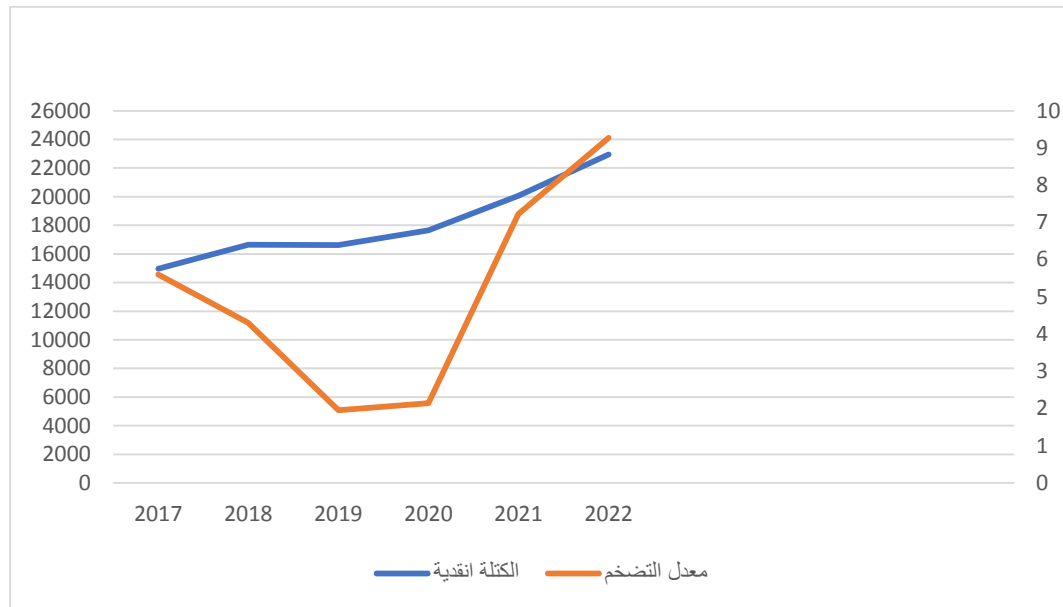
² بنك الجزائر، التقرير السنوي لبنك الجزائر 2015، ص 173

³ كنييدة زليخة مرجع سبق ذكره، ص-ص 251-254

المطلب الثالث: انعكاسات الكتلة النقدية على التضخم في الجزائر (2017-2022):

شهد الاقتصاد الجزائري تطورات متباينة في معدلات التضخم والكتلة النقدية بين عامي 2017 و2022، حيث عكست التفاعلات المعقدة بين السياسات النقدية والمالية من جهة، والظروف الاقتصادية الداخلية والخارجية من جهة أخرى. عند تحليل مسار التضخم خلال هذه الفترة، نلاحظ خطا غير منتظم للتضخم يتضمن مرحلتين رئيسيتين: الأولى كانت تراجعا تدريجيا بين 2017 و2019، تلتها مرحلة ارتفاع حاد بين 2020 و2022، وارتفاع مستمر للكتلة النقدية طيلة الفترة المدروسة.

الشكل رقم (9) : تطور معدلات التضخم والكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2017-2022)



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدولين رقم: 5-6

في عام 2018، رغم استمرار زيادة الكتلة النقدية إلى 16,636 مليار دينار، انخفض معدل التضخم إلى 4.3%. يمكن تفسير هذا الانخفاض بالإجراءات التي اتخذها بنك الجزائر لتهدئة السيولة، مثل رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي، مما ساعد في تقليل تسارع الأسعار¹. زيادة نسبة الاحتياطي الإلزامي تؤثر سلبا على قدرة البنوك التجارية في خلق النقود من خلال الإقراض، مما يسهم في تقليل القدر الزائد

¹ بنك الجزائر. التقرير السنوي 2021، ص 58

من السيولة في السوق. هذا التقليل في حجم النقود المتداولة يساهم في خفض الطلب الكلي، وبالتالي يساعد في السيطرة على الضغوط التضخمية وتقليل سرعة ارتفاع الأسعار.

استمر انخفاض المعدل في عام 2019 ليصل إلى 1.95%، مع بقاء الكتلة النقدية عند 16,611 مليار دينار. هذا يعود إلى استقرار نسبي في الوضع المالي الداخلي وتحسن العرض المحلي لبعض المنتجات، مما ساعد على تحقيق توازن بين العرض والطلب¹.

لكن بعد ذلك، بدأ معدل التضخم في الارتفاع من عام 2020، حيث وصل إلى 2.14% تزامنا مع زيادة الكتلة النقدية إلى 17,660 مليار دينار. يعود هذا الارتفاع الطفيف إلى الصدمة الناتجة عن جائحة كوفيد-19، التي ساهمت في تعطل سلاسل التوريد وزيادة تكاليف الإنتاج، بينما لجأت الحكومة إلى سياسة نقدية توسعية لتجنب الركود الاقتصادي².

في عام 2021، شهد منحنى التضخم تسارعا حادا مع ارتفاع معدله إلى 7.23% وزيادة الكتلة النقدية إلى 20,054 مليار دينار. يعود هذا التسارع لعدة عوامل مثل تفاقم العجز العام، وانخفاض قيمة الدينار الجزائري، وزيادة أسعار السلع المستوردة، مما أثر على السوق المحلية³.

في عام 2022، ارتفع معدل التضخم ليصل إلى 9.27% بينما وصلت الكتلة النقدية إلى مستوى قياسي قدره 22,955 مليار دينار. هذا يدل على استمرار تزايد الأموال في السوق بسبب السياسة التوسعية. ومع ذلك، لم يكن هناك إصلاحات هيكلية فعالة في جانب العرض يمكن أن تزيد من الإنتاج وتحسن من مرونة الاقتصاد. وهذا أدى إلى تفاوت واضح بين زيادة الطلب الكلي الناتج عن فائض السيولة وضعف العرض المحلي. كما أن عدم فعالية أدوات السياسة النقدية، وعجز البنك المركزي عن سحب السيولة الزائدة بشكل كاف عبر الطرق التقليدية مثل عمليات السوق المفتوحة أو تعديل نسب الاحتياطي الإلزامي، ساهم في تفاقم هذا التباين. وهذا كله أدى في النهاية إلى زيادة الضغوط التضخمية وارتفاع مستويات التضخم بشكل كبير⁴.

¹بن بوزيد عبد الحكيم، التضخم في الجزائر: الأسباب والآثار، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، العدد 5، 2020، ص 127

²بنك الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 61

³مرجع نفسه، ص 63

⁴بن بوزيد عبد الحكيم، مرجع سبق ذكره، ص 130

تحليل هذا المنحنى يشير إلى أن ديناميكية التضخم في الجزائر في تلك الفترة كانت مدفوعة بشكل أساسي بالصدمات النقدية (التمويل غير التقليدي)، والعوامل الهيكلية (الاعتماد على الواردات والضعف في التنويع الاقتصادي)، والظروف الخارجية (جائحة كوفيد-19، والتغيرات في أسعار السلع العالمية).

خلاصة الفصل

يبرز هذا الفصل أهمية السياسة النقدية كوسيلة أساسية للتعامل مع التضخم في الجزائر، حيث تهدف إلى تحقيق استقرار الأسعار من خلال التحكم في كمية النقود وتنظيم السيولة في السوق. لكن تنفيذ هذه السياسة يواجه الكثير من التحديات التي تتعلق بخصائص الاقتصاد الوطني، مثل الاعتماد الكبير على أموال النفط، والتغيرات الخارجية، بالإضافة إلى العوامل الهيكلية الداخلية.

كما أظهر التحليل أن العلاقة بين السياسة النقدية والتضخم ليست بسيطة، بل تتأثر بالعديد من العوامل المختلفة. وبالتالي، فإن تطوير أدوات السياسة النقدية وتحسين طرق تنفيذها يعدان ضرورة أساسية من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتقليل معدلات التضخم. وفي الختام، تظل فعالية السياسة النقدية مرتبطة بتحسين وضع الاقتصاد الوطني، بما يتضمن تعزيز تنوع الاقتصاد ودعم القطاع المالي، وهذا يتطلب جهودا متكاملة من الجهات المعنية لضمان استدامة الاستقرار النقدي في الجزائر.

الخاتمة

تمثل السياسة النقدية الإجراءات التي تنفذها السلطة النقدية للسيطرة على كمية النقود وضبطها من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية بشكل عام وأهداف السياسة النقدية بشكل خاص. هذه الأهداف تركز على أهداف أولية يسعى البنك المركزي من خلالها للتأثير على الأهداف الوسيطة، التي تتمثل في المتغيرات النقدية التي يمكن للسلطات مراقبتها، والمعروفة بارتباطها العميق والمحدد بالأهداف النهائية مثل معدل النمو السنوي للعرض النقدي. ولكي يتمكن من مكافحة التضخم والحد من تأثيراته على الاقتصاد والمجتمع، يقوم البنك المركزي بتوجيه جميع أدوات السياسة النقدية نحو هذه المشكلة واستخدامها بطريقة تضمن توازن مستويات التضخم مع الأهداف المحددة.

منذ عام 2000، عمل بنك الجزائر على مواكبة هذه المشكلة وتقليل مخاطرها على الاقتصاد الوطني من خلال إنشاء بيئة نقدية تسمح بالتحكم في كمية النقود قدر الإمكان، مما يسهل التعامل بكفاءة مع التضخم، بالاعتماد على أدوات السياسة النقدية المناسبة التي يمكن تطبيقها في الجزائر بما يتوافق مع ظروف اقتصادها.

اختبار نتائج الفرضيات :

استنادا إلى النتائج التي حصلت عليها الدراسة من التحليل النظري والعملي، تم اختبار الفرضيات التالية على النحو التالي:

الفرضية الأولى: تعتمد سياسة النقد في الجزائر بشكل رئيسي على أدوات مثل سعر الفائدة، والاحتياطي الإلزامي، وعمليات السوق المفتوح للتحكم في كمية المال المتداولة. تم تأكيد صحة هذه الفرضية، حيث أظهرت الدراسة أن الأدوات المستخدمة في السياسة النقدية الجزائرية خلال فترة البحث ظلت تعتمد بشكل كبير على الأساليب التقليدية، مع غياب الاستخدام الفعال لأدوات أكثر تقدما.

الفرضية الثانية: الأسباب الرئيسية لنمو التضخم في الجزائر تعود إلى زيادة حجم النقود المتداولة، الاعتماد على الواردات، ووجود اختلالات في سوق السلع والخدمات. تم تأكيد صحة هذه الفرضية جزئيا، حيث أظهر التحليل أن العوامل المذكورة تلعب دورا كبيرا في تعزيز التضخم، لكن هناك أيضا عوامل خارجية كالارتفاع في أسعار النفط وسياسات توسعية ساهمت في تفاقم المشكلة.

الفرضية الثالثة: زيادة كمية النقود التي يتم تداولها تؤدي بشكل مباشر إلى ارتفاع معدلات التضخم. تم تأكيد صحة هذه الفرضية إلى حد كبير، حيث أظهر التحليل وجود علاقة واضحة بين نمو الكتلة النقدية وارتفاع معدلات التضخم، على الرغم من أن حجم هذا التأثير قد يتأثر أحيانا بعوامل اقتصادية أخرى.

الفرضية الرابعة: ساهمت السياسة النقدية في التخفيف من معدلات التضخم في الجزائر. تم تأكيد صحة الفرضية جزئيا، حيث ساهمت السياسة النقدية في بعض الفترات في الحد من معدلات التضخم، غير أن تأثيرها ظل محدودا بسبب ضعف فعالية الأدوات المستخدمة في مواجهة الضغوط التضخمية.

نتائج الدراسة :

من خلال الدراسة تمكنا من الوصول إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- إن تحقيق الأهداف النهائية هو الهدف الرئيسي للسياسة النقدية، ولكن لا يمكن الوصول إليه ما لم نمر عبر الأهداف الأولية والوسيطة. فعندما تتوفر سوق نقدي فعالة، ويكون سعر الصرف ومعدلات الفائدة مستقرة، سيتحقق الاستقرار في الأسعار العامة، ويصل معدل النمو الاقتصادي إلى أقصى مستوياته، بالإضافة إلى تحقيق مستوى عال من التوظيف وتحقيق توازن في ميزان المدفوعات.

- تمثل السياسة النقدية في الجزائر مجموعة من الخطوات والإجراءات التي يقوم بها البنك المركزي، حيث يسعى من خلالها للتأثير على كمية النقود المتاحة، وذلك باستخدام أدوات مباشرة وغير مباشرة، وكذلك أدوات جديدة مثل امتصاص فائض السيولة من خلال المناقصات أو تسهيلات الودائع المغلقة.

- يعتبر التضخم حالة اقتصادية تؤثر على جميع دول العالم، سواء كانت متقدمة أو نامية. ويحدث التضخم بشكل رئيسي نتيجة للفارق بين مستويات الطلب الكلي والعرض الكلي، مما يؤدي إلى تأثيرات غالبا ما تمس الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع ككل.

- أظهرت نتائج التحليل أنه خلال الفترة من 2010 إلى 2022، كان التضخم في الجزائر مرتبطا بزيادة الكمية المتداولة من النقود، أي وجود علاقة طردية بين التضخم وكمية المعروض النقد بالإضافة إلى أسباب أخرى كالعوامل الخارجية مثل تقلبات أسعار النفط، وكذلك الاعتماد الكبير على الواردات.

التوصيات:

- تعزيز استقلال البنك المركزي الجزائري ليتمكن من استخدام أدوات السياسة النقدية بطريقة أكثر فعالية وسرعة في مواجهة الزيادات في الأسعار .
- تنويع وتحسين أدوات السياسة النقدية بحيث تناسب خصائص الاقتصاد الجزائري، والتوجه نحو سياسة نقدية أكثر مرونة تستطيع التكيف مع التغيرات السريعة في الوضع الاقتصادي .
- العمل على تحسين سوق المال في الجزائر، وزيادة عمقها وكفاءتها، مما يساهم في جعل أدوات السياسة النقدية غير المباشرة أكثر فعالية .
- تحسين دقة المعلومات الاقتصادية والإحصائية المتعلقة بالتضخم والكتلة النقدية، مما يساعد السلطات النقدية في اتخاذ قرارات تستند إلى بيانات موثوقة وآنية.
- العمل على تنظيم الكتلة النقدية بطريقة متوازنة، بحيث تدعم النمو الاقتصادي دون التسبب في زيادة مفرطة في الضغوط التضخمية.
- استخدام أدوات السياسة النقدية غير المباشرة، خصوصا أداة معدل الخصم، والعمليات السوق المفتوحة، والتنوع في استخدام الأدوات النقدية، خصوصا من خلال تعزيز السوق المالي في الجزائر .

آفاق الدراسة :

- دراسة العلاقة بين السياسة النقدية والسياسات الأخرى كالسياسة المالية.
- إمكانية توسيع نطاق التحليل ليشمل أثر السياسة النقدية على متغيرات كلية أخرى مرتبطة بالتضخم، مثل البطالة، سعر الصرف، النمو الاقتصادي، والاستثمار.
- دراسة العلاقة الديناميكية بين السياسة النقدية والتضخم باستخدام نماذج قياسية أكثر تقدماً، مثل نماذج الانحدار الذاتي الهيكلي أو نماذج التوازن العام العشوائي

- □ دراسة دور استقلالية البنك المركزي في تحسين فعالية السياسة النقدية وتحقيق استقرار الأسعار
- □ دراسة أثر العوامل الخارجية مثل أسعار النفط أو الأزمات العالمية على نتائج السياسة النقدية في الجزائر
- □ التركيز على أثر التمويل غير التقليدي على التضخم واستقلالية السياسة النقدي

قائمة المصادر المراجع

1. الكتب

1. ابراهيم العربي، السياسة النقدية المفاهيم الأهداف والآليات، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2016.
2. أحمد عبد الحميد، النقود والبنوك والسياسة النقدية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة 2، 2016.
3. أحمد محمد مندور، إيمان محمد محب زكي، مبادئ الإقتصاد الكلي، مركز الاسكندرية للكتاب، مصر، بدون طبعة، 1995.
4. الحاج مسعود، السياسة النقدية في الجزائر بين النظرية والتطبيق، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2017.
5. حسن الحيدري، النقد والبنوك والسياسة النقدية، دار الفكر العربي، السعودية، دون طبعة، 2015.
6. سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.
7. صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2005.
8. عبد الحسين جليل الغالبي، السياسات النقدية في البنوك المركزية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2015.
9. عبد الرحمان يسري أحمد، الإقتصاد الكلي النظرية والسياسات، الدار الجامعية، مصر، الطبعة 2، 2003.
10. عبد الرزاق بن عمرة، السياسة النقدية من خلال الإنتقال والتأثير دراسة تحليلية قياسية، ألفا للوثائق، الأردن، الطبعة الأولى، 2020.
11. عبد الله خبابه، الإقتصاد المصرفي، مؤسسة شباب الجامعة، الجزائر، بدون طبعة، 2008.
12. عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، دار الجامعية، الاسكندرية، بدون طبعة، 2013.

13. علي بن قدور، يبرير محمد، السياسة النقدية والتوازن الاقتصادي الكلي، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2018.
14. علي كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، دار المنهل اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى، 2012.
15. عويضة محمد عبد المطلب، الاقتصاد الكلي، دار النهضة العربية، مصر، دون طبعة، 1994.
16. فايز القريوتي، الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة 5، 2018.
17. لعلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسن العصرية، لبنان، الطبعة الأولى، 2010.
18. لطفي محمد الجغبوب، التضخم وأثره على النمو الاقتصادي في الدول النامية، دار الكتاب الحديث، مصر، الطبعة الأولى، 2010.
19. محمد سعيد السمهوري، إقتصاديات النقود والبنوك، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2012.
20. محمد ناصر العبيدي، السياسة النقدية الأسس النظرية والتطبيقات العملية، دار الفكر الجامعي، الأردن، الطبعة الأولى، 2016.
21. محمود عبيد صالح السبهاني، النقود والسياسة النقدية في الإقتصاد الإسلامي، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، بدون طبعة، 2016. محمد ضيف الله القطابري، دور السياسة النقدية في الإستقرار والتنمية الإقتصادية، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.
22. مصطفى جاب الله، السياسة الإقتصادية الكلية مابين تحقيق النمو واستهداف التضخم، الابتكار للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2018.
23. وضاح نجيب رجب، التضخم والكساد الأسباب والحلول، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.
24. وليد بشيشي، دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الإقتصادي، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 2017.

2. المذكرات والرسائل العلمية:

1. إيمان بن زروق، التضخم قياسه وآثاره مع التطبيق على الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2021.
2. تواتي سهام، سياسات محاربة التضخم في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2022.
3. جواهره صليحة، ديناميكية التضخم في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2020.
4. شتوان ريمة، دراسة عتبة التضخم والنمو الإقتصادي في الجزائر خلال فترة (1990-2021)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2025.
5. صالح حداد، أثر التضخم المستورد على هيكل الواردات -دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف ، الجزائر، 2024.
6. صلاح يوسف، أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1995 2015، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2019.
7. عزازي سامية، محاولة تقييم أداء أدوات السياسة النقدية دراسة حالة الجزائر للفترة 1990-2021، أطروحة دكتوراه، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2023.
8. عمران فوزية، دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم (دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000- 2016) ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2019.
9. كوثر عطار، تقييم أداء السياسة النقدية في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2022، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2025.
10. محسن عادل، الآثار الاقتصادية للسياسات النقدية غير التقليدية (دراسة تقييمية لآلية التمويل غير التقليدي بالجزائر) للفترة 2017 2020، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2022.

11. يحيى آمال، قنوات انتقال السياسة النقدية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2024.
12. يوسف صلاح الدين، أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1995-2015، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2019.
- 3. المجلات العلمية:**
 1. ابتهاج هاشم محمد الجزولي، دالة التضخم في الإقتصاد السوداني للفترة (1992-2002)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، جامعة الباحة، المملكة العربية السعودية، العدد 2، 2024.
 2. ادوب سارة، لسبع مريم، تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، العدد 2، 2021.
 3. بن بوزيد عبد الحكيم، التضخم في الجزائر: الأسباب والآثار، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، العدد 5، 2020.
 4. بن عزة إكرام، إشكالية السياسة النقدية بين جهود الهيئات الدولية والإصلاحات المصرفية الجزائرية في تحقيق النمو، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، الجزائر، العدد 1، 2019.
 5. بودودة زهرة، مصداق راضية، توجهات السياسة النقدية في الجزائر في إطار تعديلات قانون النقد والقرض 90-10 : دراسة تحليلية، مجلة المال والأعمال، جامعة الشهيد حمة لخضر ، الوادي، الجزائر، العدد 1، 2022.
 4. جميلة بغداوي، براهيم بوكرشاوي، سماعين عيسى، استراتيجية الساسة النقدية لبنك الجزائر - مقارنة بين رسم الاهداف واختيار الادوات - للفترة (2001-2019)، مجلة الإقتصاد والمالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد 1، 2022.
 5. جميلة بغداوي، براهيم بوكرشاوي، سماعين عيسى، استراتيجية الساسة النقدية لبنك الجزائر - مقارنة بين رسم الاهداف واختيار الادوات - للفترة (2001-2019)، مجلة الإقتصاد والمالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد 1، 2022.
 6. شلغوم عميروش، فعالية قنوات انتقال آثار السياسة النقدية: حالة الجزائر (1990-2014)، مجلة الإقتصاد الجديد، جامعة جيجل، العدد 16، 2017.

7. صالح عبد الرحمان، السياسة النقدية والتضخم في الجزائر، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة قسنطينة 3، الجزائر، العدد 15، 2012.
8. عدوان علي، بن سماعيل حياة، دراسة تحليلية لواقع الكتلة النقدية في الجزائر في ظل قانون النقد والقرض خلال الفترة (1990-2020)، دفاثر البحوث العلمية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 1، 2022.
9. غادة محمود محمد عبد الحميد، استراتيجيات طرح الحلول ووضع الخطط الاستباقية للتعامل مع أزمة التضخم خلال عام 2023، المجلة الدولية للبحوث الادارية و الاقتصادية، كلية الدفاع الوطني الأكاديمية العسكرية للدراسات العليا والاستراتيجية، العدد 1، 2023.
10. فتيحة بن علي، صالح تومي، تحليل وتقييم أدوات السياسة النقدية وفعاليتها في تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية الكلية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2017)، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الجزائر 3، العدد 22، 2020.
11. قشام اسماعيل، عباس خديجة، دراسة تحليلية تقييمية لدور السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، العدد 2، 2021.
12. كنيذة زليخة، استراتيجية استهداف التضخم في الجزائر، مجلة التواصل في الاقتصاد وإدارة القانون، العدد 4، 2020.
13. محمد أحمد عيد، السياسات الإقتصادية ودورها في معالجة مشكلة التضخم في مصر خلال الفترة من 2003 حتى 2022، مجلة كلية السياسة والإقتصاد، جامعة بني سويف، مصر، العدد 21، 2024.
14. محمد أحمد عيد، السياسات الإقتصادية ودورها في معالجة مشكلة التضخم في مصر خلال الفترة من 2003 حتى 2022، مجلة كلية السياسة والإقتصاد، جامعة بني سويف، مصر، العدد 21، 2024.
15. محمد الرياض، آليات معالجة التضخم: دراسة مقارنة بين الإقتصاد الإسلامي والرأسمالي، مجلة بوابة الباحثين للدراسة والأبحاث، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، المغرب، العدد 2، 2025.
16. محمد صلاح، يونس قرواط، دراسة تحليلية لمحددات السياسة النقدية في تحقيق أهدافها، مجلة شعاع للدراسات الإقتصادية، العدد 04، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، 2018.

17. مسعود لشهب، دراسة وتحليل محددات التضخم في الجزائر للفترة 2000-2022، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، العدد 2، 2024.

18. النعماوي امينة، يوسفات علي، بابا أحمد عبد المجيد، تقييم مسار العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)، مجلة النمو الاقتصادي وريادة الاعمال، جامعة أدرار، الجزائر، العدد 1، 2018.

4.مداخلات :

1. رانيا الشيخ طه، التضخم أسبابه آثاره وسبل ومعالجته، صندوق النقد العربي، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد 18، 2021.

5.التقارير :

1. التقرير السنوي لبنك الجزائر 2009.
2. التقرير السنوي لبنك الجزائر 2021.
3. التقرير السنوي لبنك الجزائر 2015.
4. صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.
5. صندوق النقد الدولي، تقرير مشاورات المادة الرابعة. 2024.
6. وزارة المالية الجزائرية، التقارير الاقتصادية والمالية. 2009.